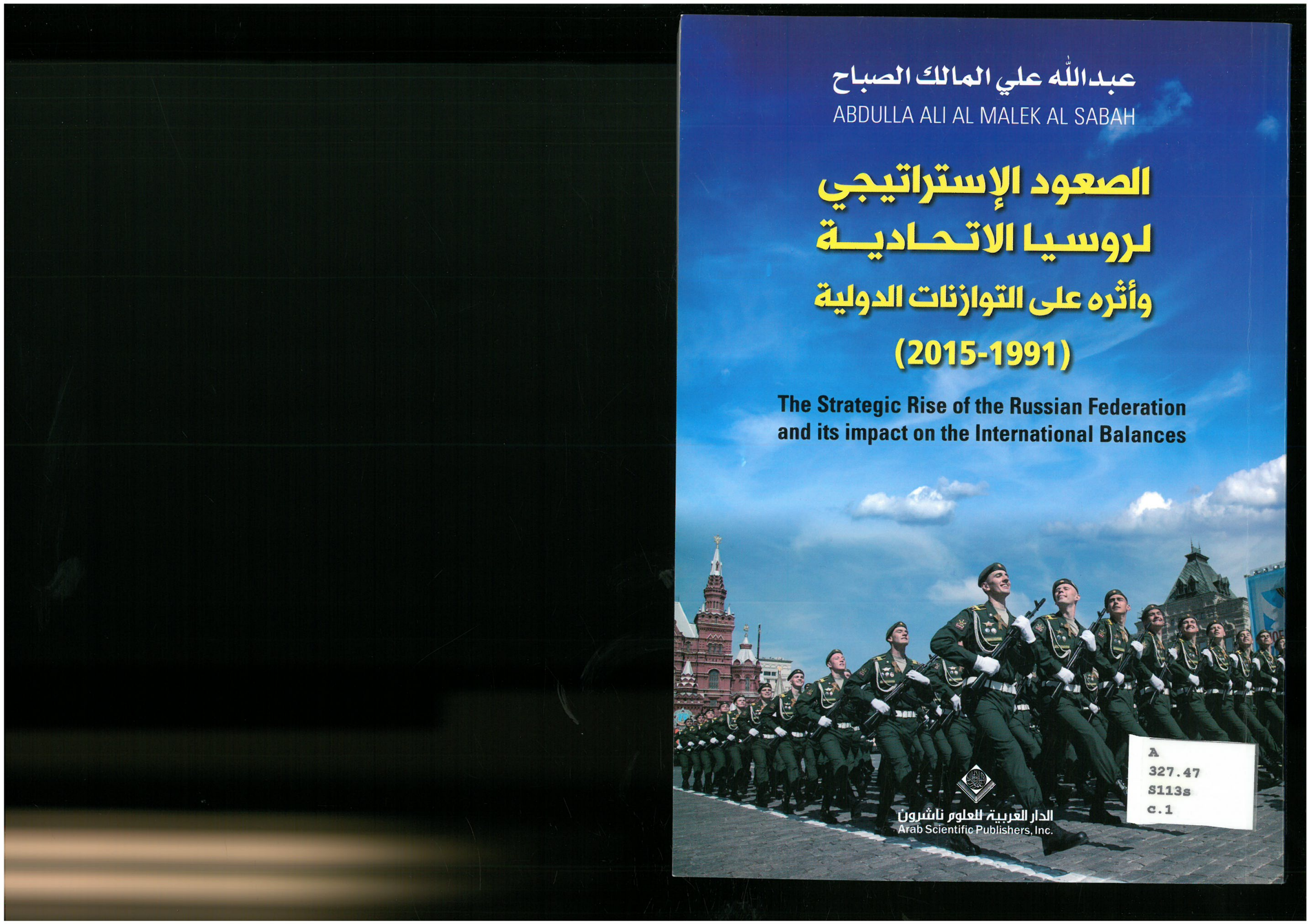

عبدالله علي المالك الصباح
ABDULLA ALI AL MALEK AL SABAH
الصعود الإستراتيجي
لروسيا الاتحادية
وأثره على التوازنات الدولية
(2015-1991)
The Strategic Rise of the Russian Federation
and its impact on the International Balances
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
A
327.47
S113s
c.1

الصعود الإستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (2015-1991)

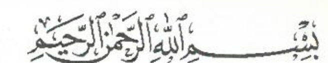
The Strategic Rise of the Russian Federation and its impact on the International Balances

عبدالله علي المالك الصباح
ABDULLA ALI AL MALEK AL SABAH



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

كان هذا الكتاب أطروحة مقدمة إلى
كلية الدراسات العليا - جامعة الكويت
لاستيفاء جزء من متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية
وكانت تحت إشراف
الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم



الطبعة الأولى: أيلول/سبتمبر 1439 هـ - 2017 م

ردمك 978-614-01-1192-9

توزيع

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL

facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

تصميم الغلاف: علي القهوجي

التنضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

الإهداء

إلى

روح المغفور له أ.د محمد السيد سليم رحمه الله

إلى

من كلّله الله بالهيبة والوقار، إلى من علمني العطاء دون انتظار،

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار:

والدي العزيز

إلى

ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني،

إلى بسمة الأمل وسر الوجود، إلى من كان دعائها سر نجاحي:

والدتي العزيزة

إهدي إليكم هذا الجهد العلمي المتواضع.

الشكر والتقدير

يرجع الفضل لهذه الأطروحة بعد الله جل ثناؤه، إلى أ. د. **محمد السيد سليم** رحمه الله لما بدر منه من رعاية كريمة لي ولفكرة هذه الأطروحة، وللملاحظات القيمة التي أبداها والجهد المبذول من لدنه، فله مني جزيل الشكر وعظيم الامتنان هو الذي أثرى من خلال عطائه المكتبة العربية في حقل العلاقات الدولية وتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الرسالة العلمية.

كما الشكر موصول إلى كل أعضاء هيئة التدريس في قسم العلوم السياسية جامعة الكويت، لما بذلوه من نصح وإرشاد.

المحتويات

قائمة الجداول

المقدمة

بعد مرور عقدين ونصف العقد على تفكّك الاتحاد السوفيتي، وبداية نظام عالمي جديد على
أنقاض نظام ثنائي القطبية الذي كان سائداً بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تمت ولادة الدولة الروسية الحديثة في عام 1991 وما صاحب ذلك من تغييرات في هيكل النظام السياسي الروسي، إذ تسلّط هذه الدراسة الضوء على الصعود الإستراتيجي للدول وأثر ذلك على التوازنات الدولية، ذلك أن صعود وهبوط القوى الكبرى في النسق الدولي يعتبران من الأمور الأكثر شيوعاً في حقل العلاقات الدولية. وقد أدت التغييرات في النسق الدولي، عقب انتهاء الحرب الباردة سنة 1989، وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الوحدات الدولية، إلى الاهتمام الواسع بظاهرة الصعود الإستراتيجي للدول، لأن ظاهرة الصعود تساهم في تشكيل القطبية الدولية. وترجع أهمية الموضوع إلى عدة عوامل منها، أن الصعود الإستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية يساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي، لكون روسيا الاتحادية شهدت عمليتي صعود وهبوط في القرنين التاسع عشر والعشرين لم تشهدهما دولة كبرى في تاريخ العلاقات الدولية. وعملية الصعود تعطي فهماً أكثر لتطور السياسة الدولية من خلال فهم طبيعة القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي. فالثورة الصناعية مثلاً أدت إلى صعود أوروبا، وصعود القوة الأمريكية والسوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تراجع دور دول أوروبا في النسق الدولي، خاصة أن الدور الحالي لروسيا الاتحادية في النظام العالمي يحتاج إلى دراسة علمية لفهم مقاصد ذلك الدور.

وتتميز روسيا الاتحادية بموقع جغرافي متميز حيث تعتبر أكبر دولة في العالم من حيث المساحة، فهي تقع في قارتي آسيا وأوروبا، وكانت مهد الإمبراطورية الروسية القيصرية ثم السوفيتية، ونحن أمام ظاهرة صعود روسيا وهبوطها في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ولمعرفة أثر ذلك الصعود قسمنا البحث إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للأطروحة، متضمناً المشكلة البحثية، والمنهج العلمي، والفروض العلمية، والأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع، وأخيراً مؤشرات علمية للصعود والمجال الزماني والمكاني للأطروحة. أما الفصل الثاني، فنحاول من خلاله تشخيص واقع روسيا الاتحادية من خلال التعرف إلى مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما صاحبها من مرحلة فوضى وانهيار، بينما يتناول الفصل الثالث المؤشرات العلمية للصعود مع التطبيق على الحالة الروسية، وذلك يمكننا من خلاله التعرف إلى مدى وصول روسيا إلى حالة الصعود الإستراتيجي، أما الفصل الرابع، فيتناول أسباب الصعود ومعضلاته، والفصل الخامس والأخير نحاول من خلاله بيان تأثير المتغير المستقل للصعود الروسي على المتغير التابع للتوزانات الدولية من خلال بيان تأثيره على أربعة عناصر هي الوحدات الدولية، والبنيان الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات الدولية، وفي الختام تحققنا من صحة الفروض العلمية في الدراسة وآفاق الأطروحة.

أخيراً، كلمة الشكر يجب أن تُقال بحق كل من ساهم في النصح والإرشاد والدعم ونخص منهم المرحوم الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم طيب الله ثراه الذي وافق مشكوراً على الإشراف والدعم اللامحدود، ولكن شاء الله عز وجل أن يتوفّى قبل أن يرى مشروع الكتاب. والشكر موصول للأستاذ الدكتور كمال الدين عثمان صالح، والأستاذة الفاضلة ريهام النقيب.

ولله الأمر من قبل ومن بعد

عبدالله العلي المالك الصباح

الكويت مايو 2017

ملخص الكتاب

يتناول هذا البحث الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية، وذلك بهدف تبين واقع ذلك الصعود وتطوره وأثره على عمليات التوازن الدولي.

وتتمثل المشكلة البحثية في معرفة كيف تكون الدولة في حالة صعود استراتيجي، وما هو العامل الأهم الذي يدفع معه باقي العوامل. أما المنهجية المتبعة في هذه الأطروحة فهي دراسة حالة اختبار فروض من خلال إطار نظري طوره محمد السيد سليم، في كتابه "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"، من خلال منهج النسق الدولي وعناصره الأربعة، وكذلك نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية، الإطار الذي طوره أورجانسكي. أما أبرز النتائج التي توصل لها الباحث فهي وجود صعود استراتيجي روسي، وهذا الصعود وصل إلى مرحلة الانطلاق، ولكنه قابل للانتكاس بسبب العامل الديموغرافي المؤثر، وقد أثر هذا الصعود على عناصر التوازنات الدولية الأربعة وهي: الوحدات الدولية، والبنيان الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات الدولية. فقد أسهم الصعود الروسي في وجود فاعل جديد في العلاقات الدولية هي روسيا الاتحادية ومع هبوط الاتحاد السوفيتي ظهرت لدينا خمس عشرة وحدة دولية، أما من خلال البنيان الدولي فتوصلنا إلى أن البنيان الدولي يشهد تكوين نظام ثنائي القطبية وأن الدور الروسي فيه سيكون ذا تأثير، أما المؤسسات الدولية فقد ساهم الصعود الدولي في تكوين مؤسسات دولية جديدة وساهم في إعادة الدور للقواعد العرفية في العلاقات الدولية، وأخيراً وعلى صعيد العمليات الدولية ساهم الصعود الروسي في تكامل دول

الكومنولث مع روسيا والسعي نحو الاندماج، أما على صعيد عمليات الصراع الدولي فساهم الصعود الروسي في استعادة شبه جزيرة القرم، مع القيام بـــدور تدخلي نشيط في الأزمة السورية.

Abstract

This dissertation addresses the question of the strategic rise of the Russian Federation and its impact on the international power equilibrium with a view of drawing conclusions concerning the factors which determine the rise of states, and contributing to the academic literature on power transitions. The dissertation poses main research problems, that is, what are the main factors which determine the strategic rise of states, when one could claim that the rise of a certain power is irreversible, and what the possible repercussion of the that rise on regional and global balances, mainly does that rise necessarily lead to conflict with dominant powers.

To examine these research problems, the dissertation employed a two-dimensional definition of the strategic rise, the first compares the state's record of rise with its past record, and the other compares the rising states with other ones in the same system. It also developed operational indicators of the strategic rise and the elements of the dependent variable, that is, the elements of the international system. It also placed the entire research within the framework of the power transition theory developed by Organski and others.

The main results of this research demonstrate that there is an actual Russian strategic rise that has reached a take-off phase, but could be subjected to a relapse due to demographic influential factors, and unstable oil global prices. The rise affects the balance of power in the international system in many respects, (i) the Russian ascent has helped to solidify the role of the Russian Federation in international politics as an active big power, (ii) it has also contributed to the emergence of a new bipolar global system, (iii) the rise of Russia was quite

instrumental establishing new international institutions such as the Eurasian Union, and the Shanghai Organization for Cooperation, and has influenced the safeguarding of certain major international norms such as the norm of non-intervention in the internal affairs of other states, (iv) and finally regarding the international relations processes, the rise of Russia played a major role in the integration among main Commonwealth of Independent States, and creating the Eurasian Union, in addition to its role in triggering certain conflicts as was the Ukrainian one, and influencing the outcome of Syrian conflict.

The dissertation found that the rise of Russia did not necessarily mean a clash with the United States, the global dominant power, as Russia strived to avoid such clash in order to create an atmosphere that would help reinforce its rise.

المقدمة

تسلّط هذه الدراسة الضوء على الصعود الاستراتيجي للدول وأثر ذلك على التوازنات الدولية، ذلك أن صعود وهبوط القوى الكبرى في النسق الدولي يعتبران من الأمور الأكثر شيوعاً في حقل العلاقات الدولية، وقد أدت التغييرات في النسق الدولي عقب انتهاء الحرب الباردة سنة 1989، وتفكك الاتحاد السوفيتي إلى مجموعة من الوحدات الدولية إلى الاهتمام الواسع بظاهرة الصعود الاستراتيجي للدول، لأن ظاهرة الصعود تساهم في تشكيل القطبية الدولية، وترجع أهمية الموضوع إلى عدة عوامل، منها أن الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية يساهم في إعادة تشكيل النظام الدولي، لكون روسيا الاتحادية شهدت عمليتي صعود وهبوط في القرنين التاسع عشر والعشرين لم تشهدها دولة كبرى في تاريخ العلاقات الدولية. إن عملية الصعود تعطي فهماً أكثر لتطور السياسة الدولية من خلال فهم طبيعة القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي، فالثورة الصناعية مثلاً أدت إلى صعود أوروبا، وصعود القوة الأمريكية والسوفيتية بعد الحرب العالمية الثانية أدى إلى تراجع دور دول أوروبا في النسق الدولي.

تتميز روسيا الاتحادية بموقعها الجغرافي فهي أكبر الدول مساحة وتقع في قارتي آسيا وأوروبا، وكانت مهد الإمبراطورية الروسية القيصرية ثم السوفيتية، ونحن أمام ظاهرة صعود روسيا وهبوطها في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ولمعرفة أثر ذلك الصعود قسمنا البحث إلى خمسة فصول، يتناول الفصل الأول الإطار النظري للأطروحة، متضمناً المشكلة البحثية، والمنهج العلمي، والفروض العلمية، والأدبيات السابقة التي تناولت الموضوع، وأخيراً

مؤشرات علمية للصعود والمجال الزماني والمكاني للأطروحة. أما الفصل الثـــاني، فنحاول من خلاله تشخيص واقع روسيا الاتحادية من خلال التعرف إلى مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وما صاحبها من فوضى وانهيار، بينمـــا يتنـــاول الفصل الثالث المؤشرات العلمية للصعود مع التطبيق على الحالة الروسية، ومـــن خلال ذلك يمكننا التعرف على مدى وصـــول روســـيا إلى حالـــة الصـــعود الاستراتيجي، أما الفصل الرابع فيتناول أسباب الصعود ومعضلاته، أما الفصـــل الخامس والأخير فنحاول من خلاله بيان تأثير المتغير المستقل للصعود الروســـي على المتغير التابع للتوازنات الدولية من خلال بيان تأثيره على أربعة عناصر هـــي الوحدات الدولية، والبنيان الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات الدولية، وفي الختام تحققنا من صحة الفروض العلمية في الدراسة وآفاق الأطروحة.

الفصل الأول

الإطار النظري

تمهيد

موضوع هذه الأطروحة هو الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية خلال العقد ونصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وأثر هذا الصعود - إن وجد - على التوازنات الدولية خلال الفترة سالفة الذكر والعقد التالي لها، أي خلال الربع الأول من هذا القرن، يتناول الفصل الذي نحن بصدده، الإطار النظري للأطروحة، ويشمل ذلك الإطار المشكلة البحثية، ثم عرض أهمية تلك المشكلة في فهم العلاقات الدولية الراهنة، ثم عرض الأدبيات في موضوع الصعود الاستراتيجي، ثم بعد ذلك عرض الإطار المفهومي للصعود، ومنه نشتق عدداً من الفروض والأسئلة البحثية التي تسعى الرسالة إلى اختبارها، ويلي ذلك شرح لمنهجية الرسالة، ومجالها الزماني والمكاني.

أولاً: المشكلة البحثية

إن الصعود في النظام الدولي هو أحد أهم أهداف الدول الكبرى في مجال العلاقات الدولية، ذلك أن الصعود الاستراتيجي يمكّن الدول من الحصول على نفوذ أكبر يمكنها من تحقيق أهدافها الوطنية، لذلك تسعى الدول إلى توظيف كل إمكانياتها وطاقتها في سبيل تحقيق مطلب الصعود.

والمشكلة البحثية التي تتناولها هذه الرسالة هي مشكلة متعددة الأبعاد، فكيف نعرف أن دولة معينة في حالة صعود استراتيجي؟ وكيف نعرف أن هذا الصعود وصل إلى مرحلة الانطلاق واللاعودة أم أنه قابل للانتكاس؟ فإذا كانت الدولة في حالة صعود فما هو العامل الأهم الذي يحدد هذا الصعود؟ ونقصد بذلك العامل المركزي الذي يدفع معه باقي العوامل. هل تعد شخصية القائد السياسي العامل الأكثر أهمية؟ فإذا علمنا أن دولة معينة في حالة صعود، وأن هذا الصعود قد وصل مرحلة الانطلاق، فما أثر ذلك على عناصر النظام الدولي، فإذا كان البحث يدور حول روسيا الاتحادية كما هو الحال في هذه الرسالة، فإلى أي حد تنطبق الأسئلة البحثية السالفة على تلك الدولة؟

أهمية المشكلة البحثية

تتمثل أهمية المشكلة في بعدين، الأول يتعلق بظاهرة الصعود الاستراتيجي، أما العامل الثاني فيتعلق بالدولة الروسية. ويعد الصعود والهبوط الاستراتيجي للدول أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الدولية، حيث يمكن تلخيص تاريخ العلاقات بأنه صعود وهبوط للقوى الكبرى، من ذلك الصعود الفرنسي في

أواخر القرن الثامن عشر، أحد العوامل الرئيسة التي أثرت على مجمل العلاقات الدولية حتى مؤتمر فيينا عام 1815، الصعود الألماني في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، أحد المؤثرات التي أثرت في سير العلاقات الدولية حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. وفي القرن ذاته هبطت الإمبراطوريتان النمساوية - المجرية والعثمانية، حتى تفككتا بعد الحرب العالمية الأولى. وفي القرن العشرين صعدت روسيا ابتداء من الثورة البلشفية سنة 1917 وهبطت مع حل الاتحاد السوفيتي سنة 1991.

يقودنا ذلك إلى أهمية دراسة روسيا كحالة للصعود الاستراتيجي، فقد شهدت تلك الدولة عمليات صعود وهبوط لم تشهدها دولة كبرى في تاريخ العلاقات الدولية في القرنين العشرين والحادي والعشرين، ومن ثم هناك الكثير مما يمكن الاستفادة منه من الخبرة الروسية في فهم أسباب الصعود والهبوط ثم الصعود.

ثانياً: الأدبيات السابقة

هناك العديد من الدراسات والكتب والرسائل العلمية التي تناولت موضوع الصعود الاستراتيجي للدول، خاصة في الكتابات الأجنبية مثل كتابات بول كيندي وديريك مكاي، وأيضاً هناك عدد من الكتابات التي تناولت موضوع صعود روسيا الاتحادية والنظام الدولي، لذلك سيتم عرض الأدبيات السابقة في سياق تيارات، التيار الأول سيتناول أدبيات الصعود الاستراتيجي للدول الكبرى، بينما سيتناول التيار الثاني أدبيات آثار الصعود والهبوط على التوازنات الدولية، أما التيار الثالث فسيتناول أسباب صعود روسيا وهبوطها في فترة ما بين صعودها بعد ثورة البلشفية عام 1917 وهبوطها وتفككها في عام 1991.

أولاً: تيار الصعود الاستراتيجي للقوى الكبرى

يركّز هذا التيار على أدبيات تناولت مفهوم الصعود الاستراتيجي في العلاقات الدولية، من واقع الحديث عن صعود القوى الكبرى وهبوطها.

ومن هذه الأدبيات نعرض ما يأتي:

كتاب نشوء القوى العظمى وسقوطها لبول كيندي: بدأ الكاتب بتعريف عملية صعود القوى العظمى وتأثيرها على النظام الدولي، "بأنها عملية ذات نسب نمو وتغيرات تكنولوجية متباينة تفضي إلى التغييرات في موازين القوى". وأرجع الباحث نشوء قوى وتداعي أخرى إلى التذبذب في الحروب الطويلة والكبرى والتغيرات الاقتصادية، بالإضافة إلى أن عامل الموقع الجغرافي أسهم في نشأة هذه القوى في النظام الدولي، وأنها تعود أيضاً إلى عنصر التوازن الدقيق لقوة الدولة. ويخلص كيندي إلى أن عامل التوازن العالمي لا يكون في حركة دائمة بل يتعرض لتغيرات مهمة، مؤكداً على أن النظام الدولي يتسم بصفة الفوضى. وركّز على أن عوامل القوة للقوى الكبرى تتحدد في حجم السكان، ومستوى التمدن والمستوى الصناعي، واستهلاك الطاقة، وحجم الناتج الصناعي، والقوة العسكرية[1].

كتاب تطور السياسة الدولية لمحمد السيد سليم: عرض الباحث مجموعة من مناهج السياسة الدولية، منها منهج القوى الكبرى الذي يعتبر أنه في كل حقبة تاريخية تسيطر قوى كبرى، أو ائتلاف يتكون من مجموعة من القوى الكبرى، ومن خلال فهم طبيعة القوى الكبرى المسيطرة على النظام الدولي في حقبة معينة ومن خلال دراسة مكونات تلك القوة وكيفية توظيف تلك القوة، يرى أن تطور السياسة الدولية ليس إلا عملية تعاقب صعود أو سقوط لتلك القوى الكبرى، وضرب مثالاً كيف أدت الثورة الصناعية إلى صعود القوة الأوروبية وتحديداً بريطانيا[2].

دراسة بعنوان "تحدي الأحادية: القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولي" لمالك عوني: طرح الكاتب سؤالاً بحثياً حول تأثير صعود القوى في هيكل القيادة الدولي، وبيّن كيف أن النظام الدولي يشهد حالة

(1) Kennedy, Paul. The Rise and Fall of Great powers (New York vantage books, 1987).

(2) سليم، محمد السيد (2014). تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط4، القاهرة: دار الفجر الجديد للنشر، ص 12.

سيولة واضحة في تفاعلاته والعجز في بناء نظام دولي فعال، وتتجسد حالة السيولة في فشل نمط قيادة أحادي القطبية الذي تزعمته الولايات المتحدة، التي فشلت في تأسيس نظام عالمي مستقر أحادي القطبية[1].

رسالة دكتوراه للباحث مايكل غولسني: حيث بدأ بسؤال حول ماهية الاختلافات في كيفية استجابة القوى العظمى للقوى الصاعدة في النظام الدولي، محاولاً شرح أسباب لجوء القوى الصاعدة إلى خلق حالات توتر وحرب وكيف تهمش تلك القوة في بعض الأحيان من قبل القوى المهيمنة. وقام الباحث بإعطاء تعريف لمفهوم القوى الصاعدة "هي مرحلة انتقال الدولة من حالة القوى الكبرى إلى حالة القوى العظمى". وفي المجال الإمبريقي للدراسة أخذ الباحث نموذجين هما ألمانيا في عهد المستشار بسمارك والصين في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، لتحليل كيف استطاعت الاستراتيجية الكبرى لهذه القوى الصاعدة أن تحدث تأثيراً في النظام الدولي[2].

يلاحظ على هذه المجموعة من الأدبيات أنها تناولت مفهوم الصعود الاستراتيجي للقوى الكبرى، لكن من دون تحديد تعريف إجرائي للمفهوم، وعدم تحديد مؤشرات خاصة لصعود القوى الكبرى أو هبوطها.

ثانياً: تيار يتناول آثار الصعود والهبوط على التوازنات الدولية

يركّز هذا التيار على دراسة أثر الصعود أو الهبوط على التوازنات الدولية وكيفية تأثير ذلك على هيكلية النظام الدولي، ومن هذه الأدبيات نستعرض الآتي:

دراسة محمد السيد سليم بعنوان "الصعود الصيني والصعود الهندي في النظام الدولي": بدأ الباحث بطرح سؤال: هل هناك صعود استراتيجي صيني وهندي؟ وإلى أي حد سيؤدي هذا الصعود – إن وجد – إلى التغيير في التوازنات

(1) عوني، مالك (2014). تحدي الأحادية: القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولية، السياسة الدولية، 50 (198)، ص ص 10–12.

(2) Glosny, Michael (2012). The grand strategy of Rising powers; Reassurance, coercion and Balancing Responses PhD Thesis, MIT.

الدولية العالمية؟ وقام أيضاً برصد مؤشرات الصعود الصيني والهندي لمعرفة مدى أصالة هذا الصعود واستمراريته، ومدى تأثيره على النظام الدولي. ولكن يرى الباحث أن أثر الصعود الصيني على التوازنات الدولية يتسم بصفتين أن الصين حينما تقوم بدور عالمي فإنها تقوم به بالتعاون مع القوى العالمية الأخرى، وأنها منذ الثورة الشيوعية كانت عاملاً لتأكيد التوازنات العالمية وتغيرها وليست عاملاً لصنع تلك التوازنات. وتوصل إلى أنه إذا كان للصعود الصيني تأثير فسيكون في محيطها المباشر المتمثل في روسيا والهند واليابان، أما الهند بافتراض الصعود فإن هذا الصعود لن يؤدي إلى تغير مهم في التوازنات الدولية، فالهند لن تكون قوة عظمى ولكنها على الأرجح ستكون قوة إقليمية في جنوب آسيا[1].

مقال ليوسف مكي بعنوان "في التوازنات الدولية": يرى الكاتب أن ما تشهده أروقة المنظمات الدولية وتحديداً الأمم المتحدة "مجلس الأمن الدولي"، من صراع للنفوذ بين الصين وروسيا من جهة، والولايات المتحدة والدول الغربية من جهة أخرى يعد انعكاساً لتوازنات القوى العالمية داخل المنظمات الدولية. كما يرى أن الحروب الشاملة تشهد هبوط قوى عظمى وصعود أخرى، وأعطى مثالاً كيف أثر اندلاع الحرب العالمية الثانية وغيّر بشكل جذري موازين القوى الدولية، وأصبح واضحاً تراجع فرنسا وبريطانيا وإسبانيا كقوى استعمارية قديمة لمصلحة القوى الصاعدة (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي)[2].

على الرغم من الأهمية التي تشكلها هذه الأدبيات، لكنها لم تبرز الأهمية العلمية المترتبة على صعود القوى أو هبوطها على شكل التوازنات الدولية، ولم تعطِ تأثيراً واضحاً بين الصعود وعملية التوازنات الدولية. إنما اهتم بعضها بجانب مؤسسي معين في العلاقات الدولية "المنظمات الدولية"، ولم يتم تناول الآثار المترتبة على عملية صعود الدول وهبوطها على التوازنات الدولية.

(1) سليم، محمد السيد (2011)، الصعود الصيني والصعود الهندي في النظام العالمي، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ص ص 45–74.

(2) مكي، يوسف (2013). في التوازنات الدولية، جريدة إيلاف، تم استدعاء من موقع:
elaph.com/Web/NewsPapers/2013/9/836773.htm

ثالثاً: تيار يتناول أسباب صعود روسيا وهبوطها في إطار الاتحاد السوفيتي (1917–1991)، وصعود روسيا (2000 – الآن)

دراسة لنورهان الشيخ بعنوان "الاتحاد السوفيتي بين الصعود والسقوط وأثره على العالم الإسلامي": حيث أشارت الباحثة إلى أن عملية الصعود السوفيتي تمثل نقطة مفصلية في السياسة الدولية، وكيف كانت الثورة البلشفية عام 1917 ووصول البلاشفة إلى السلطة بقيادة لينين نقطة تطور ذات تأثير دولي وإقليمي نتيجة للحرب العالمية الأولى، وكيف كان لوجود الاتحاد السوفيتي دور إيجابي خدم القضايا العربية لمدة سبعة عقود، وكيف أحدث الصعود السوفيتي توازناً مهماً للنظام الدولي. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي ورثت روسيا تركة الاتحاد السوفيتي وفقدت مكانتها في مصاف القوى الكبرى، ولم تعد القضايا العربية من أولويات السياسة الخارجية الروسية[1].

كذلك نشر محمد السيد سليم مقالاً بعنوان: "نحو آفاق جديدة للعلاقات بين الكويت والقطب الروسي الصاعد": حيث يشير الباحث إلى أن روسيا في عهد فلاديمير بوتين أصبحت في حالة صعود استراتيجي، ويمكن ملاحظة ذلك في التحالفات الروسية الجديدة وصعود دورها في الشرق الأوسط، وأن هذا الصعود يفتح آفاقاً جديدة للكويت خاصة وأنه يتوقّع من الصعود الروسي أن تضطلع روسيا بدور أكبر في السياسة الدولية وفي الخليج العربي، وتطوير العلاقة يخدم المصالح الكويتية[2].

كتاب "روسيا والاضطراب العالمي الجديد" لبوبو لو: حيث بدأ الباحث من رؤية أنه يوجد صعود روسي في النظام الدولي، وركّز على البحث عن دور العوامل والمحددات التي تتعلق بالسياسة الداخلية الروسية وكيف أنها تساهم في رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية، وكيف أن هناك نمطاً يسيطر على

(1) الشيخ، نورهان (2014). الاتحاد السوفيتي بين الصعود والهبوط، في التقرير الاستراتيجي، مجلة البيان، ص ص 315-375.

(2) سليم، محمد السيد (5 سبتمبر 2011). نحو آفاق جديدة للعلاقات بين الكويت والقطب الروسي الصاعد، الكويت: جريدة النهار، العدد 1339، ص 22.

النزعة والتوجهات القومية وميل النخبة السياسة الروسية إلى استعادة دور روسيا الإمبراطوري، وأنها العامل الرئيسي لهذه التوجهات. وانطلق الباحث من فرضية وهي أن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً للتعاون في حين أن النظم التسلطية عادة ما تميل إلى مواقف عدوانية. وتوصل الباحث إلى أربعة سيناريوهات لمستقبل روسيا، في ضوء تقدم نظامها الداخلي، وهي: 1) نظام شمولي يؤدي إلى جمود في النظام السياسي الروسي، 2) نظام شديد السلطوية يدفع باتجاه عملية توازن غير متكافئ مع الغرب، 3) انقسام داخل النخبة السياسية الحاكمة، 4) الاتجاه الذي يجتاح روسيا من الليبرالية الغربية تؤدي بروسيا إلى الاندماج أو التقرب مع الغرب.

رسالة بعنوان "أثر المتغيرات الدولية على التحولات في السياسة الخارجية الروسية وصعود روسيا كقوة عالمية (2003–2008)" لعلي مازن الحديد: حيث قدّم الباحث دراسة تحليل تأثير معطيات البيئة الإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية الروسية وموقعها في النظام الدولي، ودراسة عناصر القوة المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد[1].

ورسالة أخرى بعنوان "علاقة روسيا بحلف الشمال الأطلسي – الناتو (1991–2008)" لأشرف عكة: حيث استنتج الباحث أن سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي اتبعها فلاديمير بوتين خلال فترة ولايته مكّنت روسيا من تأكيد دورها كدولة عظمى على الساحة العالمية، بعد أن استطاعت أن تعيد بناء الدولة ومرتكزاتها الأساسية. وأوضحت الدراسة طبيعة العلاقة بين روسيا وحلف الناتو وأبعادها وتداعياتها على الأمن والاستقرار العالمي، وأثر ذلك على مصالح روسيا وأمنها ونفوذها في النظام الدولي[2].

(1) الحديد، علي مازن (2011). أثر المتغيرات الدولية على التحولات في السياسة الخارجية الروسية وصعود روسيا كقوة عظمى (2008-2003)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

(2) عكة، أشرف (2011). علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي الناتو (2008-1991)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت.

ثالثاً: تيار يتناول أسباب صعود روسيا وهبوطها في إطار الاتحاد السوفيتي (1917-1991)، وصعود روسيا (2000 - الآن)

دراسة لنورهان الشيخ بعنوان "الاتحاد السوفيتي بين الصعود والسقوط وأثره على العالم الإسلامي": حيث أشارت الباحثة إلى أن عملية الصعود السوفيتي تمثل نقطة مفصلية في السياسة الدولية، وكيف كانت الثورة البلشفية عام 1917 ووصول البلاشفة إلى السلطة بقيادة لينين نقطة تطور ذات تأثير دولي وإقليمي نتيجة للحرب العالمية الأولى، وكيف كان لوجود الاتحاد السوفيتي دور إيجابي خدم القضايا العربية لمدة سبعة عقود، وكيف أحدث الصعود السوفيتي توازناً مهماً للنظام الدولي. وعقب تفكك الاتحاد السوفيتي ورثت روسيا تركة الاتحاد السوفيتي وفقدت مكانتها في مصاف القوى الكبرى، ولم تعد القضايا العربية من أولويات السياسة الخارجية الروسية[1].

كذلك نشر محمد السيد سليم مقالاً بعنوان: "نحو آفاق جديدة للعلاقات بين الكويت والقطب الروسي الصاعد": حيث يشير الباحث إلى أن روسيا في عهد فلاديمير بوتين أصبحت في حالة صعود استراتيجي، ويمكن ملاحظة ذلك في التحالفات الروسية الجديدة وصعود دورها في الشرق الأوسط، وأن هذا الصعود يفتح آفاقاً جديدة للكويت خاصة وأنه يتوقّع من الصعود الروسي أن تضطلع روسيا بدور أكبر في السياسة الدولية وفي الخليج العربي، وتطوير العلاقة يخدم المصالح الكويتية[2].

كتاب "روسيا والاضطراب العالمي الجديد" لبوبو لو: حيث بدأ الباحث من رؤية أنه يوجد صعود روسي في النظام الدولي، وركّز على البحث عن دور العوامل والمحددات التي تتعلق بالسياسة الداخلية الروسية وكيف أنها تساهم في رسم توجهات السياسة الخارجية الروسية، وكيف أن هناك نمطاً يسيطر على

---

(1) الشيخ، نورهان (2014). الاتحاد السوفيتي بين الصعود والهبوط، في التقرير الاستراتيجي، مجلة البيان، ص ص 315-375.

(2) سليم، محمد السيد (5 سبتمبر 2011). نحو آفاق جديدة للعلاقات بين الكويت والقطب الروسي الصاعد، الكويت: جريدة النهار، العدد 1339، ص 22.

النزعة والتوجهات القومية وميل النخبة السياسة الروسية إلى استعادة دور روسيا الإمبراطوري، وأنها العامل الرئيسي لهذه التوجهات. وانطلق الباحث من فرضية وهي أن الدول الديمقراطية أكثر ميلاً للتعاون في حين أن النظم التسلطية عادة ما تميل إلى مواقف عدوانية. وتوصل الباحث إلى أربعة سيناريوهات لمستقبل روسيا، في ضوء تقدم نظامها الداخلي، وهي: 1) نظام شمولي يؤدي إلى جمود في النظام السياسي الروسي، 2) نظام شديد السلطوية يدفع باتجاه عملية توازن غير متكافئ مع الغرب، 3) انقسام داخل النخبة السياسية الحاكمة، 4) الاتجاه الذي يجتاح روسيا من الليبرالية الغربية تؤدي بروسيا إلى الاندماج أو التقرب مع الغرب.

رسالة بعنوان "أثر المتغيرات الدولية على التحولات في السياسة الخارجية الروسية وصعود روسيا كقوة عالمية (2003-2008)" لعلي مازن الحديد: حيث قدّم الباحث دراسة تحليل تأثير معطيات البيئة الإقليمية والدولية على توجهات السياسة الخارجية الروسية وموقعها في النظام الدولي، ودراسة عناصر القوة المؤثرة في السياسة الخارجية الروسية في ظل النظام الدولي الجديد[1].

ورسالة أخرى بعنوان "علاقة روسيا بحلف الشمال الأطلسي - الناتو (1991-2008)" لأشرف عكة: حيث استنتج الباحث أن سلسلة الإصلاحات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي اتبعها فلاديمير بوتين خلال فترة ولايته مكّنت روسيا من تأكيد دورها كدولة عظمى على الساحة العالمية، بعد أن استطاعت أن تعيد بناء الدولة ومرتكزاتها الأساسية. وأوضحت الدراسة طبيعة العلاقة بين روسيا وحلف الناتو وأبعادها وتداعياتها على الأمن والاستقرار العالمي، وأثر ذلك على مصالح روسيا وأمنها ونفوذها في النظام الدولي[2].

---

(1) الحديد، علي مازن (2011). أثر المتغيرات الدولية على التحولات في السياسة الخارجية الروسية وصعود روسيا كقوة عظمى (2003-2008)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية.

(2) عكة، أشرف (2011). علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي الناتو (1991-2008)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت.

ويمكن أيضاً أن نشير إلى رسالة ماجستير بعنوان "الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)" للباحثة نردين الميمي: حيث استعانت الباحثة بمنهج صنع القرار، وأن الدراسة تتقيد بفترة زمنية محددة تبدأ منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 وتسلم بوريس يلتسين الحكم، مروراً بعهد فلاديمير بوتين حيث ارتكز الإطار النظري على تفسير مفهوم الاستراتيجية والسمات العامة لها. وتوصلت الباحثة إلى أن روسيا تمكنت عبر الرئيسين بوتين وميدفيدف من إنهاء عملية التحول والوصول إلى مرحلة الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والسياسي[1].

قدمت مجلة السياسة الدولية في عام 2014، مجموعة من الدراسات في ملف خاص بعنوان "القطب العائد: الدور الروسي في سياق إقليمي جديد": وكانت هذه الدراسات على النحو التالي: "تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى المسرح السياسي العالمي" للباحث معتز سلامة. إذ أشار إلى أن روسيا لاتزال قوة عالمية عظمى بالمعيار الاقتصادي والعسكر فمنذ تولي فلاديمير بوتين خطت خطوات حثيثة للعودة إلى المسرح السياسي العالمي، وأن لروسيا أهمية مضاعفة بالنظر لما تملكه من موروث إمبراطوري[2].

كذلك نشرت نورهان الشيخ دراسة "القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا؟". تبيّن الباحثة فيها كيف استطاع فلاديمير بوتين برؤية ثاقبة ومنهج استراتيجي إعادة بناء الداخل وتثبيت دعائمه من خلال الاعتماد على مصادر الطاقة وشبكة التحالفات، ما أدى إلى استعادة روسيا موقعها في مصاف القوة العظمى[3].

(1) الميمي، نردين (2011). الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية (الثوابت والمتغيرات)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بير زيت.

(2) سلامة، معتز (2014). تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى المسرح السياسي العالمي، السياسة الدولية، 50 (195)، ص ص 82-83.

(3) الشيخ، نورهان (2014). القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، السياسة الدولية، 50 (195)، ص ص 84-87.

"دراسة تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية" للباحث عزت سعد الدين: حيث قدّم شرحاً لروسيا في عهد يلتسين، وحالة التدهور، وتسلم فلاديمير بوتين السلطة بعملية إعادة تنظيم الدولة. وأوضح عناصر القوة الروسية والتحديات المستقبلية الداخلية والخارجية على حد سواء[1].

دراسة بعنوان "قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة" للباحث مصطفى علوي: وفي العدد ذاته قدّم ورقة بحثية في تطور الفكر الاستراتيجي الروسي تجاه الولايات المتحدة، والتطور الذي حصل في السياسة الخارجية الروسية في عهد بوتين، مشيراً إلى أن مدى نجاح عملية الإصلاح الداخلي سيحدد مكانة روسيا في النظام الدولي[2].

دراسة بعنوان "الثقة المفقودة: الصراع الروسي – الأوروبي على الفضاء الأوراسي" للكاتب هاني شادي: أكد الباحث تأكيد روسيا على هويتها الأوروبية وتراثها الغربي، واحتلال أوروبا والاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة في الرؤية الاستراتيجية الروسية، مشيراً إلى أن رؤية بوتين تتلخص في مشروع طرحته روسيا يتحدث عن أوروبا كبرى تتكون من الاتحاد الأوروبي والاتحاد الأوراسي الجديد[3].

وأخيراً، يمكننا أن نشير إلى دراسة لوليم نصار بعنوان "روسيا كقوة كبرى": أكد فيها على ظاهرة الصعود الروسي في عهد فلاديمير بوتين من خلال دراسة مقدرات روسيا الاقتصادية والجيوسياسية والعسكرية وتأثيراتها الدولية. وأن الغرب منع صعود روسيا كدولة كبرى إبان عهد بوريس يلتسين، وحاول تطويقها بتوسيع حلف شمال الأطلسي وعندما استلم فلاديمير بوتين السلطة تمكن

(1) سعد الدين، عزت (2014). تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، السياسة الدولية، 50 (195)، ص ص 88-91.

(2) علوي، مصطفى (2014). قطبية لا متماثلة: تحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، السياسة الدولية، 50 (195)، ص ص 154-157.

(3) شادي، هاني (2014). الثقة المفقودة: نظريات الصراع الروسي – الأوروبي على الفضاء الأوراسي، السياسة الدولية، 50 (195)، ص ص 108-111.

من تحسين الأوضاع الاقتصادية ما مكنه من تثبيت سياسة خارجية روسية قوية أصبحت في مرحلة صعود[1].

إن الأدبيات السابقة وبالرغم من أهميتها العلمية إلّا أنها لم تقدم لنا الإطار الأساسي، الذي من خلاله يمكن معرفة عملية الصعود التي واكبت روسيا في حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، ولم تحدد مؤشرات لقياس عملية الصعود في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي. بل إن بعض تلك الأدبيات كانت موجهة وذات إيديولوجية لم تعرض مؤشرات للصعود وأعطت أحكاماً مسبقة بدون دليل علمي. لذا سنقدم في هذه الأطروحة قياس عملية الصعود الاستراتيجي ومدى أصالته وتحديد مؤشرات للصعود.

ثالثاً: الإطار المفهومي للأطروحة

تتناول هذه الأطروحة الصعود الاستراتيجي والتوازنات الدولية، ما يتطلب تعريفهما قبل البدء في التحليل. فالمفهوم الأول (الصعود الاستراتيجي) يمثل المتغير المستقل، بينما يمثل المفهوم الثاني (التوازنات الدولية) المتغير التابع. ومن ثم فإن الإطار المفهومي لهذه الأطروحة، الذي يستند إليه هذا المشروع، هو بحث تأثير الصعود الاستراتيجي مع التركيز على الإطار الذي طوره محمد السيد سليم في تحليل عناصر التوازنات الدولية الأربعة في النظام الدولي، وبناء على ذلك نحاول من خلال هذه الأطروحة الوقوف على أسباب الصعود الاستراتيجي، وتأثير ذلك على التوازنات الدولية مع التطبيق على حالة روسيا الاتحادية.

لقد صُوِّر مفهوم الصعود الاستراتيجي في العديد من أدبيات العلاقات الدولية وخاصة من منظور الحديث عن صعود القوى الكبرى وهبوطها. وقد استعرض الباحثون أنه في كل حقبة تاريخية معينة تسيطر فيها قوة كبرى، أو ائتلاف يتكون من مجموعة من القوى الكبرى، ومن خلال فهم طبيعة القوى الكبرى المسيطرة في النظام الدولي في حقبة معينة، ومن خلال دراسة مكونات

(1) نصار، وليم (2008). روسيا كقوة كبرى، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، ص ص 9-46.

تلك القوة، يكون فهم تطور السياسة الدولية باعتبار أنه ليس إلا عملية تعاقب لصعود أو هبوط القوى الكبرى[1].

وقد أعطى بول كينيدي، صاحب نظرية صعود القوى العظمى وهبوطها، تعريفاً للصعود بأنه عملية ذات نسب ونمو وتغييرات تكنولوجية تفضي إلى التغييرات في موازين القوى في النظام العالمي لصالح قوى صاعدة[2].

مايكل غولسني باحث آخر عرّف في رسالة دكتوراه، بعنوان "الاستراتيجيات الكبرى للقوى الصاعدة"، الصعود بأنه انتقال دولة من حالة القوى اللاعظمى إلى حالة القوى العظمى أو من مرحلة مستوى أقل للقوى العظمى إلى مرتبة القوى العظمى[3].

وفي رسالة دكتوراه للباحث جوناثان رين أشار إلى أن هناك مجموعة من الدول تسمى القوى العظمى لديها تأثير عميق في عالم السياسة مقارنة مع الدول الأخرى. ويعرف الصعود بأنه حالة تكون فيها القوى العظمى مركزاً، عندما تنشأ هذه القوى العظمى فإن لصعودها تبعات على جميع دول العالم. ووضع الباحث إطاراً نظرياً يساعده على فهم الأسباب التي أدت إلى صعود القوى العظمى وهبوطها، من خلال التركيز على قدرات الإنتاج الخاصة بها[4]. وفي دراسة لمحمد السيد سليم، عرف الصعود الاستراتيجي بأنه زيادة نوعية متتالية في مكونات القوة الشاملة للدولة مقارنة بغيرها من الدول، بحيث تستأثر بنسبة عالية من المقدرات الشاملة في النظام الدولي[5].

وفي مقال لسمير أمين، عرّف الصعود بأنه مجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي تسمح بالحديث عن صعود دولة

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 8.
(2) Ibid, Paul Kennedy.
(3) Glosny, Michael (212). The grand strategy is of Rising powers; Reassurance, coercion and Balancing Responses PHD Thesis, MIT.
(4) Rynn, Jonathan (2001). The power to create wealth: A System based theory of the Rise and decline of great powers, PHD thesis, The City University of New York.
(5) سليم، محمد السيد. الصعود الصيني والصعود الهندي في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 50.

ما وبلد وشعب ما، في تخوم المنظومة العالمية القائمة. وينطوي الصعود على عملية تخطيط منهجي لمنظومة إنتاجية حديثة وفعالة تمثل تطوير عملية تصنيع الاقتصاد ويتم قياس صعود الدولة من خلال مقارنتها مع الصاعدة والمهيمنة في النظام الدولي وهو مفهوم الصعود النسبي[1].

لذا، سنعتمد تعريف الصعود الاستراتيجي على أن يشمل بعدين: أولهما زيادة مطلقة في قدرات الدولة وهي زيادة نوعية ومتتالية، وهذه الزيادة لا تقتصر على جانب معين من جوانب مقدرات الدولة. وثانيهما هو أن تشمل تلك الزيادة جميع المقدرات السكانية والاقتصادية والعسكرية والثقافية – الحضارية والصعود الاستراتيجي التي تكتسبها الدولة وتفوق التي تمتلكها الدول الأخرى. وفيها يقترب أو يزيد معدل النمو في الدولة محل الصعود على معدل النمو العالمي.

في هذه الأطروحة سيتم قياس الصعود الاستراتيجي من خلال تطوير عدد من المؤشرات وهي:

1- المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

هي مؤشرات تقييم الحالة الاجتماعية والاقتصادية من خلال الاعتماد على تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأما المؤشرات الاقتصادية فهي من خلال بيانات إحصائية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

2- مؤشرات الحكم الرشيد

هي مؤشرات للوقوف إلى أي حد استطاعت الدولة أن تبني نظاماً سياسياً واقتصادياً مستقراً يقوم على أساس الحكم الرشيد، بالاعتماد على مؤشرات الحكم الرشيد الستة للبنك الدولي.

(1) أمين، سمير (2014). هل تمثل مجموعة الدول الصاعدة بديلا للعولمة الفجّة؟ جريدة الأهرام موقع:
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/328187.aspx

3- مؤشر العولمة

مؤشر يتيح لنا معرفة إلى أي حد تندمج الدول في عملية العولمة، من خلال الأخذ بالحسبان أسبقية الدول واستقلالها في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتقنية من خلال الاعتماد على بيانات مؤشر العولمة التابع للمعهد الفيدرالي للتكنولوجيا في زيوريخ.

4- المؤشرات العسكرية

هي مؤشرات يتم فيها تسليط الضوء على حجم القوات المسلحة للدولة وعقيدتها العسكرية والإنفاق العسكري، والواردات والصادرات العسكرية إلى الخارج، والإمكانات العسكرية للدولة ومدى امتلاكها للسلاح النووي، اعتماداً على بيانات معهد ستوكهولم للسلام.

أما المتغير التابع فهو التوازنات الدولية. ويعتبر مفهوم التوازن الدولي من أكثر المفاهيم انتشاراً في حقل العلوم الاجتماعية والسياسية. ويُقصد بالتوازن الدولي حالة التعادل أو التكافؤ النسبي بين مجموعة من المتغيرات المترابطة في النسق الدولي، تتميز بدرجة من المرونة والترابط في التفاعلات، مع رضاء الوحدات الأساسية في النسق الدولي عن واقع التعادل القائم. وينصرف التوازن الدولي إلى ثلاثة أبعاد: البعد الأول بعد بنياني قوامه حالة التعادل أو التكافؤ بين ما نحدده على أنه المتغيرات الأساسية التي تميز النسق الدولي، كالمقدرات أو مستوى التسلح، أو تدخلات القوى الكبرى في منطقة إقليمية معينة. بينما البعد الثاني سلوكي قوامه وجود قدر من المرونة في التفاعلات الدولية وقدر من الارتباط أو الاعتماد المتبادل بين تلك المتغيرات، فترابط المتغيرات ومرونتها يتجهان بالظاهرة في معظم الأحوال نحو وضع التوازن، بما يسمح بتصحيح الاختلال التوازني عبر فترات زمنية معينة. أما البعد الثالث فهو بعد قيمي أساسه رضاء الوحدات الكائنة في النسق عن حالة التوازن القائمة، فوجود دول أساسية ترفض واقع التوازن وتعمل على تغييره من شأنه تهديد العلاقات التوازنية[1].

(1) سليم، محمد السيد (1989). مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، ص 9.

تشير معظم الأدبيات في سياق عرضها لمفهوم الصعود الاستراتيجي والتوازنات الدولية، إلى تأثير صعود القوى الكبرى وهبوطها على هيكل النظام الدولي وعناصره الأربعة وهي الوحدات الدولية، والبنيان الدولي والمؤسسات الدولية، والعمليات الدولية. إن المقاربة التي سنعتمد على توظيفها في حالة روسيا الاتحادية هي مقاربة أثر الصعود الاستراتيجي على عناصر النظام الدولي، والذي طوره محمد السيد سليم في كتابه "تطور السياسة الدولية"، ونظرية تحول القوة في العلاقات الدولية لـ أ. أورجانسكي، ومرد ذلك إلى أن هذه المقاربة هي الأقدر على إبراز تأثير الصعود على التوازنات الدولية.

يتضمن النظام الدولي أربعة مكونات رئيسية هي:

1- الوحدات الدولية

يقصد بها القوى الفاعلة التي تقوم بأدوار معينة داخل النسق الدولي، أي القوى الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي نتيجة صعود الوحدات الدولية وهبوطها.

2- البنيان الدولي

هو مفهوم تنظيمي ينصرف إلى ترتيب وحدات النسق الدولي في علاقاتها بعضها البعض، ويشمل البنيان الدولي بعدين أساسيين هما: توزيع المقدرات ودرجة الترابط بين الوحدات. وهنالك ثلاثة أشكال رئيسية من الأبنية الدولية هي: القطبية الأحادية، والقطبية الثنائية، والقطبية المتعددة.

3- المؤسسات الدولية

يقصد بذلك إقرار مجموعة من القواعد والأعراف والإجراءات التي يقبلها الفاعلون كإطار شرعي لممارسة النشاط عبر فترة زمنية، أي وجود قواعد وأطر وأعراف دولية مقبولة لممارسة مختلف الأنشطة الدولية. وهذه المؤسسات قد تكون رسمية (تنظيمية أو قانونية) وقد تكون قواعد عُرفية.

4- العمليات الدولية

وتنصرف إلى الأنشطة السياسية المستمرة التي تتم في النسق الدولي في إطار البنيان والمؤسسات، كعمليات الحرب الباردة، وتوازن القوى والانفراج الدولي وغيرها[1].

لذا تساهم عملية صعود أو هبوط القوى في النسق الدولي في تغيير ماهية الوحدات الدولية أو اختفائها كما حدث في اختفاء الإمبراطوريتين النمساوية – المجرية والعثمانية بعد الحرب العالمية الأولى، وصعود دول مستقلة، وهذا الصعود والهبوط للدول يساهم في خلق وحدات دولية جديدة تؤثر على احتمالات الحرب أو السلام في النسق الدولي، مثلما أدى اختفاء الاتحاد السوفيتي عام 1991 إلى نشوء وحدات دولية جديدة أدت إلى زيادة النزاعات العرقية ضمن فضاء الاتحاد السوفيتي السابق. كما أن للصعود تأثيراً مهماً في عملية تغير البنيان الدولي، خاصة أن البنيان والوحدات الدولية يساهمان في تغير بنية القطبية الدولية، ومن الأمثلة على ذلك صعود الإمبراطورية الألمانية بعد الوحدة الألمانية عام 1871 م، التي تميز شكل القطبية الدولية بنظام أحادي القطبية الذي أسهم في إنشاء نظام أوروبي للأحلاف يحقق هيمنة ألمانيا على أوروبا، كما أن لهبوط القوى مساهمة في تغيير القطبية الدولية أيضاً، مثلما تحقق عندما انهارت فرنسا نابليون، وأعيد تشكيل القطبية الدولية من خلال مؤتمر فيينا سنة 1815، الذي تميز شكل البنيان الدولي فيه بتعدد الأقطاب، والخصيصة الأساسية لهذا النظام هي وجود مجموعة من الدول أو الأقطاب التي تمتلك مقدرات عسكرية واقتصادية متكافئة نسبياً.

كما يساهم الصعود الاستراتيجي للقوى الكبرى في تغيير المؤسسات الدولية، ويقصد بها قواعد العمل الرسمية التنظيمية والقانونية وغير الرسمية، حيث يسفر الصعود عن تغير في تلك القواعد الدولية، فبعد انهيار النظام ثنائي القطبية وتحول البنيان الدولي إلى نظام أحادي القطبية حدث تحول في أدوار الأمم

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 41.

المتحدة في النظام الدولي، وأيضاً ساهم صعود روسيا والصين في النسق الدولي على بروز تنظيمات وتكتلات دولية جديدة مثل مجموعة دول البريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون.

أما العنصر الرابع فهو العمليات الدولية ويتضمن النسق الدولي مجموعة ضخمة من العمليات السياسية، وتتأثر بصعود وهبوط الدول، ويؤدي ذلك إلى تغيير في القيم الأساسية لإحدى الوحدات الرئيسة في النسق الدولي، وإلى عملية صعود إحدى الوحدات الدولية، كما حدث مع الصعود الاستراتيجي للاتحاد السوفيتي وامتلاكه القنبلة الذرية عام 1949 م، حيث أدى إلى تغير الاستقرار في النسق الدولي، ما أنتج توازن الرعب بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي خاصة أن أثر الصعود الاستراتيجي يعتمد على شرط أساسي هو "تحول القوة" في العلاقات الدولية، لا سيما أن تحول القوة لصالح بعض القوى الكبرى الناشئة يؤدي إلى فرض تغيرات هيكلية في بنية النسق الدولي. وهذا الأمر بالطبع يفرض تداعيات عدة على مستوى التوازنات الدولية في ضوء ما سبق شرحه من تحليل أثر الصعود على عناصر النظام الدولي الأربعة.

وفي إطار الحديث عن العمليات الدولية يبرز أثر الصعود على الصراعات الدولية كما تتوقعه نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية. وتحول القوة هو مفهوم ديناميكى لميزان القوى، وهي نظريات هيراركية(*) وتقول النظرية إن احتمالات نشوب الحرب بين دولتين إحداهما قوية والأخرى أقل قوة تزداد عندما تنمو قوة الأخيرة إلى حد يمكنها من تحدي الدولة الأقوى، خاصة اذا كانت تلك الدولة غير راضية عن حال عدم التوازن. لذا يقسّم المنظّر أورجانسكي الدول إلى أربع مجموعات طبقاً لمعيارين هما المقدرات، ودرجة الرضا عن وضع الدولة في النسق الدولي. وهذه المجموعات الأربع هي:

أ- دول قوية وراضية.

ب- دول قوية وغير راضية.

(*) وتعني التدرج والتسلسل أو الهرمية.

ج- دول ضعيفة وراضية.

د- دول ضعيفة وغير راضية.

ويرى أورجانسكي أن دول المجموعة الثانية هي أكثر الدول احتمالاً للدخول في صراعات دولية وحروب شاملة[1]. وتحول القوة يتضمن بعدين هما: بعد مادي (امتلاك عناصر جديدة للقوة)، وبعد قيمي (استراتيجيات الدول الصاعدة ورؤية القوى الأخرى في النسق الدولي لآثار هذا الصعود عليها). لذا تقوم الدول الصاعدة بامتلاك عناصر جديدة للقوة وتصل بها إلى مرحلة الصعود الاستراتيجي لها في كل العناصر التي تمتلكها، وفي ذات الوقت تتبع استراتيجية لتغيير التوازنات الدولية وتحدي الدولة المسيطرة كما فعلت ألمانيا بعد الوحدة التي قادها المستشار بسمارك عام 1871 م، من خلال اتباعه نظام الأحلاف الذي استمر لمدة تسعة عشر عاما. ومن ثم فإن نظرية تحول القوة تتوقع صعود قوة معينة لا ترضى عن التوازنات الدولية الراهنة ما يؤدي إلى تحدي الدولة المسيطرة، ما ينتج صراعات. والمفهوم المحوري هنا هو الرضا عن التوازنات الدولية فالدولة الصاعدة قد تتبع استراتيجية توافقية وتتجنب المواجهة المباشرة مع القوة المسيطرة، كما تفعل الصين حالياً بعد صعودها السلمي واتباعها استراتيجية توافقية وتتجنب المواجهة مع القطب الولايات المتحدة. كما أن الدولة المسيطرة قد لا ترى صعود الدول الأخرى بمثابة تحدٍّ لها، مثلما تمثل صعود اليابان في تسعينيات القرن العشرين وعدم اعتباره تحديا للقطب الأوحد في نظام أحادي القطبية "الولايات المتحدة"، بل اعتبر صعود اليابان في النظام الدولي تابعاً للولايات المتحدة، فلم يشكل الصعود الياباني تهديداً للولايات المتحدة.

إذاً مجرد الصعود بما يعنيه من تحول القوة، لا ينتج آثاراً محتملة إلا بمقدار الموازنة بين استراتيجيات القوى الصاعدة واستراتيجيات القوى المسيطرة في النظام الدولي. والنقد الرئيسي الموجه لنظرية تحول القوة أنها عملت على تصور حدوث تحول كبير في مراكز القوى، وأن القوى الجديدة تنتج آثاراً صراعية في

(1) مقلد، إسماعيل صبري (1987). نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: منشورات ذات السلاسل، ص ص 93-97.

العلاقات الدولية واضطرابات في النظام الدولي، بغض النظر عن القيم والاستراتيجيات المتبعة من قبل القوى الصاعدة والقوى المسيطرة على النسق الدولي، وعدم تركيز نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية إلى أي مدى يساهم صعود الدول في تحدي القوى المسيطرة في مناطق نفوذها، بدلاً من الإشارة إلى آثار صراعية تنتج حروباً شاملة بين الوحدات الدولية في النسق الدولي.

رابعاً: الفروض العلمية

من هذا الإطار المفهومي يمكن اشتقاق فرضين علميين قابلين للاختبار، هما:

1- امتلاك الدولة لعناصر الصعود الاستراتيجي لم يؤدي بها إلى تحدي القوة المسيطرة في النظام الدولي.

2- تؤثر عملية الصعود الاستراتيجي للدول الكبرى في مجمل عناصر النسق الدولي الأربعة فتنشأ تغيرات شاملة على تلك العناصر وتفاعلها.

خامساً: منهجية البحث

1- منهج الأطروحة

تتبع هذه الدراسة تطبيق منهج نسقي طوره محمد السيد سليم في كتابه "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين"[1] أساسه أن السياسة الدولية تنشأ وتتطور في إطار نسق دولي معين وعناصره الأساسية هي الوحدات الدولية الفاعلة في النسق، وطبيعة أشكال البنيان الدولي، وطبيعة المستوى المؤسسي التنظيمي للنسق الدولي، وأخيراً العمليات السياسية الدولية. وتتأثر تلك العناصر بشكل واضح من خلال الوقائع التاريخية وتحولها من حالة معينة إلى حالة أخرى، وهي المقاربة الأكثر فهماً لتناول أثر الصعود الاستراتيجي

(1) للمزيد حول منهج النسق الدولي انظر في هذا الصدد: سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 12.

للدول على عناصر التوازنات الدولية، بالإضافة إلى نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية التي طورها أ. أورجانسكي.

2- التصميم البحثي

تندرج هذه الأطروحة تحت تصنيف التصميمات البحثية غير التجريبية التي تسعى إلى اكتشاف علاقات بين مجموعة من المتغيرات في شكل فروض مشتقة من الإطار المفهومي، واختبار صدقها أو سقمها في حالة معينة، إذا يعتمد هذا التصميم البحثي على إطار نظري محدد سلفاً في إسهامات نظرية سابقة أنتجت مجموعة من الفروض يتم اختبارها في مجال إمبريقي مختلف للتأكد من مصداقية الفروض العلمية، ويطلق على هذا المنهج في أدبيات التصميمات البحثية اسم التصميم البحثي "دراسة حالة مع اختبار فروض"[1].

سادساً: الإطار الزماني والمكاني

لكل دراسة وبحث علمي مجال معين له حدوده، من حيث المجال الزمني والمكاني، وفي أطروحتنا المجال الإمبريقي للدراسة هي روسيا الاتحادية، وذلك للأسباب التالية:

1- روسيا دولة كبرى بمعيار عضويتها في المنظمات الدولية المهمة مثل جهاز مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، لذا هي تؤثر في الأمن والسلم الدوليين.

2- الدور الجديد الذي تضطلع به روسيا في إقليم الشرق الأوسط، ما يؤثر في مستقبل الإقليم، وحجم العلاقات الروسية - العربية يتطلب فهماً شاملاً لعملية الصعود الروسي، لأن ذلك يؤثر على فهم القرارات العربية تجاه روسيا.

(1) سليم، محمد السيد (1992). تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق، في ودودة بدران، محرر: تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، ص ص 117-157.

3- اتجاه جديد يشهده النظام الإقليمي العربي من تحول بعض الدول العربية إلى روسيا واتخاذها شريكاً استراتيجيا، مصر بعد ثورة 30 يونيو، السعودية في عهد الملك سلمان.

أما من الناحية الزمانية فإن الأطروحة تشمل الفترة الزمنية من تفكّك الاتحاد السوفيتي واستقلال روسيا الاتحادية عام 1991 م، حتى عام 2015 بداية الشروع في كتابة هذه الأطروحة.

الفصل الثاني

التطور السياسي الروسي خلال حقبة الانهيار (2000-1991)

تمهيد

يهتم هذا الفصل بنشأة روسيا الاتحادية وتطورها، إذ يتناول المبحث الأول تفكك الاتحاد السوفيتي بجميع أبعاده منذ تولي غورباتشوف السلطة وعوامل هذا التفكك. ذلك أنه لا يمكن فهم واقع روسيا الاتحادية اليوم بدون الولوج في فهم المسببات والدوافع التي أدت إلى انهيار الاتحاد السوفيتي، ومن ثم تفككه، وذلك يساهم في تفسير الموقف الروسي الحالي. أما المبحث الثاني، فيتناول نشأة روسيا وتطورها، من خلال مطلبين، الأول يتناول التطورات الداخلية الروسية وما صاحبها من تغيير في الدستور الروسي، والمؤسسات الروسية، والأوضاع الاقتصادية، والحروب الداخلية، بينما يتناول المطلب الثاني التطورات الخارجية وما تتطلبها من تشكيل سياسة خارجية جديدة لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي. أما المبحث الثالث فإنه يتناول وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة وما صاحبه من إصلاحات داخلية جذرية لإعادة روسيا الاتحادية إلى الخارطة الدولية، وسنتناول ذلك من خلال المطلب الأول بعنوان التطورات الداخلية الروسية وما صاحبها من إصلاحات قام بها فلاديمير بوتين، والمطلب الثاني التطورات الخارجية الروسية وما عمل به بوتين من تأكيد للتوجه الأوراسي الجديد وتبنيه كأهم مبدأ في السياسة الخارجية الروسية. أما المبحث الرابع والأخير فيدور حول وصول ديمتري ميدفيدف إلى السلطة، من خلال مطلبين، المطلب الأول يتناول التطورات داخلية، المطلب الثاني التطورات خارجية.

المبحث الأول

التفكك السوفيتي

سنستعرض في هذا المبحث عملية التفكك السوفيتي، محاولين البحث في أسباب تفكك الاتحاد السوفيتي، إحدى القوى العظمى المسيطرة على النظام الدولي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حتى سنة 1991. ففي المطلب الأول سيكون للتطورات الداخلية، التي صاحبت الاتحاد السوفيتي منذ وفاة أندريه أندروبوف، وصولاً إلى السكرتير السابع والأخير للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل غورباتشوف. أما المطلب الثاني فسيخصص للتطورات الخارجية التي صاحبت تفكك الاتحاد السوفيتي، لعل أبرزها مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي أعلنتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس ريجان.

المطلب الأول: التطورات الداخلية (1964-1982)

دخل الاتحاد السوفيتي في سلسلة طويلة من الإجراءات التي أدت في نهاية المطاف إلى انهياره ثم تفككه. فعندما توفي ليونيد بريجينيف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي عام 1982 احتدم الخلاف حول من سيخلفه، واستقر الأمر في نهاية المطاف على يوري أندروبوف الأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي، الذي بدأ في إدخال بعض الإصلاحات داخل نظام الاتحاد السوفيتي، استمر في موقعه سكرتيراً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي لمدة خمسة عشر شهراً فقط حتى توفي سنة 1984، بعد ذلك آلت الأمور إلى قسطنطين تشيرنينكو الذي خلفه في هذا المنصب، والذي توفي بدوره في مارس سنة 1985[1].

---

(1) عبد العليم، طه (2005). روسيا، في المتغيرات الدولية والأدوار الإقليمية، تحرير: علي محافظة، عمان: مؤسسة عبد الحميد شومان، ص 210.

تسلم السكرتير السابع والأخير للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل سيرغيفتش جورباتشوف مقاليد السلطة في الاتحاد السوفيتي في نهاية مارس عام 1985، وقد بدأ على الفور في تطبيق تحولات شاملة في التوجهات الداخلية والخارجية للاتحاد السوفيتي، تحديداً عندما أطلق **كتابه البريسترويكا – نحو تفكير جديد لنا وللعالم من حولنا** حيث أوضح أنه لكي نجري تحديثاً فإننا نحتاج إلى موارد، وهذه الموارد لا يمكن تأمينها من دون خفض الإنفاق على التسلح ووقف التسلح[1]. ومن ثم دعا إلى إعادة بناء الاتحاد السوفيتي على أسس جديدة. وهذا هو معنى مصطلح بريسترويكا. والأمر الآخر الذي أطلق له العنان في استراتيجية غورباتشوف هو "الغلاسنوست"، ويعني المصارحة، والانفتاح الداخلي، وحرية النقاش والحوار مع الغرب بدل المواجهة في الحرب الباردة[2]. ومن ثم بدأ في تطبيق سياسات اقتصادية أكثر انفتاحاً على الغرب، وعلى المفاهيم الاقتصادية الرأسمالية، وبرامج سياسية تطلق العنان لحرية النقاش والنقد العام.

ويمكن القول إن البدء بسياسة الانفتاح الاقتصادي والانفتاح السياسي في آن واحد أدى إلى فشل السياستين، كما أن تطبيقهما على عجل وبدون مقدمات أظهر مواقع الضعف لدى الاتحاد السوفيتي. وقد أدى ذلك إلى تصاعد الأزمات الداخلية في الاتحاد السوفيتي بشكل حاد نتيجة للتناقض بين جمود النظام الاقتصادي السوفيتي، وبين الإصلاحات الديمقراطية الشاملة، ما أدى إلى اندلاع النزاعات القومية الداخلية والحركات الانفصالية.

لعل أبرز مثال على تلك الحركات الانفصالية والنزاعات القومية التي اندلعت في عصر الغلاسنوست هي النزاع حول "إقليم ناغورنو قره باخ" بين جمهوريتي أرمينيا وأذربيجان، فقد تم وضع الإقليم، في عهد جوزيف ستالين، في إطار جمهورية أذربيجان السوفيتية الاشتراكية، وأُعطي الإقليم اسم "إقليم

(1) غورباتشوف، ميخائيل. البريسترويكا، ترجمة: حمدي عبد الجواد، دار الشروق، القاهرة 1988.

(2) نصار، وليم. مرجع سابق، ص ص 14–20.

ناغورنو قره باخ المستقل ذاتياً"، وقبل الأرمن والأذريون هذا الترتيب، لأنه كان بمنزلة تنظيم إداري داخل إطار الدولة السوفيتية[1]. ويقع الإقليم داخل جمهورية أذربيجان ولكن معظم سكانه من الأرمن. ومع بدء الإصلاحات التي طبقها غورباتشوف، أعلن الأرمن المقيمون في الإقليم، الاستقلال وتكوين جمهورية، ما أدى إلى وقوع صدامات بينهم وبين الأذريين القاطنين في الإقليم وبدأت تلك الصدامات منذ 1988.

كذلك بدأ جورباتشوف في تعديل الشكل التقليدي للنظام السوفيتي الذي يقوم على احتكار الحزب الشيوعي للسلطة. فقد تم تعديل الدستور السوفيتي الصادر في عام 1977 مرتين، الأولى حين قرر مجلس السوفييت الأعلى في اجتماع ديسمبر عام 1988 إنشاء مؤتمر نواب الشعب للاتحاد السوفيتي بحيث يتألف من 2250 عضواً، ويقوم بانتخاب مجلس السوفييت الأعلى والذي يعمل كجهاز تنفيذي[2]. أما التعديل الثاني الذي جاء من مؤتمر نواب الشعب في فبراير من عام 1990، فتم بموجبه إلغاء المادة السادسة من الدستور السوفيتي التي تنص على "احتكار الحزب الشيوعي للسلطة وحظر التعددية الحزبية" [3] وبذلك انتهى احتكار الدور القيادي الوحيد للسلطة من قبل الحزب الشيوعي السوفيتي، وفي الوقت ذاته تم إنشاء منصب رئيس الاتحاد السوفيتي، وقام مؤتمر نواب الشعب بانتخاب غورباتشوف لهذا المنصب في مارس 1990، ما يعني تحول السلطة من أمين عام الحزب إلى الرئيس، وقد تكرر ذلك في باقي الجمهوريات السوفيتية. وأخيراً، أعلن جورباتشوف بناء على ضغوط غربية التخلي عن الفكرة الاشتراكية، وذلك في عام 1991. إن إنهاء دور الحزب الشيوعي، أفقد الاتحاد السوفيتي الروابط التي تربط بين مختلف جمهوريات الاتحاد السوفيتي ما أدى إلى

(1) سليم، محمد السيد. العرب ونزاع ناغورنو قره باخ، سيناريو القرارات الدولية المتعلقة، جريدة النهار الكويتية، العدد 955، 2010/5/28.

(2) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 716.

(3) عمارة، سامي (2000). قريباً من الكرملين – من غورباتشوف إلى بوتين، القاهرة: دار الهلال، ص 28.

اتجاه الجمهوريات نحو الاستقلال، وأسهم في تفجير الصراعات العرقية لعل أهمها الصراع في إقليم الشيشان.

هل كانت تلك الإصلاحات تعني بالضرورة تفكك الاتحاد السوفيتي؟

الإجابة هي النفي، لكن التفكيك أتى من تطبيق إصلاحات متزامنة بدون تمهيد مسبق، والتي طُبقت من موقع ضعف، فكلما قدّم جورباتشوف تنازلاً إصلاحياً للغرب، أمعن الأخير في طلب المزيد.

كما ساهمت شخصية جورباتشوف في إضعاف النظام أكثر ومن ثم التفكك النهائي. وهنالك عوامل أخرى ساهمت في تفكك الاتحاد السوفيتي هي سباق التسلح بين الغرب والاتحاد السوفيتي واستنزاف الموارد الاقتصادية.

المطلب الثاني: التطورات الخارجية

في عهد ميخائيل جورباتشوف تطورت العلاقات بين الاتحاد السوفيتي والغرب بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص، إذ حاول جورباتشوف أخذ الدعم اللازم من الغرب لتدعيم جهوده في تخفيف حدة الحرب الباردة، وسنركز على التوجهات العامة للسياسة الخارجية السوفيتية في عهد جورباتشوف، ومبادرة الدفاع الاستراتيجي لما تمثله من نقطة تحول في السياسة الخارجية السوفيتية.

أتى ميخائيل جورباتشوف بسياسة "توازن المصالح" كبديل عن سياسة "توازن الرعب"، ويقصد بتوازن المصالح علاقة جديدة بين القوتين العظميين في النظام العالمي، يأخذ كل طرف فيهما مصالح الآخر بعين الاعتبار مع عزل الخلافات الأيديولوجية عن العلاقات الدولية[1]. وقد دشنت تلك السياسة التي انتهجها جورباتشوف عصراً جديداً في النظام العالمي يسمى "عصر الانفراج الثاني" واستمر حتى تفكك الاتحاد السوفيتي سنة 1991م.

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 641.

وأدت تلك السياسة إلى تحول جذري في السياسة الخارجية السوفيتية، وأعلنت الولايات المتحدة مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وتدور تلك المبادرة حول إنشاء نظام دفاعي مضاد للصواريخ قبل وصولها إلى أهدافها يشمل اعتراض الصواريخ المهاجمة في الفضاء الخارجي باستعمال أشعة الليزر من الأرض والفضاء الخارجي[1]. وكانت فكرة مبادرة الدفاع الاستراتيجي تقوم على تدمير الصواريخ السوفيتية، وهي في الفضاء قبل عودتها إلى الأرض، لذلك أطلق عليها أيضاً اسم حرب النجوم، لأنها ستقع في الفضاء الخارجي[2]. يلاحظ أن هدف الولايات المتحدة من وراء هذه المبادرة إنهاك الاتحاد السوفيتي، ومحاصرته لكي يقدم المزيد من التنازلات وجره إلى سباق للتسلح لاستنزاف قدرات الاتحاد السوفيتي وإنهاكه اقتصادياً، تمهيداً لانهياره. كان تركيز الاتحاد السوفيتي يكمن في مفاوضات مع الولايات المتحدة على أسلحة الفضاء والصواريخ الدفاعية "مبادرة الدفاع الاستراتيجي"، وكانت ردة الفعل السوفيتية المباشرة لرؤيتهم لهذه المبادرة بأنها محاولة لقلب موازين القوى ونقض لمفهوم توازن المصالح[3].

كذلك تنازل ميخائيل جورباتشوف عن مطلبه بإزالة جميع الصواريخ النووية المتوسطة وقصيرة المدى في أوروبا الغربية، آملاً أن يدفع ذلك الولايات المتحدة إلى وقف مبادرة الدفاع الاستراتيجي التي كان من شأنها إنهاء نظام توازن الرعب، وهكذا عقد قمة سوفيتية - أمريكية في 8 ديسمبر 1987 تم فيها توقيع اتفاقية إزالة الصواريخ متوسطة المدى في أوروبا، وقد نصت الاتفاقية على أن تصفي الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي الصواريخ متوسطة المدى في المسرح الأوروبي، ومثلت هذه الاتفاقية تنازلاً سوفيتياً، إذ إن السوفييت كانوا قبل ذلك يصرون على إزالة كل الصواريخ الأمريكية والأوروبية والسوفيتية من

(1) سليم، محمد السيد (1989). مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية، الكويت: مجلة العلوم الاجتماعية، ص 9.

(2) اللحيدان، عبد الله (2000). الدفاع الاستراتيجي والنظام الدولي، الرياض: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، ص 22.

(3) موسوعة مقاتل من الصحراء، تم الاسترجاع من موقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Askria6/SarArdArd/sec04.doc_cvt.htm

المسرح الأوروبي، وكذلك الربط بين توقيع الاتفاقية بوقف مبادرة الدفاع الاستراتيجي، وهو ما رفضته الإدارة الأمريكية[1]. وفي السياق نفسه تنازل الرئيس الأمريكي جورج هربرت بوش عن الربط بين تجميد مبادرة الدفاع الاستراتيجي وخفض الأسلحة النووية الاستراتيجية، وكان واضحاً للدول الغربية التنازلات التي يقدمها جورباتشوف مضطراً، فوظفت تلك الاستجابة لتعميق الأزمة.

ولما قدم جورباتشوف مطالبه بدعم الاقتصاد السوفيتي إلى مؤتمر الدول الصناعية الكبرى عام 1991 اشترطت عليه التخلي عن الشيوعية وإلغاء الاشتراكية كنظام الدولة[2]. وأدت تلك السياسات التي تبناها ميخائيل جورباتشوف في سياسته الخارجية إلى تعمق الأزمة السوفيتية على الصعيدين الداخلي والخارجي، وتدهور وضع الإمبراطورية السوفيتية، ما أفضى إلى تزايد المطالبات بالانفصال عن الكيان السوفيتي المشكل من خمس عشرة جمهورية[*]، وتم حل حلف وارسو الذراع العسكرية للكتلة الشرقية، كما تم هدم حائط برلين الذي قسم ألمانيا بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي وذلك في عام 1989، وأعقب ذلك توحيد ألمانيا الديمقراطية وألمانيا الاتحادية.

في تلك الأثناء أنشئ في الاتحاد السوفيتي منصب رئيس روسيا، وانتخب بوريس يلتسين رئيساً لها في يونيو 1990[3]. وفي 8 ديسمبر 1991 اجتمع رؤساء ثلاث جمهوريات سوفيتية هي أوكرانيا، وروسيا، وبيلاروسيا، واتفقوا على إنشاء كومنولث الدول المستقلة، ونص الاتفاق على إنهاء الاتحاد السوفيتي.

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 643.
(2) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 717.
(*) تكون الاتحاد السوفيتي من خمس عشرة جمهورية هي: روسيا، أوكرانيا، بيلاروسيا، لاتفيا، ليتوانيا، إستونيا، مالدوفا، أذربيجان، جورجيا، أرمينيا، كازاخستان، قرغيزستان، أوزباكستان، طاجيكستان، تركمانستان.
(3) نصار، وليم. مرجع سابق، ص 21.

وقد كان الإعلان بمثابة إنهاء وجود الاتحاد السوفيتي كحقيقة جغرافية وقانونية[1]. وقد أدى ذلك إلى نهاية نظام كان سائداً طوال فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية فيما يعرف باسم "نظام ثنائي القطبية"، الذي كانت تسيطر عليه قوتان عظميان هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة، وإلى ظهور نظام أحادي القطبية تقوده الولايات المتحدة. لكن تفكك الاتحاد وسقوطه كقوة عظمى من دون حرب وإنما نتيجة تغيير من الداخل كان أمراً غير مسبوق في التاريخ، وتوجد تفسيرات عديدة لذلك منها الضغوط الغربية التي مورست على السوفييت وإجبارهم على الدخول في سباق للتسلح أنهك قوة الاتحاد السوفيتي، وعوامل أخرى داخلية وخارجية ساهمت في إحداث خلل في تركيبة النظام السوفيتي، ما أفضى إلى تفككه في النهاية.

(1) الشيخ، نورهان (1995). أزمة التفكك في الكومنولث الروسي – العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل، السياسة الدولية، ص 144.

المبحث الثاني

نشأة روسيا وتطورها
منذ 1991 حتى سنة 2015

تمهيد

هذا المبحث يتناول نشأة روسيا الاتحادية في عالم ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وسنتناولها في مطلبين: يتطرق المطلب الأول إلى التطورات الداخلية الروسية وما صاحبها من تغيير في الدستور الروسي والمؤسسات الروسية والأوضاع الاقتصادية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي والنزعات الانفصالية والحروب الأهلية التي حدثت في روسيا الاتحادية، وأصبحت تهدد كيان روسيا الوليد. أما المطلب الثاني فإنه يتطرق إلى التطورات الخارجية لروسيا الاتحادية وما تتطلبه من تشكيل سياسة خارجية جديدة لروسيا، حيث أصبح العامل المحرك لها المصالح الاستراتيجية وليست الأيديولوجية كما حصل مع حقبة الاتحاد السوفيتي. وسينقسم ذلك المطلب إلى فرعين: يتطرق الفرع الأول إلى التوجه الأوروأطلنطي، أما الفرع الثاني فإنه يتناول التحول إلى التوجه الأوراسي الجديد، الذي أصبح الدافع لاستعادة روسيا دورها في النظام الدولي.

المطلب الأول: التطورات الداخلية الروسية

انتهت الحرب الباردة بإلغاء الوجود السياسي والقانوني للاتحاد السوفيتي في 25 ديسمبر 1991. ولم يكن ذلك نتيجة هزيمة عسكرية كسابقاتها من الحروب العالمية الشاملة، إنما محصلة للأزمات الاجتماعية والاقتصادية التي عصفت بالاتحاد السوفيتي والحصار الاقتصادي الذي فرضه الغرب (سباق التسلح) مع عجز

النخبة السياسية على بلورة برنامج سياسي شامل للتعامل مع الأزمة[1].

وورثت روسيا الاتحادية مقعد الاتحاد السوفيتي في الأمم المتحدة، بما في ذلك المقعد الدائم في مجلس الأمن، وأيضاً الأسلحة الاستراتيجية النووية. وكما ذكرنا في المبحث الأول، فإن انتخاب المجلس التشريعي في روسيا السوفيتية بوريس يلتسين رئيساً لروسيا الاتحادية حدث في يونيو 1991، واستقلت روسيا الاتحادية ومعها خمس عشرة دولة كانت تشكل معاً الاتحاد السوفيتي.

الفرع الأول: استقلال روسيا

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، دخلت روسيا الاتحادية في سيولة تامة نتج عنها مرحلة جديدة لم تكن روسيا مستعدة لها، إذ ظلت روسيا الاتحادية محكومة بدستور الاتحاد السوفيتي المعمول به منذ عام 1977. في المحصلة دخلت روسيا في أزمة مؤسسية تمثلت في التحول من نظام سياسي قائم على الأيديولوجية الماركسية إلى نظام سياسي يقوم على التعددية السياسية المقيدة.

في تلك الأثناء كانت السلطة التنفيذية تابعة للسلطة التشريعية، وكان مجلس نواب الشعب الروسي (البرلمان) هو أعلى جهاز في الدولة[2]. وقام بوريس يلتسين وفريقه بالرضوخ لقرارات المؤسسات الاقتصادية الدولية التي أعطت أربعة قرارات هي إنشاء سوق حرة، ودمقرطة الدولة، وعدم التوسع الإمبراطوري في محيط روسيا الاتحادية، والبحث عن دور جيوسياسي جديد لروسيا تلك القوة العظمى السابقة[3].

لذا قام الرئيس يلتسين بالمطالبة بالمزيد من الصلاحيات الواسعة لإتمام برنامج الإصلاح الاقتصادي. في نوفمبر 1991 منح البرلمان سلطات

---

(1) سليم، محمد السيد (1992). العرب فيما بعد العصر السوفيتي، السياسة الدولية، ص 146.

(2) الشيخ، نورهان (1998). صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 48.

(3) Shevtsova, Lilia (2007). Post-communist Russia: A historic opportunity missed. London: international affairs, vol. 83, no.5, p. 892.

واسعة للرئيس يلتسين لتنفيذ خطته الإصلاحية الاقتصادية التي عرفت باسم البرنامج الشامل للخصخصة السريعة تحت شعار "العلاج بالصدمة Shock Therapy" لتحرير الاقتصاد من خلال إنهاء سيطرة الدولة على الإنتاج، والتوزيع والتسعيرة، وخفض الدعم، والإنفاق الحكومي وبيع شركات الدولة للقطاع الخاص، وفتح الباب أمام الاستثمار الأجنبي[1].

وما إن بدأت الآثار الاقتصادية والاجتماعية السلبية لسياسات يلتسين في الظهور والتأثير على معيشة المواطن الروسي، حتى بدأ البرلمان انتقاد برنامج يلتسين الإصلاحي والسياسة الاقتصادية والسياسة الخارجية.

اختار الرئيس بوريس يلتسين، أليكسندر روتسكوي نائباً له مستفيداً من تاريخ روتسكوي العسكري الطويل المستمد من حرب أفغانستان في محاولة منه لكسب الجيش في صفه. ولكن روتسكوي بدأ بمعارضة الإصلاحات الاقتصادية الجديدة التي تبناها يلتسين. وكشف روتسكوي عن سلسلة من الفضائح الاقتصادية ضد يلتسين لذلك قام الأخير بعزله من منصبه، وردت المحكمة الدستورية العليا برفض قراره ومعها مجموعة من النواب المعارضين لبوريس يلتسين. وتم تقديم اقتراح بإقصاء يلتسين عن طريقة الدورة الثامنة لمجلس نواب الشعب في مارس 1993 إلا أن الاقتراح فشل في الحصول على أغلبية الثلثين المطلوبة[2].

حاول يلتسين التوجه مباشرة إلى الشعب متجاهلاً دور البرلمان وطالب بصلاحيات خاصة لتطبيق برامجه الإصلاحية. لكن المحكمة الدستورية، أعلنت عدم دستورية ما يقوم به. في خضم تفاقم صراع السلطة بين المؤسسة الرئاسية المتمثلة في شخص بوريس يلتسين وفريقه ومن جهة أخرى المؤسسة البرلمانية المتمثلة في الرئيس رسلان حسبولاتوف وأعضاء مجلس نواب الشعب. أصبح من الواضح أن كلا الطرفين يحاول ملء الفراغ السياسي الضخم الناجم عن انهيار

---

(1) سليم، محمد السيد، المكيمي، هيلة (2012). العلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة وآفاق تطويرها، الكويت: حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، ص 32.

(2) الشيخ، نورهان. صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مرجع سابق، ص 48.

مؤسسات الاتحاد السوفيتي في ظل حالة فوضى شاملة لمجتمع ينتقل من نظام إلى نظام مختلف جذرياً.

لذا دخلت روسيا الاتحادية في أول أزمة دستورية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي، ورد مجلس النواب على بوريس يلتسين بعزله وتعيين نائب الرئيس ألكسندر روتسكوي رئيساً بالوكالة، ولكن يلتسين رفض ذلك القرار واستمر في التصعيد. وبحسب الدستور السوفيتي الذي كان سارياً حتى تلك اللحظة كان البرلمان (مؤتمر نواب الشعب المنتخب عام 1990)، يمثل السلطة الأعلى في الدولة، فمن دون البرلمان لم يستطع بوريس يلتسين تعيين رئيس حكومة جديد أو إقرار قوانين إصلاحية في البلاد، وفي شهر سبتمبر من عام 1993 انتقل يلتسين إلى موقع الهجوم وأصدر قراراً بحل البرلمان، وأعلن نواب البرلمان أن هذا القرار غير دستوري وأصدروا قراراً بعزل بوريس يلتسين من منصبه، ثم عينوا ألكسندر روتسكوي نائب الرئيس آنذاك رئيساً للدولة، ورداً على ذلك حشد يلتسين القوات الروسية وبدأ الهجوم على البرلمان وقصف مبنى البيت الأبيض (البرلمان الروسي)، واعتقل روتسكوي ورسلان حسبولاتوف رئيس البرلمان، وقتل نتيجة الهجوم ما بين 123-157 من مؤيدي البرلمان[1].

وفي ديسمبر عام 1993 تم إقرار دستور جديد للبلاد من خلال استفتاء عام، وجرت انتخابات برلمانية جديدة، وأعطى الدستور الجديد صلاحيات واسعة النطاق للرئيس، ومنحه حق رسم السياسة الداخلية والخارجية. لقد حسمت السلطات الواسعة التي منحها الدستور الجديد، وخاصة صلاحية حل البرلمان، الخلاف لصالح الرئيس الذي أصبح نقطة ارتكاز النظام السياسي الروسي. فقد أصبح مركز الثقل ومحور العملية السياسية الروسية يتمركزان حول رئاسة الدولة حسب دستور 1993 وفي شخص الرئيس بوريس يلتسين[2]. وعززت هيمنة

(1) كولسنسيتشينكو، أليكسندر، تطور الأزمة الدستورية في روسيا، موقع روسيا ما وراء العناوين: arab.rbth.com/politics/2013/10/03/24873.htm

(2) الشيخ، نورهان. صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، مرجع سابق، ص ص 48-52.

السلطة التنفيذية على مفاصل السلطات في روسيا، وأفقدت فرصة بناء جمهورية برلمانية ديمقراطية، وانتهى الصراع الذي كان يدور حول من يسيطر على السلطة في البلاد عقب تفكك النظام المؤسسي للاتحاد السوفيتي.

احتار الشعب الروسي برلماناً جديداً غيّر بالدرجة الأولى بنية السلطة الروسية، فإذا كان يلتسين فيما مضى مجرد مركز من مراكز السلطة، حيث للبرلمان صلاحيات تمكنه من الضغط على الرئيس والحد من سلطاته فإن الرئيس اليوم (بعد الدستور الجديد) أصبح محصناً من جميع الجهات ولا تستطيع أية مؤسسة من المؤسسات أن تشكل عقبة له أو تهدد سلطاته[1]. وبهذا منح الرئيس كل الصلاحيات التي طلبها لتمكنه من التوجه إلى الغرب ضمن سياساته الليبرالية الجديدة[2].

الفرع الثاني: الأوضاع الاقتصادية

بعد أن ثبّت الرئيس بوريس يلتسين عهده بوضع دستور جديد للبلاد، كما أشرنا سابقاً، وتأكيد سيطرته على مقاليد السلطة في روسيا الاتحادية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، واجهت روسيا الاتحادية أزمة بنيوية تمثلت في التحول الشامل من الاقتصاد الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي.

أتى التحول متزامناً مع التحول السياسي نحو "بناء الدولة والإصلاح السياسي"، فبعد مواجهة البرلمان وإجراء استفتاء جديد حول الدستور يعطى الرئيس صلاحيات واسعة، بدأ يلتسين بإجراء إصلاحات اقتصادية شاملة منبثقة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تستهدف تمكين روسيا من عبور مرحلة التحول العسير لنظامها الاقتصادي، وتصبح دولة ذات نظام رأسمالي أسوة بباقي الدول الغربية.

(1) ملتشين، ليونيد (2001). تاريخ روسيا الحديثة من يلتسين إلى بوتين، ترجمة: طه الولي، دمشق: دار علاء الدين، ص 129.

(2) عبد الله، أمجد (2011). التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية - الروسية، بيروت: دار المنهل اللبناني، ص 93.

عهد الرئيس بوريس يلتسين إلى رئيس وزرائه إيغور جايدر بمشروع انتقال البلاد من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى اقتصاد السوق، وقد واصل جايدر برنامج "العلاج بالصدمة"، الذي بدأ تطبيقه ابتداءً من عام 1992 وهو يعني إبعاد الدولة كلياً عن الساحة الاقتصادية لصالح القطاع الخاص[1]، عبر مجموعة من الإجراءات منها تحرير السريع للأسعار، وتخفيض مشاريع شركات الدولة، وتحرير التجارة الخارجية، لكن ردة الفعل الاقتصادية كانت سلبية للغاية، وأدى ذلك إلى تضخم هائل وفقدان العملة الروسية قيمتها وارتفعت الأسعار بشكل هائل.

وقد تمثل ذلك في انهيار سعر صرف الروبل، ففي بدايات عام 1992 كان الدولار يعادل 180 روبلاً، وفي يناير من عام 1995 كان الدولار الواحد يعادل 3850 روبلاً، ووصل في أكتوبر 1996 إلى الذروة، حيث بلغ حوالى 5400 روبل[2].

إذاً اتسمت عملية الإصلاح بثلاثة عناصر مترابطة هي التضخم الشامل، والأوليغارشية، والخصخصة. ويعني الترابط هنا أن كلاً منهما يؤدي إلى الآخر. بدأ التضخم عندما حررت الحكومة الروسية الأسعار ورفعت كل الضوابط والقيود المفروضة على الخصخصة، وجرى تحويل المؤسسات الكبرى التابعة للدولة في الميدان المالي وميدان التجارة الخارجية والداخلية، وكذلك قطاعي الصناعة والخدمات إلى ملكية القطاع الخاص وقد أدى ذلك إلى وصول معدل التضخم عام 1992 إلى 1500% ثم وصل عام 1993 إلى 875%.

وقد أدت عملية الإصلاح تلك إلى وجود طبقة "الأوليغارشية"، والتي تعني حكم أقلية اقتصادية احتكارية تسعى للسيطرة على الموارد للتأثير على السلطة[3]. النظام الأوليغارشي تتركز فيه السلطة في يد حفنة قليلة من البشر في أعلى هرم

---

(1) العزى، غسان (2000). سياسة القوة - مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق، ص 119.

(2) عبد الله، أمجد. مرجع سابق، ص 132.

(3) Guriev, Sergei, Rachinsky, Andrei. The Role of Oligarchs in Russian Capitalism, Journal of Economic, vol. 19, no. 1, winter 2005, p. 132.

السلطة لأسباب مادية أو روابط عائلية أو شراكات ضخمة، وتقود السلطة في الدولة[1]. إذاً الأوليغارشية أقلية احتكارية اقتصادية تستأثر بمفاصل السلطة، لتتحكم في السياسة العليا للدولة بطرق مشروعة وغير مشروعة.

وأتت مرحلة الخصخصة خلال الفترة الانتقالية في ظل غياب القوانين لممارسة النشاط في جميع الميادين المشروعة وغير المشروعة مثل الاتجار بالمعادن الثمينة، والمواد الأولية والأسلحة، وتهريب المخدرات ثم تبييض الأموال لإضافة الطابع الشرعي لأموالهم[2].

وقد أدت تلك السياسات إلى انخفاض الناتج القومي الإجمالي الروسي مع حلول سنة 1995 إلى حوالى 395,500 مليار دولار بعكس ما كان هذا الناتج في عام 1989 يبلغ 506,500 مليار دولار، أي قبل انهيار الاتحاد السوفيتي، وهو انخفاض يفوق الذي حدث في الدول الرأسمالية إبان الكساد الاقتصادي الكبير (1929-1933)[3]. وأدت هذه السياسات أيضاً إلى عجز في ميزانية روسيا بلغ 48,7 تريليون دولار في عام 1995، أي ما يعادل 2,9% من الناتج القومي الإجمالي مقابل 10,4% عام 1994[4].

تفاقمت أزمة الاقتصاد الروسي بشكل حاد عندما أعلنت الحكومة عجزها عن سداد الديون الخارجية من جراء إصدارات سندات حكومية قصيرة الأجل في أغسطس من عام 1998، وهو ما شكّل بداية أزمة مالية اقتصادية شاملة، إذ تراكمت لدى الحكومة الروسية ديون خارجية ضخمة بلغت 140 بليون دولار[5]. وانهارت أسعار صرف الروبل أمام العملات الأجنبية 3 مرات، وأصبح

---

(1) حسين، أحمد سيد (2015). دور القيادة الروسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 294.

(2) دياب، محمد (2000). روسيا على حافة الهاوية، مجلة شؤون الأوسط (92)، ص ص 45-47.

(3) سليم، محمد السيد، المكيمي، هيلة. العلاقات بين الكويت ودول الكومنولث، مرجع سابق، ص 33.

(4) الشيخ، نورهان. صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية - الروسية، مرجع سابق، ص 24، ص 25.

(5) مالاخوفسكي، الكسي (1999). قيمة ثروة المعادن تتجاوز 42 تريليون دولار: 140 بليون دولار ديون روسيا الخارجية، جريدة الحياة، رقم العدد 13120.

النظام المصرفي الروسي في حالة شلل أدى إلى إفلاس العديد من البنوك والشركات[1]. وفي النهاية وصلت روسيا الاتحادية إلى حافة الإفلاس ولم تستطع الحكومة دفع رواتب العاملين والعسكريين لعدة أشهر متتالية.

لم تتضمن الإصلاحات التي أجرتها إدارة الرئيس يلتسين برنامجاً إصلاحياً واضح المعالم خاضعاً للرقابة في الدولة، بل أدخلت إجراءات سريعة تخللها انتقال عشوائي وسريع لأملاك الدولة إلى القطاع الخاص على أساس المحسوبيات وعلاقات النفوذ، وأسفرت عن نتائج كارثية منها فقدان الثقة بالدولة، وعجزها عن السيطرة على الوضع في روسيا الاتحادية.

أسفر كل ذلك عن اضطراب شديد في الأحوال الصحية في روسيا بعد أن رفعت الدولة يدها عن برامج الرعاية الاجتماعية. وقد أدى ذلك إلى تحول جذري في النمو السكاني، إذ بدأت روسيا تواجه أكبر معضلة هي تناقص عدد السكان الذي سنشير إليه تفصيلاً فيما بعد.

ويعني ذلك، إذا استمر هذا الاتجاه، أن روسيا لن تجد القوة العاملة النشطة اقتصاديا لتشغيل المزارع والمصانع والقوات المسلحة وكل مؤسسات الدولة خاصة مع الأخذ في الاعتبار مساحة روسيا الشاسعة.

الفرع الثالث: الحروب الأهلية

عانت روسيا الاتحادية منذ تفكك الاتحاد السوفيتي إشكالية رئيسة تتمثل في المشكلة القومية، وإعادة تشكيل الهوية الروسية ضمن حدود روسيا الاتحادية. فمع بروز سياسات ميخائيل جورباتشوف واندلاع النزعة الانفصالية لدى الدول المكونة للاتحاد السوفيتي، ضعفت السلطة المركزية السوفيتية، لذا سعت بعض الجمهوريات والأقاليم إلى الحصول على مزيد من السلطات المستقلة عن موسكو "السلطة المركزية" وسعى بعضها إلى الانفصال.

(1) موقع روسيا اليوم، دروس_أزمة_1998_المالية_في_روسيا _https://ara3bic.rt.com/news/33305

كانت جمهورية الشيشان إحدى الجمهوريات ذات الحكم الذاتي لروسيا الاتحادية التي سعت للانفصال، ففي تلك الجمهورية تم انتخاب الجنرال جوهر دوداييف رئيساً لجمهورية الشيشان بتاريخ 27 أكتوبر 1991، وبعد ذلك بعدة أيام في 1991/11/1 أعلن دوداييف استقلال الجمهورية الشيشانية[1].

رفضت السلطة المركزية في موسكو الاعتراف باستقلال الشيشان، لما يحتويه ذلك من مخاطر سياسية على روسيا وتهديداً لحدودها، ما يشجع الأقاليم الأخرى على الانفصال، وتدخل السلطة المركزية وقتها في أزمة نزاعات قومية عميقة التأثير تمهد إلى تفكك روسيا الاتحادية، مثلما حدث مع الاتحاد السوفيتي. وانقسمت الجمهورية إلى قسمين هما الشيشان وأنجوشيا عام 1992، وقبلت جمهورية أنجوشيا البقاء كجزء من الاتحاد الروسي، أما جمهورية الشيشان فكانت مصممة على الاستقلال.

وأعلنت موسكو حالة الطوارئ في جمهورية الشيشان، بعد فشل الحوار بين موسكو وجروزني عاصمة جمهورية الشيشان، واندلعت الحرب بين القوات المركزية للحكومة الروسية والانفصاليين الشيشان في ديسمبر 1994م. وقد ردت الحكومة الروسية على إعلان الدستور الجديد للشيشان بقصف العاصمة غروزني واستمرت الحرب قرابة عامين إلى 1996/8/31م عندما وقع الطرفان اتفاقية وقف إطلاق النار[2].

ولعل أهم نتائج تلك الأزمة التوقيع على اتفاقية اعترفت بموجبها الحكومة المركزية جزئياً بالوضع المستقل القائم للشيشان وانسحاب القوات الروسية منها، ولكن أسفرت الحرب عن ظهور موجة معادية للسياسة المركزية الروسية ضمن نطاق الأقاليم التابعة لها. ولكن الحرب الروسية - الشيشانية تجددت في فترة الرئيس بوتين والذي صمم هذه المرة على سحق الانفصال الشيشاني وهو ما

(1) ليونيد، ميلتشين. مرجع سابق ص 132.

(2) المطيردي، عبد العزيز. المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني الروسي "دراسة في الجغرافيا السياسية"، مجلة جامعة الملك سعود 8، الآداب، ص ص 61-115.

حققه بالفعل، إذ أسفر الاستقلال الجزئي الحاصل في غروزني عن اندلاع احتجاجات لدى بعض أفراد الشعب الداغستاني، ما أدى إلى مهاجمة أكبر قاعدة عسكرية للجيش الروسي داخل داغستان، وسببت تلك الأزمة انقساما داخل داغستان بين دعاة الاستقلال والحكومة الموالية للسلطة المركزية، حيث تحركت لإخماد تلك القوى[1].

المطلب الثاني: التطورات الخارجية الروسية

عقب تفكك الاتحاد السوفيتي واجهت روسيا الاتحادية أزمة بنيوية شاملة تمثّلت في كيفية تشكيل سياسة خارجية جديدة، في ظل حالة الانهيار الشامل الناتج عن تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، ومسيرة الإصلاح السياسي المتعثر، وفي وضع دولي جديد يتمثل في هيمنة قطب أوحد في النظام الدولي بعد الحرب الباردة وانهيار نظام ثنائي القطبية.

ورثت روسيا الاتحادية التركة الدولية للاتحاد السوفيتي، بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وسفاراته في الخارج. وتكمن المعضلة التي واجهت روسيا في كيفية تحديد العوامل المؤثرة في دورها الخارجي، بما يتفق مع مقدراتها العسكرية وضعفها الاقتصادي، وأنها قد هزمت في الحرب الباردة.

لذا سنستعرض في هذا المطلب التطورات الخارجية لروسيا الاتحادية، حيث إنها منذ تفكك الاتحاد السوفيتي شهدت توجهين شكلا السياسة الخارجية الروسية هما التوجه الأوروأطلنطي، والتوجه الأوراسي الجديد، ولكل من التوجهين افتراضاته ومقولاته ومناصروه في النخبة السياسية الروسية. وسنناقش التوجهين في الفرعين التاليين.

الفرع الأول: التوجه الأوروبي – الأطلنطي

بدأ التوجه الأوروبي الأطلنطي منذ استقلال روسيا في ديسمبر1991 واستمر حتى سنة 1995، وينطلق هذا التوجه من مقولة الاندماج الروسي مع

(1) المطيردي، عبد العزيز. المرجع نفسه، ص 100.

الحضارة الغربية وبالتحديد مع دول حلف الشمال الأطلسي (الناتو)، باعتبار أن هذا الاندماج هو وحده الطريق لتمكين روسيا من النهوض اقتصادياً. رأى أنصار هذا التوجه أن تنطلق روسيا بأسرع قوة في طريق الاندماج غير المشروط مع العالم الأوروبي – الأطلسي، لأنه الوحيد القادر على إخراج روسيا من محنتها[1].

وكان من أبرز دعاة هذا التوجه وزير الخارجية الروسي السابق أندريه كوزيريف، فلقد اتبع الرئيس يلتسين وطاقمه الحكومي خلال الأعوام الأولى التي تلت تفكك الاتحاد السوفيتي سياسة ذات توجه غربي – أمريكي[2]. إذاً كانت روسيا معتمدة اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية خاصة من الولايات المتحدة في المجال الاقتصادي والتعاون مع الغرب في قضايا الإصلاح الليبرالي والتعاون في مجال الفضاء[3].

ورأى أنصار هذا التوجه أن السياسة الخارجية لروسيا ينبغي أن تكون سياسة مصلحية وغير أيديولوجية وركّزت على التحالف مع الولايات المتحدة، والتأكيد على ليبرالية الدولة والديمقراطية.

وللدلالة على ذلك التوجه قال الرئيس بوريس يلتسين في أول خطاب له في الأمم المتحدة يناير 1992 "إن روسيا تهتدي بالديمقراطية كقيمة عليا وبحقوق الإنسان والحرية وأن القوى الغربية هي حلفاء روسيا الطبيعيين"[4].

فكان من الطبيعي في ظل هذا التحول في السياسة الخارجية الروسية انتفاء المواجهة والصراع بين روسيا والغرب، والتخلي عن التوجه الأيديولوجي في السياسة الخارجية، وتأسيساً على أن السياسة الخارجية يجب أن تكون مصلحية في ظل تصاعد المشكلات الداخلية.

(1) سليم، محمد السيد. التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مرجع سابق، ص 41.

(2) الشيخ، نورهان (يناير 1998). "السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط"، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص 43.

(3) Rasymov, shvkat (2012). Statism in Russia: the implications for US-Russia relations-journal of E-Russian vol. 61, no. 3, p. 100.

(4) Porter, Bruce (1992). A country instead of a cause: Russian foreign policy in the past soviet era, Washington quarterly, vol. 15, no. 3, p. 51.

وقد أدت المحاولات المستميتة التي بذلتها روسيا الاتحادية لإثبات الولاء للغرب إلى إفقاد القيادة الروسية توازنها في التعامل مع القضايا الدولية[1]. كما بدأت تظهر متغيرات جديدة أفضت إلى التفكير في توجه جديد للسياسة الخارجية الروسية، التوجه الأوراسي الجديد. هذه المتغيرات تتمثل في:

1- تهديد الأمن القومي الروسي من خلال توسع حلف شمال الأطلسي ليشمل دولاً من المعسكر الاشتراكي سابقاً، تلك الدول كانت تشكل مناطق النفوذ التقليدية لروسيا، وهي بولندا، وتشيكيا، والمجر.

2- بدء الرئيس يلتسين بمواجهة معارضة سياسية قوية للتوجه الأوروأطلنطي تمثلت في معارضة الحزب الشيوعي والأحزاب القومية، لأنها انتقدت سياسة يلتسين تأسيساً على أنها أضعفت مكانة روسيا في المجتمع الدولي[2].

3- بدء إدراك روسيا أن هناك حدوداً لمدى رغبة الغرب في إدماجها في حضارته ومساعدتها للخروج من أزمتها، بل إدراك روسيا أن هناك رغبة قوية من قبل الولايات المتحدة والغرب في جعلها دولة تابعة لها بدلاً من المشاركة المتكافئة مع روسيا الاتحادية. كما أكد الرئيس بوريس يلتسين حين قال: "إن روسيا ليست دولة يمكن الاحتفاظ بها في غرفة الانتظار"[3].

ويؤكد كذلك أليكس بوشكوف بقوله "لكي نفهم التطور الذي طرأ على سياستنا الخارجية يجب أن نعود قليلاً إلى الوراء، ففي عام 1991 أردنا الاندماج مع الغرب، ولم نتردد في أن نتقيد بسياستهم ولكن كان هذا التطلع وهماً

(1) الأمارة، لمى مضر (2009). الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 99.

(2) سليم، محمد السيد. التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مرجع سابق، ص 54.

(3) Dawisha, Karen, Parrott, Bruce (1994). Russia and the New States of Eurasia: The Politics of Upheaval, Cambridge University Press, p. 200.

والغرب لم يرضَ بنا"[1].

وقد ساهمت هذه المتغيرات في تغيير توجه السياسة الخارجية الروسية اعتباراً من سنة 1995 حيث بدأت تتشكل المرحلة الثانية من السياسة الخارجية الروسية في حقبة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي تبلور في التوجه "الأوراسي الجديد".

الفرع الثاني: التوجه الأوراسي الجديد

سعت روسيا الاتحادية اعتباراً من سنة 1995 إلى انتهاج سياسة أكثر إثباتاً للذات وإعطائها صبغة روسية ترتكز على التفسير القومي للمصالح الروسية[2]. أساس هذا التوجه انطلق من أن روسيا هي دولة أوروبية - آسيوية (أوراسيا)، لذا يجب أن توجه سياستها الخارجية نحو هذا العالم، ففي أوراسيا[*] تقع مصالح روسيا الاستراتيجية، ومن أوراسيا تنبع مصادر تهديد الأمن القومي الروسي. رأى أصحاب هذا التوجه أن روسيا عبارة عن كيان متميز وخليط من الثقافتين الأوروبية والآسيوية، وحسب هذه الرؤية فإن روسيا هي قوة أوراسية تقع بين حضارتين الشرقية والغربية، ولديها آلياتها الخاصة في التطور والتنمية[3]، كما أن التعاون مع الولايات المتحدة يجب أن يقوم على أساس التكافؤ بوصفهما دولتين عظميين فالتنازلات تهين مشاعرنا الوطنية[4].

(1) الأصفهاني، نبيه (1999). السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، السياسة الدولية، العدد 136، ص 255.

(2) إيدمان، فريتز (1997). روسيا، في زلماي خليل زاده (محرر) التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

(*) أوراسيا هي كتلة أرضية مساحتها حوالى 54 مليون كم2، وهي مكونة من قارتي أوروبا وآسيا وتقع في شمال الكرة الأرضية وهي اسم مركب من كلمتي أوروبا وآسيا، وهناك بعض المنظرين ممن اعتبروا أن من يسيطر على تلك المنطقة (أوراسيا) أي قلب الأرض (أوراسيا)، يسيطر على العالم القديم (آسيا - أوروبا - أفريقيا) وأن من يسيطر على العالم القديم يسيطر على العالم كله.

(3) Rasmov, ibid., p. 61.

(4) الكومي، خالد محمود (1992). جيرنوفسكي بين السياسة الروسية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، ص ص 286-288.

كما بدأت روسيا تؤكد على أهمية التكامل مع دول رابطة الدول المستقلة وحماية الأقليات الروسية فيها. أما أبرز تغيير فكان في عزل وزير الخارجية أندريه كوزيريف المعروف بميوله الغربية، وتعيين يفغيني بريماكوف، وزيراً للخارجية وقد عمل على تأكيد هذا التحول الجذري في أولويات السياسة الخارجية الروسية وتقوية الروابط مع دول الجوار القريب[*] ورابطة دول الكومنولث والعمل على إقامة علاقة متوازنة مع الغرب بعكس سلفه أندريه كوزيريف[1].

لعل العنصر الأهم في التوجه الأوراسي هو التأكيد على أن نهوض روسيا لن يكون من خلال الاعتماد على المساعدات الغربية، إنما على التعاون مع القوى الآسيوية الكبرى وكومنولث الدول المستقلة، وأن روسيا ينبغي أن تتعامل مع الغرب على قدم المساواة، وأن تقاوم مساعي حلف الأطلنطي في التوسع شرقاً[2].

في هذا الإطار بلور بريماكوف مبدأه المعروف في السياسة الخارجية الروسية المتمحور حول العناصر التالية:

1- إنشاء نظام عالمي يقوم على مبدأ تعدد الأقطاب واقتراح إنشاء تحالف أوراسي يضم روسيا – الهند – الصين كمثلث استراتيجي يوازن القوة الأمريكية[3].

2- معارضة توسع حلف الشمال الأطلسي في دول الكتلة الاشتراكية السابقة، ومعارضة غزو الناتو ليوغوسلافيا.

3- التأكيد على دور الأمم المتحدة ومبدأ سيادة القانون الدولي.

(*) مصطلح دول الجوار القريب Near Abroad هو مصطلح شائع في الأدبيات الروسية في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي للدلالة على الدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي.

(1) Larrabee, F. Stephen, Karasik, Theodore W. (1997). Foreign and security policy decision making under Yeltsin, California: national defense research institute RAND.

(2) سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 33.

(3) العزى، غسان (2000). روسيا ما بعد الحرب الباردة من "البلشفية" إلى "البوتينية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ص ص 5-28.

وتأكيداً لهذا التطور تم تعيين يفغيني بريماكوف رئيساً للوزراء من عام 1998 إلى عام 1999، الأمر الذي عمق بقوة هذا التحول في ظل رئاسة بوريس يلتسين. واستمر الأمر كذلك حتى حل محله فلاديمير بوتين في منصب رئاسة الوزراء عام 1999.

المبحث الثالث

وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة

في هذا المبحث سنتناول مرحلة مهمة من النظام السياسي الروسي، ويتمثل ذلك في وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة بعد حقبة بوريس يلتسين التي أدت حصيلتها إلى انهيار روسيا الاتحادية.

ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين، يتناول الأول التطورات الداخلية الروسية في عهد فلاديمير بوتين، وعملية الإصلاح الشامل الذي أجراه فلاديمير بوتين في روسيا الاتحادية. أما الثاني فيتناول التطورات الخارجية لروسيا، وكيف استطاع بوتين أن يؤكد التوجه الأوراسي الجديد وتبنيه لذلك التوجه، ما أسهم في تشكيل التوجهات الخارجية لروسيا.

ففي نهاية عام 1999 قدّم بوريس يلتسين استقالته من رئاسة روسيا الاتحادية، ليسلم مقاليد الرئاسة حسب الدستور إلى رئيس الوزراء بالوكالة فلاديمير بوتين.

وفي مارس 2000 م، تمكن فلاديمير بوتين من الفوز في الانتخابات الرئاسية في الدورة الأولى لها بنسبة 52% من الأصوات المشاركة[1].

المطلب الأول: التطورات الداخلية

لعل أهم ما قام به فلاديمير بوتين بمجرد توليه منصب رئيس الوزراء هو تأكيد بسط السلطة المركزية على كل المناطق والأقاليم التابعة لروسيا الاتحادية. فعند تسلمه المنصب كان بوتين مهتماً بالدرجة الأولى بإعادة الأمل إلى الشعب

(1) إسكندر، مروان (2010). الدب ينقلب نمراً روسياً – الولادة الجديدة، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ص 143.

الروسي، وتحقيق التقدم الاقتصادي، وتحديث روسيا لمواكبة القرن الحادي والعشرين، وهذه المهمات لا يمكن تحقيقها من دون تقوية سلطات الحكومة المركزية[1]. جلب فلاديمير بوتين زملاءه القدامى من الأجهزة الأمنية إلى السلطة. ويطلق على هؤلاء مصطلح "السيلوفيك" وهم، مجموعة أشخاص ذوي خلفية أمنية كانوا ينتمون في السابق إلى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية[2]. إذاً هم مجموعة النخبة المحيطة بالرئيس فلاديمير بوتين من وكالات الأمن القومي، وهناك من يعتقد أن وجود "السيلوفيك" في المناصب العليا أدى إلى دعم السلطة في عهد بوتين. ويرجعون ذلك إلى عملية التنشئة الداخلية للهياكل الأمنية التي تتميز بالصرامة والنظام والانضباط[3].

كانت أولى المهمات التي واجهت إدارة فلاديمير بوتين عند تسلمه السلطة تتمثل في كيفية القضاء على الأوليغارشية، التي سبق أن بينا في سياق هذا الفصل نشوءها واستئثارها بالمال والسلطة في فترة الرئيس يلتسين. في البداية حظي فلاديمير بوتين بدعم من قبل الأوليغارشية ظناً منهم أن اختيار بوتين ذي الخلفية الأمنية هو الأنسب لصد موجة الارتداد نحو الشيوعية والتي بدأت تظهر بعد سلسلة أزمات عصفت بالدولة الروسية.

لذا، راهن الجميع على قدرة بوتين على تحديد علاقة السلطة المركزية مع من يستحوذ على عصب الثروة في الدولة الروسية. وكان الرئيس بوتين على علم بتوزيع السلطة التي كانت تتم في عهد سلفه بوريس يلتسين، واستطاع أن يُنشئ نظاماً متميزاً عن نظام يلتسين يمكن تسميته "ديكتاتورية القانون"، الذي استطاع من خلاله بسط نفوذ الدولة على كامل المؤسسات الرسمية[4].

(1) Solomon, Peter H. (2005). Vladimir Putin's Quest for a strong State, International Journal on World Peace, vol. XXII, no. 2, p. 3, p. 12.

(2) Turnbull, Brian J. (2011). The Siloviki and Autocracy in Russia: Are they the source?, MA thesis, Georgetown University.

(3) عبد اللطيف، أماني (2011). التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية 1991-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ص 22.

(4) عمارة، سامي (2015). بوتين: صراع الثروة والسلطة، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر، ص 154.

قام بوتين بتصميم عدة معايير تضمنت إنشاء آلية فاعلة للسيطرة المركزية في المقاطعات الروسية، وأصدر في 13 مايو عام 2000، مرسوماً رئاسياً أعاد فيه هيكلة مؤسسات التمثيل الرئاسي للأقاليم، إذ قسّم روسيا إلى سبع مقاطعات إدارية فيدرالية تتماثل مع حدود الأقاليم العسكرية، وعيّن ممثلاً رئاسياً ذا مكانة رفيعة وقوة هائلة على رأس كل مقاطعة[1].

عانت روسيا من أزمة بنيوية شاملة، فالأزمة الاقتصادية تمثلت بالتضخم وانخفاض الإنتاج وعجز في الميزانية، وتصاعد الدين الخارجي لروسيا. فأعلن بوتين عن عزمه على تجديد الإصلاحات الاقتصادية التي توقفت في عهد يلتسين، ووعد بوضع حد لمنافع المناصب وإصلاح جهاز الدولة[2].

ولعل أهم ما قام به هو تغيير في هيكلية مؤسسات الدولة، في اتجاه هيمنة الدولة على القطاع الاقتصادي لتعزيز سيطرتها بامتلاك نسبة من الشركات التي خصخصها يلتسين، ولا سيما القطاع الأكثر حيوية واستراتيجية لروسيا الاتحادية وهو قطاع الطاقة، لذا تضاعفت حصة الحكومة في قطاع الطاقة من خلال عمليات الإدماج والاستحواذ التي قامت بها شركة غازبروم[3]. وتعتبر شركة غازبروم ذراع الحكومة النفطية وأداتها الرئيسية في تنفيذ سياسة نفطية تقوي دور الدولة داخلياً وتعيد دورها الدولي الذي كانت تؤديه في الماضي عبر بوابة الغاز والنفط خاصة مع دول الاتحاد الأوروبي[4].

ولكن الرئيس بوتين فاجأ الجميع بدخوله بشكل مباشر في مواجهة الطبقة الأوليغارشية، إذ قال: "من سيحكم روسيا هما الرئيس والحكومة وليس

(1) حسين، أحمد السيد. مرجع سابق، ص 299.

(2) حسين، أحمد السيد. المرجع نفسه، ص 283.

(3) Mcfaul, Michael, Stoner-weiss, Kathryn (2008). The myth of Authoritarian model How's Putin Crackdown Holds Russia Back, Foreign Affairs, volume 87, number 1.

(4) الشيخ، نورهان (أكتوبر 2007). العلاقات الروسية - الأوروأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 170، ص ص 46-55.

الأوليغارشية"[1]. أعاد بوتين تأسيس السلطة المركزية ووطد دعائم سلطته، وشن هجوماً مباشراً وحاداً على قوة الأوليغارشية، كل هذا بهدف فرض سلطة القانون على من استأثروا بالاقتصاد الروسي، واستغلوا الأوضاع السياسية والفترة الانتقالية لجني ثروات فاحشة. وكما أشرنا سابقاً في سياق تناولنا لأزمة الشيشان في روسيا الاتحادية هاجم بعض المقاتلين الشيشانيين جمهورية داغستان واحتلوا بعض القرى، ما جعل موسكو تشن هجوماً عليهم في شهر أغسطس وسبتمبر عام 1999م، وبعد سلسلة تفجيرات في المدن الروسية، أعلنت روسيا الحرب على الشيشان، وتمكنت من احتلال عاصمتها غروزني، وعرفت تلك الحرب باسم "حرب الشيشان الثانية"، وأعلنت الحكم المباشر عليها، واستطاع بوتين كسب ثقة نخبة القيادات والمقاتلين الشيشانيين القدامى إلى جانبه، وبعدها صدر دستور جديد لجمهورية الشيشان في مارس 2003، وانتخب أحمد قديروف رئيساً موالياً لروسيا الذي اغتيل لاحقاً على أيدي الانفصاليين الشيشان، وتم انتخاب رمضان قديروف رئيساً للشيشان عام 2007[2].

المطلب الثاني: التطورات الخارجية

سعى فلاديمير بوتين بعد وصوله إلى السلطة إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية، بعد أن استطاع تحقيق بعض الإصلاحات في السياسة الداخلية.

وقد كرّس فلاديمير بوتين جهوده لصياغة اتجاه جديد في السياسة الخارجية الروسية لاستعادة دور روسيا ومكانتها في المجتمع الدولي، مع إحداث بعض التغييرات الجوهرية بحيث تتفق مع الوضع الجديد لروسيا في النظام الدولي.

وأهم ما عمل به الرئيس فلاديمير بوتين هو التأكيد على التوجه الأوراسي الجديد في تأكيد روسيا على نفوذها المهيمن في دول الحزام الجنوبي في آسيا

(1) الطحلاوي، أحمد (2014). استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ص 1.

(2) سليم، محمد السيد، المكيمي، هيلة. مرجع سابق، ص 65.

الوسطى والقوقاز. وفي تطور مهم قررت روسيا الاتحادية أن تجمد من طرف واحد "معاهدة الأسلحة التقليدية في أوروبا"[*]، والتي تضع قيوداً على نشر المعدات الحربية جنوبي روسيا[1].

اعتمدت روسيا الاتحادية في سياستها الخارجية عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف هو تحقيق الاستراتيجية الأمنية على المدى البعيد[2]. ففي يونيو من عام 2000 بعد فوز فلاديمير بوتين في الرئاسة الروسية تم طرح عدة مبادئ لسياسة روسيا الخارجية عرفت باسم مبدأ بوتين في العلاقات الدولية:

1- التركيز على برامج الإصلاح الداخلي على حساب السياسة الخارجية وتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة.

2- العمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط بشكل تدريجي، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية.

3- عدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية[3].

بعد أن تم تثبيت دعائم الدولة الروسية ومؤسساتها والعمل على الإصلاحات الداخلية، كما أشرنا مسبقاً في هذا الفصل، استطاع فلاديمير بوتين

(*) معاهدة الحد من الأسلحة التقليدية تم توقيعها في باريس عام 1990 بين الاتحاد السوفيتي ودول حلف شمال الأطلسي، ودخلت حيز التنفيذ عام 1992 للعمل على إيجاد توازن عسكري في أوروبا بين حلف شمال الأطلسي وحلف وارسو، وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي وحل حلف وارسو جرى إدخال تعديلات على الاتفاقية بمبادرة من روسيا الاتحادية وتم التوقيع عليها في اسطنبول عام 1999، وتنص على الحد من الأنواع الرئيسية من المعدات العسكرية ومن حجم القوات المسلحة في أوروبا.

(1) Richard, sakwa. "new cold war" of twenty years crisis, Russia and international politics. International affairs, 84:2 (2008), p. 242.

(2) Tsygankov, Andrei (2005). Vladimir Putin's vision of Russia as a normal great power, Post-soviet affairs, 21:2, p. 133.

(3) سليم، محمد السيد. التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مرجع سابق، ص 44.

خلق تحول جذري في الاستراتيجية الروسية في محور الحرب على الإرهـــاب "في كون روسيا دولة تمتلك السيادة في حل الأمن والسلم الدوليين في المجتمع الدولي في العصر الجديد في عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر، حيث باتت شـــريكاً أساسياً في حل العديد من المعضلات الدولية مثل الإرهاب والطاقة"[1].

أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، التي استهدفت الولايـــات المتحدة الأمريكية، إلى تغيير في التوجهات السياسة الخارجية الروسية، والعودة بها إلى التوجه الأوروأطلنطي.

فقد استثمر بوتين هذا التحول لمحاولة التأثير على الاستراتيجية الأمريكية من خلال تقديم روسيا كشريك في محاربة الإرهاب، واستغل حـــرب الولايـــات المتحدة ضد الإرهاب في اتجاه تثبيت أركان الدولة الروسية على إقليم الشيشان، وبسط سيطرة الدولة عليها من خلال القضاء على المتطرفين.

في المرحلة الأولى، ساهمت روسيا بدعم المجهود الأمريكي لإسقاط حركـــة طالبان في أفغانستان خوفاً من امتداد تأثيرها إلى جمهوريـــات آســـيا الوســـطى والشيشان، واستغل بوتين أيضاً هجمات سبتمبر من أجـــل تخفيـــف ضـــغط وانتقادات الولايات المتحدة الموجهة ضد روسيا في الشيشان.

لكن ما لبثت روسيا أن تحولت عن هذا التوجه، وعادت مرة أخرى إلى التوجه الأوراسي الجديد، ويرجع ذلك إلى عدة عوامـــل أهمهـــا السياســـة الأحادية التي اتخذتها الولايات المتحدة، وهمشت الدور الروسي، وهـــو مـــا يتمثل في عدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية لمعارضة روسيا لغزو العراق عام 2003م[2].

كما أنهى الرئيس جورج بوش مشروع التعاون الروسي - الأمريكـــي في إطار مشروع الدفاع الصاروخي، وانسحبت الولايات المتحدة من اتفاقية الحـــد من الأسلحة الاستراتيجية الأولى الموقعة عام 1972.

---

(1) حسين، أحمد السيد. مرجع سابق، ص 131.

(2) سليم، محمد السيد. التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مرجع ســـابق، ص 45.

لذا، استطاعت روسيا العمل على بناء قوة ذاتية لها بشكل مســـتقل عـــن النماذج الغربية، والنظر إلى تلك القوة على أنها المحدد الرئيسي لوضع روســـيا في المجتمع الدولي، وحاولت المزج بين التوجهين الأوروأطلنطي والأوراسي الجديد، نظراً لما تمتلكه روسيا الاتحادية من إرث كبير في الجانب الأوروبـــي من العالم، وما تمتلكه أيضاً من إرث ثقافي حضاري في الجانب الآسيوي من العالم، وذلك لتمهيد الطريق أمام روسيا من أجل عودتها إلى مكانتها الدولية.

وصول ديمتري ميدفيديف إلى السلطة (2008–2012)

في هذا المبحث سنتناول فترة وصول ديمتري ميدفيديف إلى السلطة، كونه يمثل الرئيس الثالث الذي تولى سدة الرئاسة في مرحلة روسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي. وسنقسم المبحث إلى مطلبين، الأول يتناول التطورات الداخلية التي صاحبت وصول ديمتري ميدفيديف إلى الرئاسة. أما المطلب الثاني فيتناول التطورات الخارجية في مرحلة ميدفيديف (2008–2012).

المطلب الأول: التطورات الداخلية

بعيد انتهاء فترة ولاية فلاديمير بوتين الثانية (2004–2008)، اصطدم بعقبة دستورية تتمثل في المادة 81 والتي تنص على أنه "لا يجوز لنفس الشخص أن يشغل منصب رئيس الاتحاد الروسي لأكثر من ولايتين متتاليتين"[1].

لذلك قام بوتين، بترشيح ديمتري ميدفيديف في الانتخابات الرئاسية وهو الذي كان يشغل منصب النائب الأول لرئيس الوزراء في أعقاب انتهاء فترة بوتين الرئاسية، إذ حظي ميدفيديف بدعم حزب روسيا الموحدة الذي يقوده بوتين[2]. وجرت الانتخابات الرئاسية في الثاني من مارس عام 2008، وفاز بها ديمتري ميدفيديف وحصل على 70,28% من أصوات الناخبين الروس.

(1) انظر الدستور الروسي الذي وضع عام 1993:
https://www.constituteproject.org/constitution/Russia_2014.pdf?lang=ar

(2) الأمارة، لمى. مرجع سابق، ص 171.

ولعل أبرز التطورات الداخلية التي حصلت في عهد ميدفيدف، هو برنامج التحديث، الذي يهدف إلى تحقيق تحديث الاقتصاد والمجتمع الروسي، وخفض اعتماد الدولة على عائدات النفط والغاز، وخلق اقتصاد متنوع قائم على التكنولوجيا العالية، واقترح أيضاً خفض الضرائب من أجل التوصل إلى النمو التحديثي للاقتصاد[1]. وبلغ النمو الاقتصادي في عهده حوالى 4.0%. ولعل أبرز تعديل دستوري بتاريخ روسيا الاتحادية الحديث، حدث في عهده إذ تم تعديل المادتين 81 و96، من الدستور واللتين تتعلقان بسلطة رئيس الدولة، من خلال تمديد ولايته من أربع إلى ست سنوات، كذلك تمديد فترة مجلس الدوما من أربع إلى خمس سنوات[2]. الجدير بالذكر أن تلك التعديلات التي أجريت على الدستور الروسي الصادر عام 1993، هي الأولى من نوعها منذ تأسيس الدولة الروسية الحديثة.

المطلب الثاني: التطورات الخارجية

تعتبر التطورات الخارجية التي صاحبت وصول ديمتري ميدفيدف إلى السلطة، التأكيد على الاتجاه التي تنتهجه روسيا في سياستها الخارجية وهو التوجه الأوراسي الجديد. أصدر الرئيس ميدفيدف في 31 من أغسطس 2008، عدة مبادئ في السياسة الخارجية الروسية وهي خمسة مبادئ تنص على ما يلي:

1- إعطاء الأولوية للمبادئ الأساسية للقانون الدولي.
2- السعي إلى بناء عالم متعدد الأقطاب.
3- عدم سعي روسيا إلى المواجهة مع دول أخرى.
4- حماية روسيا لمواطنيها أينما كانوا.
5- تطوير روسيا لروابط مع الأقاليم الصديقة[3].

---

(1) الأمارة، لمى. المرجع نفسه، ص 183.

(2) الرئيس الروسي يوقع مشروع تعديل الدستور، من موقع CNN:
http://edition.cnn.com/arabic/2008/world/12/30/russia

(3) سليم، محمد السيد (2009). "مبدأ ميدفيدف" ودلالته العربية، تم الاستدعاء من موقع جريدة العربي: http//al-araby.com/docs/1150.html

هذا المبدأ الذي عُرف باسم "مبدأ ميدفيدف" جاء في سياق التحولات العميقة التي صاحبت الدولة الروسية منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة (2000-2008)، وما صاحبها من إصلاحات داخلية نحو إعادة الاعتبار لدور الدولة من خلال استعادة السيطرة على النظام الاقتصادي الروسي وإعادة دور روسيا في المنظومة العالمية.

بعد عرض هذا الفصل الذي بينا فيه التفكك السوفيتي بجميع أطره الداخلية والخارجية، وكيف كانت روسيا الوريث الشرعي للدولة السوفيتية، وما يمثل ذلك من مشاكل بنيوية مع الانتقال من نظام دولة قائم على الاقتصاد الاشتراكي إلى نظام السوق الحرة. لذا كانت فترة الرئيس بوريس يلتسين من أكثر فترات الدولة الروسية إحراجاً، إذ تراجعت روسيا تماماً وانكمشت حول نفسها، ما سمح للقوى الأخرى بأن يكون لها الدور الأبرز في محيط روسيا الاستراتيجي، وانتقلت من دولة عظمى إلى دولة كبرى محدودة القوة، لذلك تعد تلك الفترة تراجعاً روسياً شاملاً على جميع الصعد، فضلاً عن حالة من الفوضى والانهيار التام.

ويجب الإشارة إلى أن سياسات الرئيس بوتين كانت مقدمة للصعود الروسي وساهمت في وقف الانهيار الشامل الذي تعرضت له روسيا الاتحادية في عهد بوريس يلتسين، حيث ساعد على ذلك ارتفاع أسعار النفط، ما وفر لروسيا موارد اقتصادية مهمة، وكذلك أوضحنا أن روسيا أكدت على التوجه الأوراسي الجديد في سياستها الخارجية من حيث بناء شركاء جدد في آسيا أهمهم الصين وغيرها من الدول.

الفصل الثالث

مؤشرات الصعود الروسي

تمهيد

سنتناول في هذا الفصل تطبيق مؤشرات الصعود الاستراتيجي على الحالة الروسية، حيث تم اختيار عدة مؤشرات تم تطويرها من الإطار النظري للأطروحة، وتم اختيار أربعة مؤشرات هي المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ومؤشرات الحكم الرشيد، ومؤشرات العولمة، وأخيراً المؤشرات العسكرية. وتكمن أهمية هذه المؤشرات بأنها تساعد في فهم التطورات التي صاحبت روسيا الاتحادية لمعرفة مدى أصالة الصعود، وما هي المحددات التي ساعدت الدولة على الصعود، والتي من خلالها يمكن فهم أهمية الصعود الاستراتيجي للدول. وسنقدم في المبحث الأول المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية لتقييم مدى تحقيق روسيا الاتحادية لحالة الصعود الاستراتيجي من عدمه، أما المبحث الثاني فسيتناول مؤشرات الحكم الرشيد للوقوف إلى أي حد استطاعت روسيا الاتحادية أن تبني نظاماً سياسياً واقتصادياً مستقراً يقوم على أساس الحكم الرشيد. أما المبحث الثالث فهو بعنوان "مؤشرات العولمة"، ويناقش كيف استطاعت روسيا الاندماج في عالم العولمة، بينما يركز المبحث الرابع على المؤشرات العسكرية وتحليل بياناتها.

المبحث الأول

المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية

في هذا المبحث سيتم تحليل بيانات إحصائية لتقييم مدى تحقيق روسيا الاتحادية لحالة الصعود الاستراتيجي من عدمه، وسنرجع إلى التقارير الدولية المتعلقة بالمؤشرات الاجتماعية والتنموية، معتمدين على تقارير التنمية البشرية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومن ناحية المؤشرات الاقتصادية سيكون الاعتماد على بيانات إحصائية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

وتم إخراج تلك المؤشرات من خلال موقع روسيا الاتحادية في هذه التقارير والبيانات، وسيتم التعامل الكمي مع تلك البيانات من خلال الأعوام محل الدراسة.

أولاً: المؤشرات الاجتماعية وتشمل:

1- دليل التنمية البشرية.
2- متوسط العمر المتوقع عند الولادة.
3- عدد السكان.
4- متوسط سنوات الدراسة.
5- نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي.

ثانياً المؤشرات الاقتصادية وتشمل: الناتج المحلي الإجمالي، مجموعة الاستثمارات، الصادرات من السلع والخدمات.

أما السنوات المراد دراستها من تلك البيانات فهي بين عامي 1990 و2014.

أولاً: المؤشرات الاجتماعية

جدول رقم 1

مؤشرات التنمية البشرية في روسيا

السنوات	دليل التنمية البشرية (القيمة)	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (سنوات)	عدد السكان (ملايين)	متوسط سنوات الدراسة (سنوات)	نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بالدولار الأمريكي)
1990	0.729	36	68	148.1	12.7	3,485
2000	0.691	54	65	146.300	12.4	1,771
2010	0.783	59	68.5	140.400	14.2	10,709
2014	0.798	50	70.1	142.500	14.7	12,717

Source: UNDP, Human Development Report 2015: Work for Human Development.

من خلال الإحصاءات السابقة يتضح لنا أن تقرير التنمية البشرية ما بين عامي 1990 و2000 أظهر أن روسيا انخفضت في قيمة مؤشر التنمية البشرية من 0.729 إلى 0.691، أي بمقدار −0.038 وذلك يعود لعدة عوامل منها حالة الانهيار الشامل الذي رافقت تشكل الدولة بعيد انهيار الاتحاد السوفيتي مع تولي بوريس يلتسين مقاليد السلطة، وحالة الانهيار الشامل التي رافقت مؤسسات الدولة، والضعف الاقتصادي الذي أشرنا إليه سابقاً في الفصل الثاني، ما أدى إلى تراجع مكانة روسيا في التنمية البشرية.

وكان متوسط العمر المتوقع عند الولادة في عام 1990، هو 68 عاماً قبيل انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي عام 2000 بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 65 عاماً، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي كان عام 1990 يساوي 4853, دولاراً، وانخفض بشكل ملحوظ في عام 2000، حيث وصل إلى 1,771 دولاراً، ويأتي ذلك بسبب انهيار الخدمات الصحية وبرامج الرعاية الاجتماعية خلال

الفترة التي كان يتولى بها بوريس يلتسين السلطة في روسيا. ولكن من جانب آخر حين تولى السلطة فلاديمير بوتين، زادت من قيمة مؤشر التنمية البشرية ما بين عامي 2000–2014 من 729 إلى 798، أي بمعدل 9.4%، وترتيب روسيا حسب دليل التنمية البشرية كان 50 من بين 188 دولة في عام 2015، وتصنف من الدول مرتفعة التنمية البشرية، أما من حيث متوسط العمر المتوقع عند الولادة فبلغ بين عامي 2000، 65 عاماً – 2014، 70.1 عاماً، حيث تمت زيادة معدل ذلك نحو 2.8 سنة، ومتوسط سنوات الدراسة زاد حيث كان في عام 2000، 12.4 سنة، وبلغ عام 2014، 14.7، بزيادة حوالى 2.5 سنة.

أما نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي في عام 2000، فهو 1,771 دولاراً، وتضاعف إلى أن وصل عام 2014، 12,717 دولاراً. وكان تحسن موقع روسيا في هذه المؤشرات بسبب الإصلاحات الشاملة التي أجراها فلاديمير بوتين على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي.

في العام 1990 بلغ عدد سكان روسيا الاتحادية حوالى 148.100 مليون نسمة، وفي عام 2000 بلغ حوالى 146.300 مليون نسمة، وفي عام 2014 بلغ 142.500 مليون نسمة، أي أن هناك انخفاضاً مستمراً في عدد السكان بلغ حوالى 5.6 ملايين نسمة ما بين عامي 1990 و2014.

هذا المؤشر الخطير في تناقص عدد السكان الروس يؤثر على توجهات روسيا الاستراتيجية على الصعيدين الدولي والإقليمي، وفي خطابه أمام مجلس الدوما الروسي (البرلمان) في مايو من عام 2006، ذكر الرئيس فلاديمير بوتين "أن أخطر مشكلة تواجه روسيا هي تناقص عدد السكان، محذراً من احتمال انقراض الشعب الروسي في حال استمرار الانخفاض بالمعدلات الحالية"[1].

إن انخفاض السكان في روسيا يأتي نتيجة عبء الرأسمالية على روسيا في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، إذ فرضت عملية التحول الاقتصادي أعباء ثقيلة على الشعب الروسي، بسبب ارتفاع الأسعار، وتدني الخدمات الصحية للمواطنين.

(1) دياب، أحمد. التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، ص 100.

إن الانخفاض السنوي لعدد السكان قد يؤدي على المدى البعيد إلى تلاشي القوة العاملة الروسية خاصة أن مساحة روسيا الاتحادية تبلغ حوالى 17.1 مليون كلم^2، وهي بذلك أكبر دول العالم من حيث المساحة، وارتكازها في قارتي أوروبا وآسيا، وقد يؤثر على قوة الدولة الروسية، حيث إن تناقص عدد السكان قد يؤثر على بنية القوات المسلحة الروسية، في المقابل أيضاً تناقص عدد السكان قد يعيد تشكيل الهوية الروسية من جديد، حيث تشير المعطيات إلى أن عدد المسلمين الروس يزداد، بينما يتناقص عدد الروس الأرثوذكس، ما يعني تحول هوية روسيا بشكل جذري إذا استمر الانخفاض في هذا الاتجاه.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية

سوف يتم استخدام بيانات صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، من خلال خمسة مؤشرات اقتصادية هي الناتج المحلي الإجمالي، والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، ومجموعة الاستثمارات، وحجم الصادرات من السلع والخدمات.

وسيتم اعتماد السنوات التالية للبيانات وهي 1992، 2002، 2012[(1)].

جدول رقم 2

مؤشرات الناتج الإجمالي والاستثمارات

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (GDP) (مليار دولار)	الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد GDP per capita ألف دولار	مجموع الاستثمارات
1992	85,592	6,790	37.6
2002	345,126	7,870	20.3
2012	2,016.110	22,710	23.66

Source: IMF World economic outlook database, October 2015.

(1) International monetary fund, World Economic Outlook Reports.

يتبين لنا من خلال المؤشرات السابقة للناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1992 و2012، أنه تمت زيادة المؤشر ليبلغ 2,016.110 ترليون دولار، بينما كان يبلغ الناتج المحلي الإجمالي عام 1992، 85,592 مليار دولار.

أما نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي فبلغ عام 1992، 7906, ألف دولار في فترة الاضمحلال الروسي إبان فترة الرئيس يلتسين، أما في عام 2002 فارتفع ليبلغ حوالى 7,870 الف دولار وازداد في عام 2012، ليبلغ حوالى 22,710 دولار.

جدول رقم 3

التجارة الخارجية الروسية (1990-2014)

المؤشر	السنة	القيمة من نسبة GDP
حجم الواردات من السلع والخدمات	1990	%17.9
	2000	%24.0
	2014	%22.9
حجم الصادرات من السلع والخدمات	1990	%18.2
	2000	%44.1
	2014	%30.0

Source: World Bank World Development Indicators.

من خلال تحليل تلك البيانات السابقة يتضح حجم التغيير في التجارة الخارجية بين الواردات والصادرات، إذ زادت روسيا من حجم الواردات من السلع بنسبة 5% بين عامي 1990 و2014، بينما زادت من حجم الصادرات في الفترة نفسها بنسبة 11.8%.

وارتفع حجم كل من الصادرات والواردات الروسية، إذ ارتفع حجم الصادرات من 75,6 مليار دولار عام1999 إلى 354,4 مليار دولار، وصولاً إلى 529,3 مليار دولار عام 2012، لتحتل روسيا المركز التاسع عالمياً[(1)]. ويرتبط

(1) حسين، أحمد السيد. مرجع سابق، ص 356.

ذلك التطور الكبير في المؤشرات الاقتصادية بالإجراءات الإصلاحية التي صاحبت تولي فلاديمير بوتين السلطة، والقضاء على الأوليغارشية، كما أوضحنا في الفصل الثاني من الأطروحة. كما ساهم ارتفاع أسعار النفط في تحسن الوضع الاقتصادي لروسيا الاتحادية، وسنأتي على ذكر ذلك في الفصل الخامس، وانخفضت نسبة من يعيشون تحت خط الفقر من 32% في عام 2000 إلى 13% في عام 2012 إذ أصبح لدى روسيا ثالث أكبر احتياطي عالمي من الذهب والعملات الصعبة 514,19 مليار دولار[1].

(1) الشيخ، نورهان (2014). القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مجلة السياسة الدولية، مجلد 50، العدد 195، ص ص 84-87.

المبحث الثاني

مؤشرات الحكم الرشيد[1]

في هذا المبحث سننتقل إلى مؤشرات الحكم الرشيد وإلى أي حد استطاعت روسيا الاتحادية أن تبني نظاماً اقتصادياً وسياسياً مستقراً يقوم على أساس الحكم الرشيد، وسنلجأ إلى مؤشرات البنك الدولي للحكم الرشيد لإيضاح مدى تطور روسيا في هذا المجال. وهذه المؤشرات تتكون من ستة مؤشرات فرعية هي المحاسبة السياسية، والاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، ودعم القطاع الخاص، وحكم القانون، وضبط الفساد. وسوف نستخدم إحصاءات من أعوام 1996، 2006، 2014، وذلك للوقوف على مدى التغييرات التي أصابت النظام السياسي الروسي.

(1) يقصد بتلك المؤشرات الستة، مؤشر المحاسبة السياسية: ويقصد بها مدى قدرة المواطنين على المشاركة في محاسبة الحكومة وحرية التعبير واختيار جمعيات النفع العام وحرية وسائل الإعلام. أما مؤشر الاستقرار السياسي: فهو يقيس المشاركة في الاستقرار السياسي. مؤشر فاعلية الحكومة: هو مدى قدرة الحكومة على توفير القدرة التنظيمية والمناخ المناسب للقطاع الخاص. مؤشر حكم القانون: مدى الالتزام بتطبيق القانون. مؤشر ضبط الفساد: قياس مدى قدرة السلطة على ضبط الفساد والنخب المسيطرة.

جدول رقم 4

مؤشرات الحكم الرشيد في روسيا

المؤشر	السنة	الترتيب (0–100)	درجة المؤشر (-2.5، 2.5)
المحاسبة السياسية	1996	40.87	-0.30
	2006	23.56	-0.90
	2014	20.20	-1.04
الاستقرار السياسي	1996	12.02	-1.23
	2006	19.23	-0.91
	2014	18.45	-0.84
فاعلية الحكومة	1996	39.22	-0.52
	2006	38.73	-0.45
	2014	36.54	-0.08
دعم القطاع الخاص	1996	39.22	-0.28
	2006	38.73	-0.41
	2014	36.54	-0.40
حكم القانون	1996	23.44	-0.87
	2006	19.62	-0.93
	2014	26.44	-0.71
ضبط الفساد	1996	15.61	-1.02
	2006	20.98	-0.85
	2014	19.71	-0.87

Source: World Bank Governance Indicators, Governance Matters 2015.

كما هو وارد في الجدول رقم 4 الذي يشير إلى تلك المؤشرات في تقرير البنك الدولي لسنة 2015، يتضح أن قيم روسيا للمؤشرات الستة سلبية، كما أن تلك القيم تتدهور بصفة عامة منذ سنة 1996 حتى 2006 باستثناء عام 2014، إلا باستثناء مؤشرات الاستقرار السياسي، وفاعلية الحكومة، وضبط الفساد، حيث بلغت قيمة مؤشر الاستقرار السياسي في عام 1996، -1.23 ثم تحسنت القيمة

لتبلغ -0.91 عام 2006، وتحسنت في عام 2014 لتبلغ -0.84. أما فيما يتعلق بمؤشر فاعلية الحكومة فقد بلغت قيمته -0.52 عام 1996، وتحسنت القيمة لتبلغ في عام 2006، -0.45، وتتضاعف القيمة في عام 2014، لتصل -0.08 وهي الأعلى من حيث التحسن في قيمة المؤشر. ومن ثم فإن روسيا بصفة عامة لم تستطيع أن تقيم نظاماً سياسياً يتسم بخصائص الحكم الرشيد، ولكنها تخطو خطوات وطيدة في مؤشرات الاستقرار السياسي وفاعلية الحكومة وضبط الفساد وتتراجع في ثلاثة مؤشرات أخرى. ومن ثم فإن روسيا تصعد في اتجاه بناء نظام سياسي مستقر قابل للتطور ودفع عجلة التطور الاقتصادي.

المبحث الثالث

مؤشرات العولمة

أما في المبحث الثالث فسيتم قياس مؤشر العولمة الذي يشير إلى أي حد اندمجت روسيا الاتحادية في عملية العولمة. والمؤشر منبثق من المعهد الفيدرالي للتكنولوجيا في زيورخ، سويسرا، وهو يضم أربعة مؤشرات هي: مستوى العولمة، العولمة الاقتصادية، العولمة الاجتماعية، العولمة السياسية.

وسنستخدم على التوالي إحصاءات 1992-2000-2010-2015، وذلك للوقوف على مدى التغييرات التي واكبت روسيا خلال تلك الفترة.

جدول رقم 5

مؤشر العولمة في روسيا

المؤشر	السنة	قيمة المؤشر
مستوى العولمة	1992	42.07
	2000	61.52
	2010	65.91
	2015	65.90
العولمة الاقتصادية	1992	31.70
	2000	46.83
	2010	53.05
	2015	53.27
العولمة الاجتماعية	1992	41.30
	2000	64.46
	2010	64.95
	2015	64.80
العولمة السياسية	1992	57.50
	2000	77.56
	2010	85.03
	2015	84.91

Source: KOF index of Globalization 2015, Swiss Federal Institute of Technology in Zurich.

من خلال المؤشرات السابقة يتبين لنا أن روسيا خطت خطوات متقدمة في مجالات العولمة الأربعة في عام 1992، حيث بلغت قيمة مؤشر العولمة 42.07، ومؤشر العولمة الاقتصادية 31.70، ومؤشر العولمة الاجتماعية 41.30، وأخيراً بلغت قيمة العولمة السياسية 57.50. وفي العام 2000 ارتفعت قيمة المؤشرات الأربعة إلى مستويات أعلى، حيث بلغ مؤشر مستوى العولمة 61.52 وتتابع الارتفاع أيضاً في العام 2010 وبلغ 65.91، ولكن في العام 2015 حافظ المؤشر على المستوى الذي كان عليه عام 2010.

أما مؤشر العولمة الاقتصادية فبلغ عام 1992 31.70، وارتفع في العام 2000 إلى 46.83، وفي عام 2010 بلغ 53.05. بينما بلغ مؤشر العولمة الاجتماعية عام

1992 41.30، وتابع المؤشر تحسنه في الأعوام 2000 و2010 و2015 حيث بلغت قيمته 64.80.

أما مؤشر العولمة السياسية فكان عام 1992 57.70 ولكن أداء المؤشر تحسن في الأعوام 2000، 2010، 2015، إذ بلغ 91.84. بينما ترتيب روسيا الاتحادية في مؤشر العولمة التابع لمعهد زيورخ في عام 2007، 31/122 وفي عام 2010، 53/191، وعام 2015 53/191.

بعد عرض المؤشرات ودلالاتها نستنتج أن روسيا نجحت بالاندماج في فضاء العولمة على صعيد العولمة السياسية والاجتماعية، وذلك دليل على وصول روسيا إلى مستوى تحديث عالٍ حصل من خلال خطوات ثابتة منذ وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة عام 2000 م، إلى الاندماج وتحقيق روسيا مؤشرات عالية وتحسين قيمة تلك المؤشرات المشار إليها في هذا المبحث.

المبحث الرابع

المؤشرات العسكرية

خلال عهدي ميخائيل جورباتشوف وبوريس يلتسين، دخلت روسيا الاتحادية مرحلة ضعف ووهن مثلما أشرنا في الفصل الثاني، وكانت قد أبرمت سلسلة من الاتفاقيات الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية، بهدف تفكيك الأسلحة الاستراتيجية وبناء الثقة فيما بينهما، وكانت نتيجة هذه الاتفاقيات إضعاف القدرات العسكرية الروسية خلال فترة الانهيار والتخبط التي مثلتها فترتا حكم الرئيس يلتسين 1991–1999، ما انعكس سلباً على المخزون العسكري الروسي.

وللوقوف على تلك المؤشرات وتطوراتها وتحليلها سيتم استخدام بيانات إحصائية ومعلوماتية صادرة عن المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن، من خلال إصداره السنوي The Military balance، ومعهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي.

لذا سيتم التركيز في هذا المبحث على البيانات العسكرية، وتصنيع السلاح الروسي وتصديره، والقدرات النووية الروسية، وأخيراً العقيدة العسكرية الروسية.

المطلب الأول: البيانات العسكرية

في هذا المطلب سيتم تحليل بيانات القدرات العسكرية والإنفاق العسكري من خلال بيانات المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، من خلال أربعة مؤشرات هي عدد القوات المسلحة، والإنفاق العسكري، ونسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج القومي، وأخيراً الصواريخ الاستراتيجية. وسنستخدم إحصاءات الأعوام التالية: 2000، 2015.

جدول رقم 6

المؤشرات العسكرية لروسيا

السنوات	عدد أفراد القوات المسلحة	الإنفاق على الدفاع (مليار)	الصواريخ الاستراتيجية ICBM	الإنفاق العسكري من نسبة GDP
2000	977,100	58,810	740	1,96
2010	1,046,000	41,400	376	2.76
2013	845,000	66,073	356	3.18
2014	771,000	64,480	378	3.47
2015	798,000	51,605	332	4.18

Source: The Military Balance 2016 , The International Institute for Strategic Studies, London.

من خلال البيانات الواردة في الجدول رقم 6، يتبين لنا أنه مع بدء عهد الرئيس بوتين وقيادته لإصلاحات في بنية القوات المسلحة، يلاحظ من خلال المؤشر الأول "عدد القوات المسلحة"، أن عدد الجنود قد بلغ عام 2000، 977,100 ألف، وارتفع في العام 2010 إلى حوالي 1,046,000 مليون جندي مؤهل للقتال، ثم انخفض في الأعوام التالية، فقد بلغ في العام 2013، حوالي 845,000 ثم انخفض مجدداً في العام 2014 إلى 771,000 ثم بلغ في عام 2015 حوالى 798,000 ألف جندي.

وباستثناء عام 2010 فإن مؤشر عدد القوات المسلحة انخفض ويعزو ذلك إلى المعضلة التي تعاني منها روسيا وهي النقص الهائل بعدد السكان. أما مؤشر حجم الإنفاق العسكري ما بين عامي 2000، و2014، فتظهر ارتفاعاً حيث كانت 81058, مليار دولار وفي العام 2014 بلغت 64,480 مليار دولار تزامناً مع الوفرة الاقتصادية الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط، بعد أن اعتراها الضعف في حقبة بوريس يلتسين حيث أن الدولة عجزت في العام 1998 عن دفع مرتبات القوات المسلحة الروسية بسبب الأزمة الاقتصادية التي سبق أن أشرنا إليها. أما من ناحية عدد الصواريخ البالستية الاستراتيجية ففي العام 2000 كانت 740 وانخفضت في عام 2014، 378 بسبب الاتفاقيات الثنائية المبرمة ما بين روسيا

الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية حول خفض الأسلحة الاستراتيجية ما بين البلدين المعروفة باسم "اتفاقية ستارت 2" التي وقعت في عام 2010[1].

المطلب الثاني: تصدير وتصنيع السلاح الروسي

أولاً: تصدير السلاح الروسي

لدى روسيا الاتحادية إمكانيات هائلة في مجال التصنيع العسكري، ويرجع ذلك إلى اهتمام القيادة الروسية والرئيس فلاديمير بوتين بتعزيز موقع روسيا في سوق السلاح العالمي. وهو ما يراه أحد أهم إنجازاته خلال فترتي رئاسته الممتدة بين عامي 1999- 2008 وذلك بعد تراجع الإنتاج الحربي الروسي في الفترة ما بين عامي 1988 و1993 بنسبة 50 بالمئة على الأقل، ووصول الإنفاق العسكري الروسي في عام 1998 إلى أدنى مستوى له مع بداية الأزمة المالية التي عصفت في روسيا الاتحادية في أواخر عهد بوريس يلتسين، ثم زادت مبيعات روسيا من الأسلحة من 3.4 مليارات دولار عام 1999، إلى نحو 7.5 مليارات دولار عام 2007، وفي عام 2011 بلغت 11 مليار دولار، لتحتل المركز الثاني عالمياً[2].

واستطاعت روسيا أن تحافظ على موقعها كثاني أكبر مصدر للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية[3].

(1) START II "Strategic Arms Reduction Treaty" هي اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية وقعت في براغ عام 2010، محل الاتفاقية السابقة التي وقعها الطرفان في يوليو من عام 1991 وانتهت صلاحيتها عام 2009، وتنص على أن تلتزم الولايات المتحدة وروسيا بتحديد سقف معين للأسلحة الاستراتيجية خلال فترة سبع سنوات.

(2) سعد الدين، عزت (2014). تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، مجلة السياسة الدولية، مجلد 50، العدد 195، ص ص 88-91.

(3) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام (2014). التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، (عمر الأيوبي وأمين سعيد، مترجم)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 384.

جدول رقم 7

القيمة المالية لصادرات روسيا من الأسلحة (الأرقام بالمليون دولار)

القيمة	السنة
6988	2003
8193	2007
15200	2012

المصدر: كتاب التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام ص 385-391.

استحوذت روسيا الاتحادية على 27% من حجم صادرات الأسلحة العالمية في سنوات 2009-2013 وزاد حجم صادرات الأسلحة التقليدية الرئيسية الروسية بنسبة 28% بين سنوات 2004-2008-2009-2013. وقد تسلمت دول في آسيا وأفريقيا 65% من الصادرات الروسية، تلتها منطقة الشرق الأوسط، وصدرت روسيا أسلحة إلى 52 دولة، لكن صادراتها كانت شديدة التركيز في دولتين هما الهند والصين. إذ تظل الهند أهم مستورد للأسلحة الروسية، وقد تضمنت الشحنات التي تسلمتها في سنة 2013 حاملة طائرات (فيكرامديتيا) بعد خمس سنوات من التأخير وزيادة السعر الذي ارتفع من 947 مليون دولار (تم الاتفاق على ذلك السعر عام 1994) إلى 2,3 مليار دولار[1].

حققت روسيا نجاحاً محدوداً في تصدير الأسلحة إلى الشرق الأوسط، وكانت سورية العميل الرئيسي في الشرق الأوسط في سنوات 2009-2013، وكانت مصر ثاني أهم عملاء روسيا في المنطقة، وقد أمدت روسيا مصر بكميات متنوعة من الأسلحة منها مروحيات نقل طراز M1-17، ومنظومات صواريخ سطح جو (سام)، وعقب تعليق الولايات المتحدة عمليات نقل الأسلحة إلى مصر في أكتوبر 2013، سارعت روسيا إلى الترويج لأسلحتها كبديل، وتم التوصل في غضون شهور قليلة إلى صفقات أسلحة ضخمة بين البلدين[2].

(1) الكتاب السنوي 2014، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي وأمين سعيد الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام.

(2) الكتاب السنوي 2014، مرجع سابق، ص 355، ص 356.

ثانياً: التصنيع العسكري

منظومة الملاحة الفضائية الروسية Glonass

هو نظام الملاحة بالأقمار الاصطناعية يدار بواسطة قوات الفضاء الروسية، وهو نظام بديل مكمل لنظام التموضع العالمي GPS الأمريكي، وهي منظومة سوفيتية - روسية صممت بطلب من وزارة الدفاع السوفيتية آنذاك عام 1976، ولكن بعد تفكك الاتحاد السوفيتي والأزمات الاقتصادية التي مرت بها روسيا الاتحادية تم خفض عدد الأقمار الاصطناعية العاملة من 24 قمراً عام 1995 إلى 6 أقمار فقط[1].

ولكن بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة أصبح هناك توجه إلى إجراء إصلاحات جذرية في حقل المنظومة الفضائية، وتمت إعادة تمويل المشروع لإطلاق عدد من الأقمار الاصطناعية لضمان عمل المنظومة، ليغطي مساحة روسيا بأكملها، وبلغ عدد الأقمار العاملة 24 قمراً في العام 2009، وفي عام 2010 بلغ عدد الأقمار العاملة 26، وأصبحت تغطي مجمل سطح الكرة الأرضية.

ولكن النزاع بين جورجيا وروسيا في عام 2008، أظهر أوجه الخلل في نظام الملاحة الروسي، وانها معضلة كبيرة في القوات العسكرية الروسية خلال النزاع، وكانت المشكلة أن الأقمار الاصطناعية خلال النزاع غير كافية لدعم القوات الروسية، أما بعد النزاع فركزت الحكومة الروسية على إجراء إصلاحات وزيادة أعداد الأقمار الاصطناعية، إذ وصلت إلى 26 قمراً عام 2011[2].

(1) موقع روسيا اليوم، منظومة الملاحة الفضائية الروسية - "غلوناس":
https://arabic.rt.com/tags/GLONASS/

(2) The Military Balance (2011). Chapter Five: Russia, 111; 1, p. 179, IISS, London.

المطلب الثالث: القدرات النووية الروسية

عندما تفكك الاتحاد السوفيتي وبرزت الدولة الروسية الجديدة وتشكلت معها العقيدة العسكرية، تخلت موسكو في منتصف التسعينيات عما يعرف في الأدبيات العسكرية بسياسة عدم استخدام السلاح النووي أولاً، ولكن مع تسلم فلاديمير بوتين السلطة في نهاية عام 1999، أعادت العقيدة العسكرية الروسية الاعتبار لاستخدام القدرات النووية الروسية، في المستقبل. ويقدر أنه كان لدى روسيا اعتباراً من يناير 2014 نحو 4300 رأس حربي نووي مخصص لقوات العمليات، من هذه الرؤوس نحو 2300 رأس حربي استراتيجي بما في ذلك 1600مركب على قذائف بالستية وفي قواعد القاذفات و700 قيد التخزين مخصصة للقاذفات والغواصات[1]. ولعل السبب الكامن وراء الاهتمام الروسي بتطوير القدرات النووية التي تمتلكها بسبب وجود قناعة لدى القيادة الروسية بأن استخدام حلف الشمال الأطلسي (الناتو) القوة العسكرية، ما هو إلا تهديد لكيان الدولة الروسية، ولعل حرب البلقان[*] عام 1999 أكبر دليل على ذلك.

المطلب الرابع: العقيدة العسكرية الروسية

تعرف العقيدة العسكرية "بأنها مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري وعلوم فن الحرب لتحدد بناء القوات المسلحة واستخداماتها في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية"[2]. ويعرف الجنرال جارييف العقيدة العسكرية "بأنها إعلان حول

(1) الكتاب السنوي 2014، مرجع سابق، ص 411.

(*) حرب البلقان هي حروب الوراثة اليوغسلافية الأربع التي اندلعت بين الجمهوريات التي كانت تشكل اتحاد يوغسلافيا ولعل الحرب الرابعة التي اندلعت عام 1999 حول إقليم كوسوفو والتدخل المباشر لحلف الشمال الأطلسي وتدخلها في شؤون صربيا الداخلية وتعتبر صربيا الحليف التقليدي لروسيا الاتحادية.

(2) السعد، محمد نجيب. الدب الروسي ينتفض: قراءة في العقيدة العسكرية الروسية – بوتين، جريدة الوطن العمانية:
http://alwatan.com/details/13777

سياسة الدولة في مجال الدفاع، حيث تتضمن منظومة المفاهيم المتبناة رسمياً في دولة ما، والترتيبات الواجبة لمواجهة التهديدات وضمان الأمن ومنع الحروب والنزاعات المسلحة"[1].

والعقيدة العسكرية النووية للدولة تتكون من ستة عناصر: (1) ما تمتلكه الدول من قنابل نووية جاهزة للاستخدام، (2) ما تمتلكه الدولة من أدوات لنقل القنبلة إلى أرض الخصم، (3) نظام القيادة والسيطرة لدى الدولة، (4) ونظام الإنذار المبكر، (5) نظام الدفاع الصاروخي في مواجهة هجمات خارجية، (6) وترجع أهمية تلك العناصر إلى أنها هي التي تحدد القدرة النووية الردعية للدولة. ففي غياب أي منها تتأثر القدرة النووية للدولة إلى حدٍّ كبير[2].

إذاً العقيدة العسكرية هي رؤية الدولة لمجموعة من الأخطار التي تواجهها وتسعى إلى احتوائها أو مواجهتها إن لزم الأمر، من خلال استخدام مفاهيم استراتيجية تحتوي على مجموعة من القيم والأسس الواجبة الاتباع. في أعقاب تفكك الاتحاد السوفيتي ظهرت حاجة ماسة إلى تحديد ملامح العقيدة العسكرية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، ففي السنوات الأولى لفترة بوريس يلتسين الرئاسية (1999–1991). احتدم الجدل بين القيادات الوريثة للاتحاد السوفيتي حول التركة السوفيتية من خلال آلية منظومة الكومنولث[3].

أولاً: العقيدة العسكرية الأولى

اعتُمدت أول عقيدة عسكرية روسية في مرحلة ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي بتاريخ 3 نوفمبر من عام 1993 وتتكون العقيدة من مقدمة وثلاثة أقسام

(1) الشيخ، نورهان (2010). طموحات روسية: قراءة في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، المجلد 45، العدد 181، ص 190.

(2) سليم، محمد السيد (2007). القدرات النووية الهندية والباكستانية، في مصطفى علوي، محرر: مخاطر وتداعيات الانتشار النووي، القاهرة: مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، ص ص 175–200.

(3) الحيالي، نزار إسماعيل، ياسين، عمار حميد (2013). قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة الدراسات الدولية، العدد 56، ص ص 1–36.

هي الأسس السياسية للعقيدة، والأسس العسكرية التقنيـة، وأخـيراً الأسـس الاقتصادية للعقيدة وسوف نسلّط الضوء على أهم ما جاء في تلـك العقيـدة العسكرية.

أ- المصادر الأساسية القائمة والمحتملة للخطر العسكري الخارجي لروسيا:

1- المطالبات الإقليمية للدول الأخرى في روسيا الاتحادية وحلفائها.

2- الحروب والصراعات المسلحة الداخلية لدول جوار روسيا.

3- محاولة التدخل في الشؤون الداخلية لروسيا الاتحادية.

4- توسع التكتلات العسكرية والتحالفات على حسـاب المصـالح العسكرية.

ب- المبادئ الأساسية لروسيا الاتحادية في مجال الأمن العسكري:

1- الحفاظ على أمن روسيا دون المساس بأمن دول أخرى.

2- الحفاظ على الاستقرار في المناطق الحدودية بـين روسـيا ودول الجوار.

3- احترام الالتزامات والمعاهدات الدولية التي تكون فيهـا روسـيا الاتحادية طرفاً.

4- عدم استخدام روسيا سلاحها النووي ضد أي دولة طـرف في معاهدة حظر الأسلحة النووية الموقعة في يوليو عام 1968.

ج- تطوير القدرات العسكرية الروسية بما يتوافق مع المرحلة الجديـدة في العلاقات الدولية[1].

ثانياً: عقيدة استعادة الدولة

عندما تولى الرئيس فلاديمير بوتين السلطة عام 2000، لم تكن روسيا أفضل حالاً فالتوسع شرقاً كان سمة من سمات استراتيجية حلـف شمـال الأطلسـي (الناتو)، وكانت هناك حروب مع العناصر الانفصالية داخل روسـيا، وأزمـة

(1) للمزيد حول العقيدة العسكرية الروسية الأولى يمكن الرجوع إلى موقع:
http://fas.org/nuke/guide/russia/doctrine/Russia-mil-doc.html#intro

اقتصادية، وسيطرة للأوليغارشية على مفاصل البلاد. كان بـوتين مـدركاً أن استعادة روسيا لمكانتها الدولية من الأمور ذات الأهمية القصوى لإدارته، وهـذا يتطلب أولاً بناء دولة قومية قادرة على حماية أمنها من التهديـدات الداخليـة والخارجية[1].

بدت تلك العقيدة في جوهرها عقيدة دفاعية هجومية تفتح المجـال أمـام استخدام السلاح النووي تحت شروط معينة من خلال التركيز على تعزيز الأمن على الحدود الجنوبية للدولة الروسية، وأعطت أهمية قصوى للأسـلحة النوويـة والتي نصت العقيدة العسكرية بشأنها على "أن الأسلحة النووية يمكن استخدامها في حالات تهديد الأمن القومي الروسي"[2].

ثالثاً: العقيدة العسكرية الروسية 2010-2020

في الخامس من شهر فبراير عام 2010 أصدر الـرئيس الروسـي ديمتـري ميدفيدف المرسوم الرئاسي بالتصديق على وثيقة العقيـدة العسـكرية لروسـيا 2010-2020. وتعتبر تلك الوثيقة امتداداً للعقيدة العسكرية الثانية الـتي سـبق الإشارة إليها، في ضوء التطورات والمستجدات الإقليمية والدوليـة لروسـيا[3]. وتتضمن الوثيقة مقدمة توضيحية للمفاهيم الأساسية الواردة في الوثيقة وثلاثـة أقسام أساسية أشار أولها إلى المخاطر والتهديدات العسكرية الحاليـة المتوقعـة لروسيا، وأشار القسم الثاني إلى السياسة العسكرية لروسيا الاتحادية في حين ركّز القسم الثالث والأخير على الدعم الاقتصادي والعسكري الـتقني لمسـتلزمات الدفاع.

إن الأسس القانونية التي تستمد منها العقيدة العسكرية الثالثة هي الدسـتور الروسي ومبادئ القانون الدولي، والمعاهدات الدولية بالإضافة إلى بعض الأطـر

(1) الحيالي، نزار. مرجع سابق، ص 29.

(2) ليفن، جيمس كوين. تطور العقيدة العسكرية الروسية وتأثيرها في القوى الغربية، موقع السياسة الدولية:
http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/5127.aspx

(3) الشيخ، نورهان. قراءة في العقيدة العسكرية الروسية، مرجع سابق، ص 190.

التي تم ذكرها في العقيدة الثانية التي سبق الإشارة إليها. وسنستعرض فيما يلي أهم ما تضمنته العقيدة العسكرية الروسية[1]:

أ- قيام حلف شمال الأطلسي بعمليات تمثل اختراقاً لقواعد القانون الدولي وأسسه، حيث يتم توظيف تلك القدرات والمهام خارج إطار الأمم المتحدة وبدون قرار من مجلس الأمن، إذ يمثل ذلك تهديداً مباشراً لروسيا الاتحادية ومصالحها وحلفائها.

ب- توسع حلف الشمال الأطلسي (الناتو) واقتراب بنيته العسكرية من حدود روسيا الاتحادية، من خلال ضم دول كانت تشكل في السابق الاتحاد السوفيتي، ما يشكل تهديداً لروسيا الاتحادية.

ج- محاولات لتغيير الهيكل الدستوري لروسيا الاتحادية بالقوة.

كذلك أشارت العقيدة العسكرية إلى مجموعة من الوسائل والآليات لمواجهة التهديدات السابقة نذكر منها:

1- استخدام الأسلحة النووية: حق روسيا الاتحادية في التأكيد على استخدام السلاح النووي لصد أي عدوان خارجي ضد روسيا أو حلفائها باستخدام السلاح النووي أو غيره من أسلحة الدمار الشامل والتأكيد على أهمية ذلك في منع اندلاع الصراعات العسكرية.

وقد برر نيقولاي باتروشيف سكرتير مجلس الأمن القومي الروسي ذلك بأنه "من خلال تحليل الوضع العسكري الاستراتيجي في العالم وآفاق تطوره حتى عام 2020 يدل على أن الساحة العالمية تشهد الانتقال من النزاعات الواسعة النطاق إلى حروب ونزاعات محدودة النطاق، هذا إلى جانب تنامي الإرهاب وإمكانية حصول الجماعات الإرهابية على مواد نووية "[2].

---

(1) تم استدعاء العقيدة العسكرية الثالثة من موقع معهد كارنيغي للسلام:
http://carnegieendowment.org/files/2010russia_military_doctrine.pdf

(2) الشيخ، نورهان. قراءة في العقيدة العسكرية الروسية، مرجع سابق، ص 192.

2- نشر قوات روسية خارج حدودها:

أعطت العقيدة العسكرية الثالثة الحق لروسيا في استخدام قواتها المسلحة خارج حدودها بهدف حماية مصالحها ومواطنيها وحلفائها، وكذلك المحافظة على السلم والأمن الدوليين في العالم بالاستناد إلى مبادئ دستورها وبنود القانون الدولي والاتفاقيات الدولية الروسية.

رابعاً: العقيدة العسكرية الروسية الرابعة

تم التوقيع على تلك الوثيقة من قبل الرئيس فلاديمير بوتين في 2014/12/26 بعد إجراء تعديلات على الوثيقة السابقة التي صدرت كما أشرنا في عهد ديمتري ميدفيدف عام 2010.

وتعتبر امتداداً للوثيقة العسكرية الثالثة، وأهم ما جاء في الوثيقة العسكرية الرابعة[1]:

أ- توسيع القدرة التنظيمية لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، واقتراب قواته من حدود روسيا الاتحادية ومنح الناتو مهام عالمية وتنفيذها وانتهاك القانون الدولي.

ب- تشكل نشاطات الشركات العسكرية الخاصة بالقرب من الحدود الروسية خطراً على أمن روسيا القومي.

ج- إنشاء ونشر منظومة الدفاع الصاروخي يقوض الاستقرار العالمي ويخل توازن القوى في مجال الصواريخ النووية، وخطر تنفيذ مفهوم الضربة العالمية.

د- إنشاء وتدريب جماعات مسلحة غير مشروعة للقيام بأنشطة داخل روسيا الاتحادية أو أراضي حلفائها.

---

(1) نص العقيدة العسكرية الرابعة:
https://www.offiziere.ch/wp-content/uploads-001/2015/08/Russia-s-2014-Military-Doctrine.pdf

وللمرة الأولى في تاريخ العقائد العسكرية الروسية، يتم إضافة بند حماية المصالح الروسية في القطب الشمالي. وكذلك بند خاص يتعلق بتطوير علاقات التحالف بين روسيا وجمهوريتي أوسيتيا الجنوبية، وأبخازيا. أما بالنسبة إلى الإجراءات التي ترى روسيا ضرورة لاتخاذها بهدف الحد من نشوب نزاعات عسكرية ولمنع احتدامها، فهي تشمل زيادة الدائرة التي تضم شركاء روسيا، بما في ذلك الأعضاء في البريكس والدول الأعضاء في كل من منظمة المعاهدة للدفاع المشترك، ورابطة دول الكومنولث المستقلة، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة شنغهاي للتعاون[1].

ما هي العوامل والدوافع التي دعت الرئيس بوتين إلى إصدار هذه العقيدة الرابعة؟

إن أهمية العقيدة العسكرية لأي دولة أنها تحدد المفهوم الأساسي لأمن تلك الدولة ومن أين سيأتي الخطر، وهي مبادئ رئيسة في السياسة العسكرية للدولة. تكمن العوامل الرئيسة التي دفعت روسيا لإصدار العقيدة العسكرية الجديدة في الخطر الذي مثله توسع حلف شمال الأطلسي (الناتو) واقترابه من حدود روسيا، وسعي بعض دول الجوار القريب إلى الاندماج مع الغرب ومحاصرة روسيا، خاصة إذا أشرنا إلى الأزمة الأوكرانية الروسية التي سنتحدث عنها لاحقاً، والرغبة الغربية في احتواء روسيا وعدم تمكنها من بلوغ مرحلة الصعود الاستراتيجي لما يمثله من أهمية في إعادة التوازنات الدولية. ولعل صانع القرار في روسيا أدرك حجم التدخلات الخارجية التي تتعرض لها موسكو والحاجة إلى إعادة بلورة العقيدة العسكرية لتتوافق مع تلك المتغيرات، إضافة إلى التبدلات التي يشهدها النظام الدولي في ضوء الأزمات الدولية ومواجهة نظام القطب الواحد، لذلك أدرجت الإدارة الروسية المصالح الوطنية للدولة الروسية في مناطق القطب الشمالي ضمن المهام التي عهد بحمايتها وتأمينها إلى القوات المسلحة الروسية في الفترة المقبلة، وهو ما لم تكن تنص عليه العقيدة العسكرية الروسية في صياغتها السابقة عام 2010.

---

(1) سبوتنيك عربية: http://arabic.sputniknews.com/military/20150205/1013324368.html

في هذا الفصل، تم تطوير مؤشرات للصعود الروسي، وتتمثل في مؤشرات اجتماعية واقتصادية ومؤشرات الحكم الرشيد والتي بيّنا من خلالها عدم تمكن روسيا من إقامة نظام سياسي رشيد إنما خطوها نحو ذلك، بالإضافة إلى تطوير مؤشر العولمة ونجاحها في تحقيق الاندماج بالعولمة.

بعد ذلك، تم تطوير المؤشرات العسكرية لروسيا، ومن خلالها تم التوصل إلى بيانات عسكرية تبين لنا تطوير قدرات روسيا بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة في العام 2000، بعد معاناتها من الضعف والوهن خلال فترة حكم بوريس يلتسين (1991-1999). وقامت روسيا بتطوير العقائد العسكرية الأربع المشار إليها سلفاً، والقدرات النووية.

في هذا الفصل تم تطوير مؤشرات الصعود الروسي من منظور مفهوم الصعود الاستراتيجي المطلق أي مقارنة الدولة مع ذاتها، أو من منظور الصعود الاستراتيجي النسبي، أي مقارنة الدولة مع غيرها والذي طوره الباحث سمير أمين، وهذا ما سيظهر في الجدول رقم 8.

جدول رقم 8

النمو الاقتصادي العالمي

السنوات	روسيا	الولايات المتحدة	آسيا والمحيط الأطلسي	العالم
1991	%5.0-	%0.1-	%4.4	%1.4
1996	%3.6-	%3.8	%4.6	%3.3
2001	%5.1	%1	%2.4	%1.8
2006	%8.2	%2.7	%5.2	%4.1
2011	%4.0	%1.6	%4	%2.8
2014	%0.6	%2.4	%3.6	%2.5

Source: World Development Indicators, World Bank.

بعدما استنتجنا في الفصل الثالث "مؤشرات الصعود الروسي" أن هناك نمواً روسياً في المؤشرات الأربعة سالفة الذكر وبالتالي هناك صعود روسي من واقع

مفهوم الصعود الاستراتيجي المطلق أي مقارنة الدول مع ذاتها. أو من منظور الصعود الاستراتيجي النسبي مقارنة الدول مع غيرها، فيتبين لنا من خلال الجدول أن النمو الاقتصادي الروسي بعد تفكك الاتحاد السوفيتي كان -5.0% وأصبح في العام 1996، -3.6%، ولكنه ارتفع ما بين عامي 2001، 2006، إذ أصبح عام 2001 حوالى 15.%، وعام 2006 حوالى 28.%، وذلك بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة كما أشرنا سابقاً وما صاحب ذلك من إصلاحات عميقة مكنت روسيا من الوصول إلى الصعود الاستراتيجي.

أما الولايات المتحدة فكان نموها الاقتصادي في العام 1991 حوالى -0.1% وبلغ عام 1996 حوالى 3.8% وانخفض في الأعوام 2001، 2006، 2011، وبالمقارنة مع روسيا باستثناء عامي 2006، و2011 انخفض النمو الاقتصادي الروسي عام 2014 حوالى 0.6% مقارنة مع الولايات المتحدة إذ بلغ في العام 2014 حوالى 2.4%. أما معدل النمو الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الأطلسي في العام 1991 فبلغ حوالى 4.4%، وفي عام 1996، 4.6%. أما معدل النمو الاقتصادي العالمي فبلغ في العام 1991 حوالى 1.4%، وفي العام 1996 3.3%، وبلغ النمو العالمي في العام 2001 حوالى 1.8% وفي العام 2006 بلغ حوالى 4.1%.

لذلك نستنتج أنه ما بين عامي 2000-2011، شهدنا صعوداً استراتيجياً روسياً من منطلق الصعود النسبي كما أشار الباحث سمير أمين، أما ما بين عامي 2011-2014 فشهدنا تباطؤاً للنمو الاقتصادي الروسي إذ بلغ حوالى 0.6% مقارنة مع النمو الاقتصادي الأمريكي الذي بلغ حوالى 2.4%، أما نمو آسيا والمحيط الأطلسي فبلغ في العام 2014 حوالى 3.6% والنمو العالمي بلغ 2.5%. إذا تباطؤ النمو الاقتصادي الروسي يعود لأسباب عديدة منها الحصار الاقتصادي المفروض على روسيا من الغرب، وانخفاض أسعار النفط وسوف نأتي إلى شرح ذلك لاحقاً.

من خلال ذلك، يمكننا الاستنتاج أن الصعود الروسي في العلاقات الدولية، لم يستطع تأسيس نظام سياسي قائم على أسس هيكلية ثابتة، مثلما حدث مع

الصعود الألماني في القرن التاسع عشر في عهد بسمارك، الذي كان يتضمن شبكة معقدة من التحالفات معتمدة على القوة الألمانية وعلى المهارة الدبلوماسية لبسمارك و لم يكن النظام يستند على أسس هيكلية ثابتة[1]. وهو الذي أدى بالمحصلة إلى انهيار نظام الأحلاف الذي وضعه بسمارك بمجرد خروجه من السلطة. بعكس الصعود السلمي لجمهورية الصين الشعبية الذي كان صعوداً استراتيجياً قائماً على أسس هيكلية ثابتة وإنشاء مؤسسات الدولة بقواعد نظامية. ويمكن مقارنة الصعود الروسي مع ما حصل في القرن التاسع عشر عندما تزايدت معدلات النمو الصناعي للولايات المتحدة وألمانيا إلى الحد الذي أدى إلى فقدان بريطانيا مركزها كأكبر دولة صناعية في العالم، فبينما كانت بريطانيا تمثل 31.8% من الإنتاج الصناعي العالمي، عام 1870م، مقابل 23.3% للولايات المتحدة، 13.2% لألمانيا، تغيرت تلك النسب عام 1913م إلى 35.8% للولايات المتحدة، 15.7% لألمانيا، 14% لبريطانيا؛ معنى ذلك أن الإنتاج الصناعي في الولايات المتحدة وألمانيا قد تقدم على مثيله في بريطانيا. ولكن التفوق الأمريكي لم يؤدِ إلى تنافس أمريكي بريطاني، طبقاً لنظرية تحول القوة لأن الولايات المتحدة لم تتحدَ بريطانيا، بينما لم تكن ألمانيا كذلك[2]. وانعكس تحول القوة لصالح الولايات المتحدة وألمانيا إلى تحول السياسة الدولية من سياسة أوروبية إلى سياسة عالمية وكذلك أدى الصعود الروسي إلى تحولات في النظام العالمي وشكل البنيان الدولي فيه. لكن الصعود الروسي لم يؤدِ إلى تحدي القوة المسيطرة في النظام الدولي.

لذا يمكننا القول إن الصعود الروسي يواجه تحديات ومعضلات للصعود سوف نشرحها لاحقاً في الفصل الرابع، وبالتالي فإن الصعود الروسي لن يعطي روسيا في المستقبل القريب المكانة الحاكمة أو المسيطرة في العلاقات الدولية، فهو صعود غير نهائي لم يصل إلى المرحلة النهائية، وقد يواجه معضلات وعقبات قد تحول دون إمكانية تبوُّئها مكانة الدولة القائدة في العلاقات الدولية.

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 182.

(2) سليم، محمد السيد. مرجع سابق، ص 218.

الفصل الرابع

أسباب الصعود ومعضلاته

تمهيد

يهتم هذا الفصل بالتطرق إلى أسباب الصعود ومعضلاته، إذ يتناول المبحث الأول أسباب الصعود الروسي، أما المبحث الثاني فيتناول معضلات الصعود. وقسمنا تلك المعضلات إلى معضلات داخلية ومعضلات خارجية. تم تطوير مؤشرات للصعود الاستراتيجي للدول، من خلال الإطار النظري للأطروحة، وتم استنتاج أن روسيا الاتحادية انتقلت من مرحلة الانهيار والضعف، كما أشرنا في الفصل الثاني من هذه الأطروحة، إلى مرحلة الصعود المتتالي في الفصل الثالث لهذه الأطروحة في جميع النواحي المشار إليها، وهو صعود قابل للانتكاس وأيضاً يعتبر صعوداً غير نهائي لكنه يساهم في تأكيد مكانة روسيا ما بين القوى الكبرى في النسق الدولي، ويبدأ من مرحلة تسلم فلاديمير بوتين السلطة في عام 2000م.

أسباب الصعود

سوف نتناول في هذا المبحث ثلاثة عناصر ساهمت في عملية الصعود الاستراتيجي لروسيا وهي أولاً شخصية القائد السياسي، وثانياً ارتفاع أسعار النفط، وثالثاً التطور العسكري الروسي.

أولاً: شخصية القائد السياسي

كما هو متعارف عليه في العلاقات الدولية فإن شخصية القائد السياسي تؤدي دوراً محورياً في بناء الدولة وقد تكون عامل إضعاف للدولة. وتؤثر نوعية القادة السياسيين في الدول الكبرى في مجريات السياسة الدولية، فقد ارتبط الاستقرار في أوروبا بعد مؤتمر فيينا عقب هزيمة نابليون بونبارت سنة 1815 بشخصية المستشار النمساوي مترنيخ، وكما تأثرت عمليات التحول نحو الحرب العالمية الأولى بشخصية الإمبراطور الألماني غليوم الثاني، وتأثرت عمليات نهاية الحرب الباردة بشخصية الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف[1].

لذا سوف نرى إلى أي حدّ ساهمت شخصية القائد السياسي في تحقيق الاستقرار وحالة الصعود الاستراتيجي في روسيا؟

وُلِد فلاديمير بوتين في مدينة لينينغراد (سان بطرسبرغ حالياً)، في 17 أكتوبر 1952، وفي أواخر السبعينيات وبداية الثمانينيات درس بوتين في مدرسة جهاز أمن الدولة (KGB) في موسكو، وتم إرساله عام 1984 إلى معهد أندروبوف

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 13.

حيث تدرب لرحلته إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية (ألمانيا الشرقية)، وتم تعيينه للعمل في مكتب الاستخبارات المحلية في دريسدن الألمانية في الفترة بين 1985-1990[1].

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، استدعي بوتين عام 1997 إلى موسكو، حيث عُين نائب مدير شؤون الدولة للعلاقات الاقتصادية الخارجية، ومن ثم انتقل للعمل في ديوان رئيس الدولة، وفي يونيو من عام 1998 عُيّن رئيساً لدائرة الأمن الفدرالية (المخابرات الروسية) بموجب مرسوم خاص صدر عن رئيس الدولة آنذاك بوريس يلتسين[2].

بعد ذلك في عام 1999 عينه يلتسين رئيساً للحكومة، وعندما استقال بوريس يلتسين أصبح فلاديمير بوتين رئيساً بالوكالة، وأجريت انتخابات رئاسية فاز بها بوتين مرتين، لتمتد رئاسته بين عامي (2000-2008)، استطاع خلالها أن يعيد تأسيس الدولة الروسية على أسس ومنهج واضح كما أسلفنا في الفصل الثاني، من خلال قضائه على الأوليغارشية، وبناء دولة القانون، وتوطيد مؤسسات الدولة، وهو ذو خلفية عسكرية، يفهم الدولة الروسية من الداخل. وكما هو ثابت في التاريخ فإن شخصية القائد السياسي، تستطيع أن تكون عامل بناء للدولة، أو عامل انهيار لها. كما فعل بوريس يلتسين ونظامه في تدمير روسيا وتفكيكها في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي لذلك ساهمت شخصية القائد السياسي (بوتين)، في خطط مدروسة وممنهجة في تحقيق الاستقرار وصعود روسيا الاستراتيجي.

ثانياً: ارتفاع أسعار النفط

يعتبر النفط المدخول الرئيسي في الاقتصاد الروسي، وقد استفاد الاقتصاد الروسي من ارتفاع أسعار النفط فبينما كان سعر برميل النفط عام 2004 (45) دولاراً أمريكياً، ارتفع في العام 2005 إلى (78) دولاراً، قبل أن يقفز قفزة نوعية

(1) حسين، أحمد. مرجع سابق، ص 235.

(2) الأمارة، لمى. مرجع سابق، ص 166.

عام 2007 متجاوزاً (108) دولارات ويتابع صعوده في العام 2008 ويبلغ (151) دولاراً.

هذه الفوائض النفطية أدت إلى قيام روسيا بتحقيق خطوات اقتصادية مدروسة للاستفادة من تلك الفوائض وساهمت في إعادة الاقتصاد الروسي وتحقيق العديد من الإنجازات.

جدول رقم 9

أسعار النفط

السنوات	سعر النفط (الدولار الأمريكي)
2004	45
2005	67
2006	78
2007	108
2008	151

Source: U.S Energy Information Administration.

ثالثاً: التطور في المجال العسكري

أدى التطور الذي شهدته المؤسسة العسكرية خلال تولي فلاديمير بوتين السلطة، إلى نقلة نوعية في المجال العسكري الروسي، فقد كانت صادرات روسيا من الأسلحة عام 1999 حوالى 3.4 مليارات دولار بينما بلغت في عام 2007 حوالى 7.5 مليارات دولار، أما في عام 2011 فبلغت صادرات روسيا من الأسلحة حوالى 11 مليار دولار. وبلغت نسبة حجم صادرات روسيا للاسلحة خلال فترة (2010-2014) حوالى 27% واحتلت المركز الثاني عالمياً على صعيد بيع الأسلحة[1]. حيث أدى ذلك إلى إعادة الاعتبار للدور الروسي من ناحية القوة العسكرية، واستطاعت روسيا أن تطور عقيدة عسكرية تناسب مرحلة التطور الذي شهدته بتولي فلاديمير بوتين الرئاسة، الذي مكن القوات المسلحة

(1) معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، مرجع سابق، ص ص 385، 391.

الروسية من إعادة ترتيب صفوفها وزيادة حجم الإنفاق العسكري الذي بلغ عام 2000 حوالى 58,810 مليار دولار، بينما وصل في العام 2013 حوالى 66,073 مليار دولار.

المبحث الثاني

معضلات الصعود

سوف نتناول في هذا المبحث معضلات الصعود الاستراتيجي الروسي حيث مرت الدولة الروسية بأزمة شاملة بنيوية عقب تفكك الاتحاد السوفيتي. فعلى الرغم من أن روسيا ورثت مركز الاتحاد السوفيتي إلا أنها واجهت معضلات صعودها الاستراتيجي، لذلك سوف نقسم المعضلات إلى داخلية وأخرى خارجية.

أولاً: المعضلات الداخلية

1- المعضلة الاقتصادية

من أهم المعضلات الداخلية التي تواجه الصعود الروسي، هي المعضلات الاقتصادية، رغم الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي حققتها روسيا منذ عام 2000[1]. ولعل من أبرز تلك المعضلات الاقتصادية اعتماد الاقتصاد الروسي بشكل رئيسي على قطاع النفط، كسلعة تصديرية وعدم وجود تنوع في المصادر الأساسية في الدخل. ورأينا كيف تأثر الاقتصاد الروسي عندما هبطت أسعار النفط إلى ما دون الأربعين دولاراً للبرميل عام 2015، وانعكس ذلك سلباً على أداء النمو الاقتصادي الروسي كما أشرنا سابقاً بأن نمو الاقتصادي الروسي بلغ عام 2014، 0.6% وهذا التباطؤ في النمو الاقتصادي يؤدي إلى معضلة أساسية في الصعود الروسي خاصة مع النمو العالمي الذي يشهد تقدماً في المجال الاقتصادي.

---

(1) مجدان، محمد (2015). سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث عن دور عالمي مؤثر، بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، ص 57.

2- المعضلة السكانية

تحظى هذه المعضلة باهتمام واسع لدى القيادة الروسية، لما تمثله من أهمية ذات تأثير متعدد الأبعاد في جميع نواحي القدرات الروسية وإمكانية تأثيرها على عملية صعودها الاستراتيجي، فالتراجع في عدد السكان أصبح يشكل تهديداً للأمن القومي الروسي.

ففي أول خطاب له بعد أسبوعين من توليه الرئاسة رسمياً في مارس من عام 2000 صرحّ فلاديمير بوتين: "أن عدد سكان روسيا يتناقص بمعدل 750 ألف سنوياً، وهناك احتمال أنه في المدى البعيد سيكون عدد سكان روسيا أقل بمقدار 22 مليون نسمة. ولو استمر هذا الانخفاض وبالمعدلات نفسها فسيكون هناك تهديد لبقاء الدولة الروسية نفسها"[1].

ويأتي انخفاض عدد السكان في روسيا، نتيجة عبء الرأسمالية خلال الفترة الانتقالية في مرحلة ما بعد الاتحاد السوفيتي، وتدني الخدمات الصحية والاجتماعية، وارتفاع الأسعار وتدني الأجور بسبب تراجع الدولة عن توفير تلك الخدمات الأساسية، وما رافق ذلك من عملية التحول الاقتصادي في عهد بوريس يلتسين (1991-1999)، أما تداعيات تلك المعضلة الأساسية في الدولة الروسية في المدين المتوسط والطويل فإنها ستتعدى مستقبل روسيا ذاتها لتتفاعل مع التوازنات الدولية، حيث سينعكس ذلك على القوات المسلحة وأفرادها، وعلى نقص الأيدي العاملة الروسية. وهذا التراجع هو مؤشر على طبيعة الخدمات في روسيا، ومدى قدرتها على دعم السياسة الخارجية لروسيا ما يؤثر في مكانة روسيا الدولية.

3- المعضلة الأمنية

تواجه روسيا معضلات أمنية كثيرة لعل أبرزها الحركات الانفصالية الإرهابية التي تهدف من خلال زعزعة الأمن والاستقرار إلى استقلال الجمهوريات المكونة لروسيا الاتحادية. فمن خلال ضعف السلطة المركزية إبان الفترة الانتقالية لروسيا ما بعد الاتحاد السوفيتي، سعت تلك الحركات إلى

(1) دياب، أحمد. مرجع سابق، ص 100.

الحصول على المزيد من السلطات المستقلة عن موسكو وأبرزها محاولة الشيشان الانفصال عن السلطة المركزية. ودشنت تلك المرحلة الحروب بين السلطة المركزية (موسكو) وبين الحركات الانفصالية. وامتدت الحركات الإرهابية لتضرب العاصمة موسكو وغيرها من المدن التي وصلها الإرهاب.

ثانياً: المعضلات الخارجية

1- المعضلات الخارجية التي تواجه روسيا مع دول الجوار القريب تلك الدول التي تشكل عمق روسيا التاريخي والاستراتيجي منذ زمن الإمبراطورية الروسية والاتحاد السوفيتي السابق، ومحاولة تلك الدول التقارب والتكامل مع الولايات المتحدة والدول الغربية لمحاصرة روسيا. ولعل مشروع الدرع الصاروخي أكبر دليل لمحاولة الولايات المتحدة احتواء روسيا، من خلال نشر عشرة صواريخ اعتراضية في بولندا بحلول عام 2013. وقد اعتبرت روسيا ذلك تهديداً مباشراً لأمنها القومي[1]. وتهديداً لمصالحها خاصة مع وجود أقليات روسية في تلك الدول مثل جورجيا وأوكرانيا وغيرهما وسوف نتعرض لذلك بالتفصيل في الفصل الخامس.

2- توسع حلف شمال الأطلسي ليضم دول الجوار القريب، واقترابه من حدود روسيا الاتحادية. إذ عبّرت روسيا من خلال العقائد العسكرية التي سبق الإشارة إليها، أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) هو الخطر الأساسي الذي تتعرض له روسيا، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن وجود حلف شمال الأطلسي كان مرتبطاً بفترة الحرب الباردة، وقيام الغرب بتهديد حلفاء روسيا التقليديين مثل صربيا أقوى حليف تاريخي لروسيا في البلقان بحكم التراث السلافي المشترك، خاصة اذا أخذنا بعين الاعتبار أن روسيا القيصرية دخلت الحرب العالمية الأولى من أجل صربيا الحليف التقليدي لروسيا، ودعم الدول الغربية لاستقلال كوسوفو.

(1) الشيخ، نورهان (2009). روسيا: محاولة استعادة الفرص الضائعة في "الجوار القريب"، مجلة السياسة الدولية، العدد 178، ص 105.

الفصل الخامس

تأثير الصعود الاستراتيجي الروسي على عناصر التوازنات الدولية

تمهيد

يتناول هذا الفصل أربعة مباحث هي: المبحث الأول ويتطرق إلى تأثير الصعود الروسي على الوحدات الدولية. ويدور المبحث الثاني حول معرفة أثر الصعود الروسي في البنيان الدولي، وأثر الرفض الروسي للبنيان الدولي الراهن. أما المبحث الثالث فيتناول تأثير الصعود الروسي على المؤسسات الدولية من خلال مطلبين، الأول ينظر إلى تأثيرها على المؤسسية التنظيمية، بينما يتناول المطلب الثاني تأثير الصعود الروسي على المؤسسية القانونية. أما المبحث الرابع والأخير فيستعرض أثر الصعود الروسي على العمليات الدولية وينقسم إلى مطلبين هما: عمليات التكامل الدولي، وعمليات الصراع الدولي.

المبحث الأول

أثر الصعود الروسي على الوحدات الدولية

يتناول هذا المبحث أثر الصعود الروسي على ظهور أو اختفاء أو تغيير هوية بعض الوحدات الدولية، ويقصد بالوحدات الدولية القوى الفاعلة التي تقوم بأدوار معينة داخل النسق الدولي، أي القوى الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي نتيجة صعود أو هبوط الدول الكبرى أو القوى التي اختفت نتيجة لذلك[1].

يساعد ذلك في فهم ماهية القوى الجديدة التي ظهرت على المسرح الدولي، خاصة أن كل مرحلة تاريخية معينة تشهد ظهور وهبوط مجموعات معينة من الوحدات الدولية[2]، كما حدث عندما انهارت الإمبراطوريتان العثمانية والنمساوية - المجرية بعد الحرب العالمية الأولى وتفككهما إلى وحدات دولية جديدة، مثل بولندا، وتشيكوسلوفاكيا، ومملكة الصرب والكروات والسلوفيين. بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، ظهرت لدينا وحدات دولية جديدة نتيجة هذا التفكك، وهي خمس عشرة وحدة دولية، وأصبح لدينا فاعل جديد في العلاقات الدولية يتمثل في صعود قوى كبرى جديدة هي روسيا الاتحادية، كما أن خلق الوحدات الدولية الجديدة يساهم في زيادة احتمالات الحرب أو السلام في النسق الدولي، مثلما أحدث تفكك الاتحاد السوفيتي السابق تفجير النزاعات المسلحة ضمن فضاء الاتحاد السوفيتي السابق، وللدلالة على ذلك (نزاع ناغورنو قره باخ بين أرمينيا وأذربيجان)، والنزاع حول شبه جزيرة القرم بين روسيا وأوكرانيا.

---

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 12.

(2) سليم، محمد السيد. مرجع سابق، ص 14.

وقد أدى صعود روسيا إلى نشأة وحدات دولية جديدة لا تأخذ شكل الدولة Non -State actor تمثلت في المؤسسات والتحالفات التي تبلورت وتعاظمت نتيجة الصعود الروسي وتركت أثراً مهماً في التوازنات الدولية، فقد أدى الصعود الروسي إلى تقوية ودعم دور رابطة الدول المستقلة، بعد أن كان متوقعاً أن ينتهي دورها في خلال سنوات قليلة من إنشائها، كما نشأت منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومجموعة البريكس. وبدون الصعود الروسي كان من الصعب تصور وجود تلك الوحدات الدولية. ولما كانت تلك الوحدات تأخذ شكل المؤسسات الجماعية فإننا سنوضح دورها في المبحث الثالث من هذا الفصل.

المبحث الثاني

أثر الصعود الروسي على البنيان الدولي

لقد أدى الصعود الروسي إلى تحول تدريجي في البنيان الدولي باتجاه القطبية الثنائية، وهو اتجاه أعلنته روسيا منذ وصول بوتين إلى السلطة، وأكده ميدفيدف في المبدأ الذي أشرنا إليه سابقاً، وتوافقت فيه روسيا مع الصين. كما جاء هذا الاتجاه نتيجة سياسة الولايات المتحدة الأمريكية التي هدفت إلى احتواء الصعود الروسي – الصيني. وبالتالي تبلور محوران جديدان شكّلا العمود الفقري للقطبية الثنائية.

المحور الأول هو المحور الروسي – الصيني بالاشتراك مع بعض دول الكومنولث. وقد أخذ ذلك المحور شكلين هما: الاتفاقات الاقتصادية الأمنية الروسية الصينية الثنائية، بالإضافة إلى الاتفاقات الجماعية التي دخلتها روسيا والصين والدول الحليفة لهما. وسنشرح الشكل الأول ونؤجل عرض الشكل الثاني للمبحث الثالث.

تعتبر العلاقات الصينية – الروسية إحدى أهم العلاقات الثنائية على مستوى النظام الدولي، وذلك لما للدولتين من أهمية كبرى، فكلتاهما عضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ويملكان حق النقض، وهما عضوان في النادي النووي. ومع تفكك الاتحاد السوفيتي، وبروز روسيا الاتحادية كوحدة دولية جديدة في العلاقات الدولية، بدأت الشراكة الاستراتيجية بين روسيا والصين، منذ زيارة الرئيس بوريس يلتسين إلى بكين في إبريل 1996، مع تحول السياسة الخارجية الروسية من الأوروأطلنطية إلى الأوراسية الجديدة التي سبقت الإشارة إليها.

وسوف نتناول الاتفاقات الثنائية بين روسيا والصين مع تولي فلاديمير بوتين السلطة عام 2000. أبرمت معاهدة حسن الجوار والتعاون الودّي بين جمهورية

الصين الشعبية والاتحاد الروسي في يوليو 2001 وحَددت بنود المعاهدة المعمول بها لعشرين عاماً الخطوط العريضة لما يمكن تسميته نظام أمن تعاوني، يحدد القواعد الملزمة للتفاعلات التنافسية في كثير من الأحيان، وقد تعهد الجانبان بما يلي: 1) عدم اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة أو اتخاذ الوسائل الاقتصادية وغيرها لممارسة الضغط ضد الآخر وحل خلافاتهما سلمياً في كل الأوقات، 2) احترام خيار كل بلد في مجال التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، 3) بذل الجهود الدؤوبة لضمان السلام عبر حدودهما الطويلة، 4) اعتماد تدابير بناء الثقة العسكرية، وتخفيض القوات في المناطق الحدودية، 5) الامتناع عن الانضمام إلى تحالفات مع أطراف ثالثة من شأنها أن تعرض سيادة الطرف الآخر للخطر، 6) إجراء اتصالات ومشاورات عاجلة تهدف إلى القضاء على التهديدات في الحالات التي يرى أحد طرفي المعاهدة أن السلام يتعرض للتهديد أو التقويض، أو أن مصالحه الأمنية معنية بالأمر، أو حين يواجه خطر العدوان[1].

وقد وقع وزيرا خارجية الصين وروسيا اتفاقية تكميلية بشأن الحدود الشرقية في أكتوبر عام 2004 ووردت إشارة إلى التعاون الاقتصادي[2].

في العام 2005 صدر بيان مشترك صيني روسي حول النظام الدولي للقرن الحادي والعشرين، وأشار إلى أن عملية بناء نظام دولي جديد ستكون معقدة وطويلة خاصة في ظل مظاهر اختلال التوازن والصراع. وتطرق البيان المشترك إلى أن العلاقة الثنائية الروسية الصينية، نموذج للعلاقة بين القوى الكبرى. ودعت الدولتان دول العالم للدخول في حوار شامل حول مسألة النظام الدولي، لأن مستقبل العالم وتقدم الأمم يعتمد على نتائج هذا الحوار. ولخصت العناصر المهمة للنظام الدولي الجديد المواقف الروسية والصينية المشتركة ومنها: الحفاظ على السيادة، التأكيد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الدول

(1) نادكارني، فيديا (2014). الشراكات الاستراتيجية في آسيا توازنات بلا تحالفات. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 105.

(2) نادكارني، فيديا. مرجع سابق، ص 110.

في اختيار مساراتها الاقتصادية والتنموية، ونبذ المواجهة والانحياز، الدعوة إلى الحوار برعاية الأمم المتحدة[1].

في 21 مايو عام 2014 وبحضور رئيسي البلدين، وقعت شركة "غازبروم" الروسية للغاز مع شركة النفط والغاز الوطنية الصينية صفقة غاز ضخمة وغير مسبوقة في تاريخ الطاقة، بقيمة 400 مليار دولار، بموجب هذه الصفقة تورّد روسيا 38 مليار متر مكعب من الغاز سنوياً للصين لمدة ثلاثين عاماً، وسيتم نقل الغاز عبر خط أنابيب جديد يربط حقول الغاز في سيبيريا بمراكز الاستهلاك الرئيسية في الصين قرب الساحل[2].

تلك الصفقة ستتيح للصين المستهلك الأبرز للطاقة في العالم، مصدراً جديداً ومستقراً للغاز الطبيعي. أما روسيا صاحبة أكبر احتياطي من الغاز الطبيعي، فستضمن لها سوقاً ضخماً من شأنه التقليل من مخاطر الاعتماد الروسي على تصدير الغاز إلى الأسواق الأوروبية.

وبذلك انتقلت العلاقات الثنائية بين روسيا والصين من علاقة بناءة إلى علاقة ذات شراكة استراتيجية، خاصة بعد أن تطابقت وجهات النظر الروسية والصينية إزاء النظام الدولي، والرؤية المشتركة لبناء عالم متعدد الأقطاب، ورفضهما لهيمنة القطب الواحد في النظام العالمي.

أما المحور الثاني فهو المحور الأمريكي - الياباني - الهندي بالاشتراك مع بعض الدول الحليفة في آسيا والمحيط الهادئ، ويسمى "محور الديمقراطيات". وسنشرح الاتفاقات الثنائية بين الولايات المتحدة وهذه الدول.

بدأت العلاقات الهندية - الأمريكية، في التقارب بالمصالح منذ نهاية الحرب الباردة، بعد أن كانت المصالح الهندية الأمريكية متباعدة خلال تلك الحرب، وشهد عام 2000 زيارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى الهند، وأكد خلال

(1) للمزيد حول البيان المشترك بين روسيا والصين انظر:
http://www.china.org.cn/english/2005/Jul/133778.htm

(2) قنديل، أحمد (2014). صفقة العصر: روسيا والصين تغير قواعد اللعبة الكبرى، القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، ص 1.

الزيارة أن الهند والولايات المتحدة حليفان طبيعيان. وزار رئيس الوزراء الهندي فاجباي الولايات المتحدة عام 2000 وشدد على التشابه بين الهند والولايات المتحدة في مجال الديمقراطية، وعلى التعاون الأمريكي – الهندي في مجال مكافحة الإرهاب، وفي شهر نوفمبر من عام 2010 زار الرئيس الأمريكي باراك أوباما الهند، وصرّح: "أن الهند شريك استراتيجي طبيعي للولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين". وأن على الولايات المتحدة التعاون مع الهند في عدة قضايا مهمة تتراوح بين التصدي للإرهاب، ودعم السلام والاستقرار في آسيا، وقد شهدت تلك الزيارة توثيقاً للتحالف الهندي – الأمريكي تمثل في دعم الولايات المتحدة لعضوية الهند في مجلس الأمن كعضو دائم العضوية[1].

ولعل أبرز اتفاقية وقعت بين الهند والولايات المتحدة هي اتفاقية التعاون النووي المدني الأمريكي الهندي التي وقعت في يوليو من عام 2008، وتنص على إمداد الهند بالتكنولوجيا النووية لأغراض مدنية، وسيتيح الاتفاق للهند فرصة الحصول على التقنية والوقود النووي الأمريكي لتشغيل مفاعلاتها النووية المدنية[2].

وبالانتقال إلى علاقات الولايات المتحدة واليابان، تعد اليابان الركيزة الأساسية في الاستراتيجية الأمريكية في آسيا وقد ازدادت أهميتها، وتزداد لعدة أسباب منها: انتقال مركز الثقل الاقتصادي الاستراتيجي في العالم إلى المحيط الهادئ، وما رافق ذلك من بروز اليابان كإحدى القوى الإقليمية الرئيسية في المنطقة[3].

لقد وقعت اليابان والولايات المتحدة معاهدة التعاون المشترك والأمن في العام 1960، ونصت على التحالف العسكري بين الولايات المتحدة واليابان،

(1) سليم، محمد السيد. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مرجع سابق، ص 50.
(2) وكالة الأنباء الكويتية كونا: اتفاق التعاون النووي المدني بين الولايات المتحدة والهند:
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1926893
(3) حتي، ناصيف (1987). القوى الخمس الكبرى والوطن العربي، دراسة مستقبلية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 168.

وعلى احتفاظ الولايات المتحدة بقواعد عسكرية في اليابان لمدة عشر سنوات واحتفاظ اليابان بقوة دفاعية في أراضيها[1].

في ديسمبر 2005 أعلنت اليابان، أن الصين تشكل تهديداً لأمن اليابان نتيجة تزايد إنفاقها العسكري، ثم أعلنت عن إنشاء حائط للصواريخ بالتعاون مع الولايات المتحدة[2].

لذ نشأ محوران أساسيان في أوراسيا، تسعى الولايات المتحدة من خلال المحور الثاني المشار إليه، إلى منع عودة روسيا إلى الصعود الاستراتيجي، وتسعى إلى احتواء ذلك الصعود، وتعمل على التوسع في المناطق الاستراتيجية التي تربط روسيا بدول الجوار القريب، إما من خلال السعي لضمها إلى حلف شمال الأطلسي وإما من خلال إقامة علاقة استراتيجية معها.

الرفض الروسي للبنيان الدولي الراهن

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 تحول البنيان الدولي إلى بنيان أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة، واستكمل هذا التحول بعد حرب تحرير دولة الكويت، وبدأت معها معالم النظام العالمي الجديد الذي استطاعت فيه الولايات المتحدة أن تبشر بخصائص أمريكية لهذا النظام(*).

في العام 2007 بدأت روسيا الاتحادية في تحدي القطب الأوحد، وأعلنت رفضها لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وبدأت ملامح هذا الرفض في البروز في خطاب فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونيخ للأمن في فبراير من 2007، بعد أن قامت الولايات المتحدة بإجراءات أحادية الجانب في ما يسمى حربها ضد الإرهاب وأبدت عدم رغبة بالتكامل مع روسيا في هذه القضية.

(1) سليم، محمد السيد. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مرجع سابق، ص 49.
(2) سليم، محمد السيد. المرجع نفسه، ص 50.
(*) للمزيد حول تباشير الولايات المتحدة للنظام العالمي الجديد بالرجوع إلى نظرية فرانسيس فوكوياما حول نهاية التاريخ:
Fukuyama, Francis (1992). The End of History and the Last Man. Free Press, USA.

ذكر بوتين في خطابه "أما العالم الأحادي القطب الذي جرى عرضه بعد الحرب الباردة فلم يصبح حقيقة واقعة أيضاً، إن تاريخ البشرية يعرف بطبيعة الحال فترات الأحادية القطب والسعي نحو فرض الهيمنة والسيادة العالمية ومهما كان الشكل الذي يزينون به مثل هذا المصطلح إلا أنه يعني شيئاً واحداً وهو مركز واحد للسلطة ومركز واحد للقوة، وهذا أمر مهلك ليس فقط لكل من يوجد في إطار هذه المنظومة بل لصاحب الحقوق السيادية"[1].

مع صعود روسيا والقوى الأخرى الصاعدة الرافضة لنظام القطب الأوحد، أصبحت تلك القوى موازنة للولايات المتحدة، وهذا ما يعني عملياً أننا أمام نظام دولي غير أحادي.

وتشير الباحثة كارمن أبو الخير[2] إلى مسار التحولات والتبدلات في النظام الدولي، إذ توصلت إلى أن العالم يمر بمراحل انتقالية ولكن معالم هذا النظام لم تتضح بعد، إلا أنه يتميز بعدد كبير من الفاعلين، وترتبط تلك الفترة بقدر كبير من الفوضى الدولية. أما في ما يتعلق بتداعيات الصعود الروسي فتشير إلى أن روسيا ليست مثل أي دولة أوروبية، فهي قوة رئيسية على الساحة الأوروبية، ومن غير الممكن تجاهل دورها، يضاف إلى ذلك أنها تشعر بالغبن ولديها رغبة في استعادة مكانتها الدولية المفقودة.

ولكن هناك من يرى أن الولايات المتحدة لا تزال هي القطب المهيمن على النظام العالمي الجديد، وأن العالم لايزال يعيش آفاق العصر الأمريكي الذي سيستمر حسب الباحثة لخمسة عقود تقريباً. وأن القوى الكبرى في النظام الدولي، روسيا والصين والاتحاد الأوروبي، ستعمل على إبطاء توجهات

---

(1) خطاب الرئيس بوتين في مؤتمر ميونخ للأمن. تم الاستدعاء من موقع الكرملين: http://archive.kremlin.ru/eng/speeches/2 007/02/10

(2) أبو الخير، كارمن (2011). عالم بلا أقطاب: الحقائق الاستراتيجية الجديدة في النظام الدولي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 185، ص ص 159-166.

القطب الرئيسي "الولايات المتحدة"، والسعي في أحيان أخرى إلى مقايضته تحقيقاً لبعض المصالح[1]. وهناك من يرى أن الأزمة المالية العالمية قد أثرت بصورة واضحة في مكانة الولايات المتحدة ووضعها القيادي في العالم، لا سيما أنها تعاني مشكلات اقتصادية هيكلية[2].

في ظل نظام دولي متوازن، يفترض بالدول الكبرى اتباع استراتيجيات دفاعية في إدارة الأزمات الدولية، كما فعلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إزاء الاستراتيجية الدفاعية تجاه أزمة الصواريخ الكوبية. ولكن عندما لا يكون النظام الدولي متوازناً، كما حدث بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، وتفرد الولايات المتحدة في النظام الدولي، كقطب أوحد واتباعها استراتيجيات هجومية في إدارة الأزمات الدولية، فستكون النتيجة مشابهة لما أقدمت عليه الولايات المتحدة من انتهاك للسيادة في يوغوسلافيا السابقة، ومحاولة فرض قرارها من دون غطاء شرعي نابع من المؤسسات الدولية (الأمم المتحدة)، ودعمها انفصال إقليم كوسوفو عن صربيا في تحد للسيادة الصربية التي تعتبر حليفة روسيا التقليدية.

وبالاستناد لما تم عرضه في هذا المبحث، يمكن الوصول إلى نتيجة مفادها أن الصعود الاستراتيجي للدول يحدد شكل القطبية الدولية والتوازنات الدولية القادمة.

إن التراجع الأمريكي في النظام الدولي، وصعود القوى الكبرى الأخرى مثل روسيا والصين وغيرهما فرض تغيرات هامة في النسق الدولي، وهذه التحولات ستفضي إلى تحول القطبية الدولية إلى ثنائية جديدة ليست كالثنائية السابقة في مرحلة (1945-1989) حيث كان الصراع أيديولوجياً بين الشرق والغرب، بل ثنائية جديدة يكون أحد قطبيها الصين وروسيا من جهة والقطب

---

(1) السويدي، جمال (2014). آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ص 44.

(2) المراغي، عالية (2014). النتائج السياسية للأزمة المالية العالمية 2008 (رسالة ماجستير غير منشورة)، الكويت: جامعة الكويت، ص 155.

الآخر الولايات المتحدة وأوروبا. وستكون هذه الثنائية القطبية لتحقيق التوازن بين القوى العالمية، بحيث سيشكل صعود روسيا عامل توازن في النظام الدولي الجديد.

المبحث الثالث

أثر الصعود الروسي على المؤسسات الدولية

يهتم هذا المبحث بتعرف أثر الصعود الاستراتيجي الروسي على المؤسسات الدولية، وذلك من خلال المطلب الأول الذي ينظر إلى تأثيرها على المؤسسية التنظيمية، ويتناول المطلب الثاني تأثير ذلك الصعود على المؤسسية القانونية.

المطلب الأول: المؤسسية التنظيمية

المقصود بالمؤسسية التنظيمية التنظيمات الدولية الكائنة في السياسة الدولية. والتنظيم الدولي هو هيئة قانونية تنشئها مجموعة من الوحدات الدولية التي تعيش في أقاليم جغرافية متباينة في إطار اتفاقية دولية تنشئ تنظيماً له إرادة مستقلة وأجهزة دائمة[1].

وبذلك، يتمتع التنظيم الدولي بالشخصية القانونية الدولية المستقلة المعبرة عن إرادات أعضائها، وتتمثل تلك الشخصية في إصدار التنظيم قرارات بالأغلبية الملزمة لجميع الأعضاء، ويتميز التنظيم الدولي بوجود أمانة عامة دائمة له، ومقر دائم للتنظيم الدولي.

وننتقل الآن إلى الدور الروسي في بناء المؤسسات التنظيمية في العلاقات الدولية، وسنتناول ذلك من خلال الدور الروسي في إنشاء منظمة شنغهاي للتعاون، والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومجموعة البريكس.

---

(1) سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 255.

أولاً: منظمة شنغهاي للتعاون

بدأت الصين وروسيا العمل على توطيد العلاقة فيما بين البلدين برغبة نابعة في مواجهة سياسات الهيمنة التي تتبعها الولايات المتحدة في النظام الدولي.

كما أشرنا سابقاً بدأت العلاقة الاستراتيجية بين روسيا والصين في زيارة يلتسين إلى بكين عام 1996. ولا بد هنا من الإشارة إلى بعض النقاط بشأن هذا الإعلان، اتحاد الاتفاقيات الموقعة بين الصين وروسيا في قمة أبريل 1996، لكلا الطرفين إعادة نشر أعداد كبيرة من قواتهما بعيداً عن الحدود المشتركة بينهما، تحركت روسيا والصين لتوسيع حوارهما الأمني ليشمل مصالح ومخاوف تتصل بآسيا الوسطى.

لذلك ظهر تجمع استشاري لخماسي شنغهاي، وهو تجمع أنشئ في العام 1996 للتفاوض حول الحدود بين روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، طاجيكستان، والصين بطبيعة الحال[1]. ومع انضمام أوزباكستان إلى الاتفاقية أعلن في مدينة شنغهاي ولادة منظمة شنغهاي للتعاون في العام 2001.

لقد سعت المنظمة منذ تأسيسها إلى تحقيق الأهداف المشتركة بين دولها المتمثلة في مواجهة المخاطر التي تواجه دول المنظمة، والتي أطلق عليها تسمية قوى الشر الثلاث، والتي تتمثل في الإرهاب والتطرف الديني والإثني، والحركات الانفصالية في دولها، وسعت لتقليص النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا وهدفت إلى إجراء عملية بناء الثقة بينها[2].

وهنالك أربع دول تمتلك صفة المراقب، وتحضر الاجتماعات السنوية وهي إيران – منغوليا – بيلاروسيا – أفغانستان. ومع قبول عضوية كل من الهند وباكستان في منظمة شنغهاي للتعاون في يوليو 2015، أصبحت المنظمة أكبر نادٍ نووي إقليمي ودولي.

(1) نادكارني، فيديا. مرجع سابق، ص 101.
(2) القصير، ماهر إبراهيم (2014). المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية – العالم بين حالة اللاقطبية ونظام متعدد الأقطاب، القاهرة: دار الفكر العربي، ص 165.

وتم الاتفاق على مفهوم جديد هو أن أمن آسيا الوسطى يشكل جوهر أمن أوراسيا كلها، ويذكر أن الأمانة العامة للمنظمة مقرها بكين، وفي أكتوبر عام 2007، وقعت منظمة شنغهاي للتعاون اتفاقاً مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي في مدينة دوشنبه عاصمة طاجيكستان، يقضي بتوسيع نطاق التعاون بينهما في مجال قضايا الأمن، والجريمة المنظمة، والتهريب ما يشير إلى أن المنظمتين هما جزء من المنظومة التي تقيمها روسيا في أوراسيا[1].

إذاً سعت روسيا الاتحادية إلى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين ودول آسيا الوسطى في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، لذلك تسعى المنظمة والدول المنضوية تحت لوائها إلى عدم قبول البنيان الدولي أحادي القطب. إذ تؤكد من خلال المؤتمرات السنوية السعي نحو تأسيس نظام دولي متعدد الأقطاب خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في أي منظمة دولية لا تشترك فيها، منظمة مناهضة لها[2].

ثانياً: الاتحاد الاقتصادي الأوراسي

يتكون الاتحاد الاقتصادي الأوراسي (EUU) من دول تقع في شمال أوراسيا وتم إنشاؤه في 29 مايو عام 2014، باتفاقية وقعها رؤساء كل من روسيا البيضاء – كازاخستان – روسيا الاتحادية ودخلت حيز التطبيق في 1 يناير من عام 2015، وقد انضمت إليها أرمينيا وقرغيزستان في مايو 2015[3].

وتم اعتماد اللغة الروسية اللغة الرسمية للاتحاد، كما أن مقر اللجنة الأوراسية في موسكو، ومقر محكمة الاقتصاد الأوراسي في مينسك.

وكانت فكرة اتحاد أوروآسيوي من لبنة أفكار رئيس جمهورية كازاخستان نورسلطان نازاربايف الذي يعتبر أول من أطلق تلك الفكرة في قاعة الاحتفالات

(1) سليم، محمد السيد. واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مرجع سابق، ص 51.
(2) فيودور لوكيانوف (2012). "منظمة شنغهاي نموذج أولي للعامل الجديد"، أنباء موسكو موقع: http://anbamoscow.com/opinions/20120608/375508665.html
(3) عباس، نجم (2015). الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حماية للاقتصاد وحصانة للأنظمة، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 2.

الكبرى في جامعة موسكو الحكومية عام 1994[1].

وهناك من يرى أن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي مظهر من مظاهر طموحات روسيا الاتحادية في فرض تأثيرها على فضاء الاتحاد السوفييتي السابق[2].

وانطلقت الدول المؤسسة للاتحاد بتوقيع اتفاقية التجارة الحرة ما بين الاتحاد الأوراسي وجمهورية فيتنام الاشتراكية، وقيام اللجنة الأوراسية بدراسة جدوى لإقامة منطقة تجارية حرة مع جمهورية مصر العربية[3].

وأعلن الرئيس بوتين"أن الاتفاقية تفتح آفاقاً رحبة للدفع باقتصاد بلداننا وزيادة رفاهية مواطنيها، وأن الاتحاد الاقتصادي الأوراسي سيعمل بمبادئ عامة وشفافة وواضحة للجميع"[4].

وكانت ردود الفعل الغربية تجاه هذا الكيان الدولي الجديد أن هناك محاولة روسية لإعادة الهيمنة في المنطقة بحسب تقديرات الولايات المتحدة الأمريكية.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا الكيان الجديد "الاتحاد الاقتصادي الأوراسي" يعتبر سابقة تاريخية بعد نهاية الحرب الباردة، لكونه المنظمة الاقتصادية الأولى التي تجمع بين دول الاتحاد السوفييتي السابق في إطار أوسع من رابطة الدول المستقلة، بالإضافة إلى أن هذا التجمع يضم أكثر من دولة ضمن مجموعة من القواعد الملزمة ويشكل نواة لتنظيم دولي على غرار التنظيمات الدولية الأخرى (الاتحاد الأوروبي مثلاً).

ثالثاً: منظمة معاهدة الأمن الجماعي

هي منظمة تضم سبع دول هي روسيا، وروسيا البيضاء، وأوزباكستان، وكازاخستان، وطاجيكستان، وقرغيزستان، وأرمينيا. تأسست وفقاً لميثاق المنظمة عام 1992 ودخلت المعاهدة حيز التنفيذ في عام 1994، وانسحبت منها

---

(1) عمارة، سامي. بوتين: صراع الثروة والسلطة، مرجع سابق، ص 367.

(2) Robert, Sean P, Moshes, Arkady (2015). The Eurasian Economic Union: A case of reproductive integration? Post-Soviet Journal, p. 3, p. 6.

(3) Ibid., Robert, Sean P, Moshes, Arkady, p. 7.

(4) عمارة، سامي. مرجع سابق، ص 370.

جورجيا وأذربيجان. ويقع مقر المنظمة في موسكو مع أمانة عامة دائمة لها، ومن أهداف المنظمة ضمان الأمن الجماعي، والدفاع عن سيادة أراضي الدول الأعضاء واستقلالها ووحدتها، وينص ميثاق المنظمة على امتناع الدول الأعضاء عن استعمال القوة أو التهديد فيما بينها، والانضمام إلى أحلاف عسكرية أخرى، كما نص على أن الاعتداء على أي عضو في المجموعة يعتبر اعتداء على بقية الأعضاء[1]. ولكن الغرب يرى أن منظمة معاهدة الأمن الجماعي هي محاولة روسيا لإعادة رسم الخريطة الجيوستراتيجية في أوراسيا، للتوافق مع سياسات روسيا في المنطقة، وبعبارة أخرى تحويل هذه المنظمة إلى مجموعة عسكرية أمنية للمساعدة في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لموسكو ومنها الهيمنة على دول الاتحاد السوفييتي السابق[2].

وتم إجراء العديد من المناورات العسكرية بين دول منظمة معاهدة الأمن الجماعي، وتم تحديد المهام الأولية لعام 2016 وهي: تنسيق استراتيجية الأمن الجماعي للدول الأعضاء في المنظمة للفترة حتى عام 2025، وتأسيس مركز للرد على الأزمات تابع للمنظمة، وتعزيز التعاون العسكري وتنسيق العمل لمكافحة الإرهاب[3].

رابعاً: مجموعة البريكس

تتألف مجموعة البريكس من خمس دول هي روسيا، والبرازيل، والصين، والهند، وجنوب أفريقيا، وتعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية تحت لوائه. بدأ التفاوض لتشكيل المجموعة عام 2006 وعقدت أول قمة لها عام 2009.

---

(1) موقع الجزيرة نت، منظمة معاهدة الأمن الجماعي:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/organizationsandstructures/2012/7/2/

(2) Nikitina, Yulia (2011). The Collective Security Treaty Organization Through the Looking Glass, **Problems of Post-Communism Journal**, 59:3, p. 42.

(3) موقع سبوتنيك، منظمة معاهدة الأمن الجماعي تحدد المهام الأولية لعام 2016 من موقع:
http://arabic.sputniknews.com/world/20151229/1016923051.html

والدول المكونة للبريكس موزعة على أربع قارات بينها دولتان دائمتا العضوية في مجلس الأمن وتستحوذ الدول الخمس المكونة للبريكس على 18 بالمئة من الاقتصاد العالمي.

وتعتبر مجموعة البريكس وحدة دولية مؤثرة ظهرت نتيجة التطورات التي فرضها نظام أحادي القطب المتمثل في الولايات المتحدة الأمريكية وتفردها في قيادة وتشكيل النظام العالمي.

كل ما سبق أدى إلى إعادة اصطفاف القوى العالمية، وتشكيل مراكز قوى جديدة من قبل قوى صاعدة مثل روسيا والصين لإنشاء هذه التجمعات والتحالفات الجديدة، بهدف التأثير على طبيعة النظام العالمي وتغيير التوازنات الدولية.

المطلب الثاني: المؤسسية القانونية

يقصد بالمؤسسية القانونية القواعد القانونية الدولية الرسمية كالاتفاقات الدولية الثنائية مثل (معاهدة عدم الاعتداء بين الاتحاد السوفيتي وفنلندا في عام 1932)، والجماعية مثل (اتفاقية حظر الانتشار النووي الموقعة سنة 1968)، والعرفية مثل (القاعدة العرفية في أفريقيا بعدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي إلى السلطة عن طريق الانقلابات العسكرية)[1].

وسنتطرق في هذا المبحث إلى الاتفاقات الدولية الثنائية، وتحديداً ما هي الاتفاقيات التي ظهرت نتيجة للصعود الروسي، والقواعد العرفية في العلاقات الدولية؟

عقدت اتفاقيتان بين الولايات المتحدة وروسيا للحد من التسلح

أولاً، معاهدة خفض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية الموقعة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية في موسكو بتاريخ 24 مايو عام 2002، بين الرئيس جورج بوش الابن والرئيس فلاديمير بوتين، وعرفت باسم اتفاقية موسكو،

(1) سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 260.

وتنص الاتفاقية على أن تخفض الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية أسلحتهما الاستراتيجية النووية من 2200 إلى 1700 رأس نووي بنهاية 31 ديسمبر عام 2012، ودخلت روسيا المفاوضات لتحاول الحصول على وثيقة ملزمة قانونياً تتيح لها المناورة[1].

والأسلحة الاستراتيجية التي تقصدها الاتفاقية هي بالتحديد الرؤوس النووية التي يتم إطلاقها سواء من القواعد البحرية أو الجوية أو البرية[2].

ثانياً، معاهدة ستارت 2: Strategic Arms Reduction Treaty II

المعاهدة الثانية لتخفيض الأسلحة الهجومية والاستراتيجية والحد منها (ستارت 2)، حلت محل الاتفاقية السابقة التي وقعها الطرفان، وحلت أيضاً محل اتفاقية موسكو التي سبق الإشارة إليها في هذا المطلب. وكانت موسكو وواشنطن وقعتا في شهر مارس عام 2010 تلك الاتفاقية، وحسب بنود الاتفاقية فإنها تلزم الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية بتحديد سقف معين للأسلحة الاستراتيجية خلال فترة سبع سنوات[3].

وفي ديسمبر من العام 2001 أعلنت الولايات المتحدة رسمياً الانسحاب من معاهدة الحد من الصواريخ البالستية المضادة للصواريخ ABM الموقعة مع الاتحاد السوفيتي السابق عام 1972م والتي كانت مدتها ثلاثين عاماً. وذكر الرئيس جورج بوش الابن "لا أستطيع ولن أسمح ببقاء الولايات المتحدة جزءاً من معاهدة تمنعنا من التزود بأنظمة دفاعية فاعلة (في إشارة إلى نظام الدرع الصاروخي)، فهذه المعاهدة تمنع الولايات المتحدة من تطوير قدراتها الدفاعية لحماية الأمريكيين[4]. وكان هدف الولايات المتحدة إعادة إحياء فكرة مشروع

(1) Woolf, Amy F. (2011). Nuclear Arms Control: The strategic offensive Reductions Treaty. Congressional Research service.

(2) سليمان، عادل محمد (2002). اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 149، القاهرة: مؤسسة الأهرام.

(3) نص معاهدة ستارت 2 موقع الجزيرة:
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/military/2014/11/13

(4) بوش - يعلن - رسمياً - انسحاب - واشنطن - من - معاهدة - الصواريخ:
http://www.aljazeera.net/news/international/2001/12/13

الدرع الصاروخي الذي بدأ في عهد الرئيس رونالد ريغان في شكل مشروع مبادرة الدفاع الاستراتيجي. ويقصد بنظام الدرع الصاروخي بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة، قادرة على إسقاط أي صواريخ بالستية عابرة للقارات[1].

إن الهدف من انضمام معظم دول أوروبا الشرقية التي كانت في السابق تعتبر منضوية تحت لواء حلف وارسو الاشتراكي المعادي للمعسكر الغربي إلى حلف شمال الأطلسي الناتو وتوسيعه ليشمل دولاً كانت من ضمن فضاء الاتحاد السوفيتي السابق، مثال (دول البلطيق)، هو الحيلولة دون تمكين روسيا من تأدية دور إقليمي مع هذه الدول وحرمانها من إعادة إحياء روابط وثيقة الصلة بينها وبين تلك الدول. وكان التركيز الشديد نحو محاصرة روسيا ضمن ما يسمى في الأدبيات الروسية (دول الجوار القريب)، وعدم السماح لتكرار دور الاتحاد السوفيتي ممثلاً بروسيا تلك القوة الصاعدة، لأنه بذلك يعتبر تحدياً استراتيجياً للمصالح الأمريكية بحسب رؤيتهم للدور الروسي.

لذلك جرى التخطيط في عهد إدارة الرئيس جورج بوش الابن لتوسيع الحلقة الأرضية من نظام الدفاع الأمريكي المضاد للصواريخ بإضافة مواقع جديدة في شرق أوروبا، خصوصاً ببناء رادار في جمهورية التشيك ومنظومة صواريخ اعتراضية من فئة (GBI) في بولندا[2]. وكانت الحجج الأمريكية أن هذا الدرع الصاروخي كان في الأساس موجهاً ضد التهديدات الإيرانية وكنوع من الوقاية لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في شرق أوروبا.

بالمقابل اعتبرت روسيا أن هذا النظام الصاروخي موجه ضدها، وأنه يهدد أمنها القومي باعتبار أن هذه الدول كانت سابقاً ضمن نفوذ الاتحاد السوفيتي السابق، وهددت موسكو بجعل المواقع التي ستستقبل عناصر الدرع الصاروخي

(1) هاشم، تامر إبراهيم (2013). الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف، ص 219.

(2) المرهون، عبد الجليل زيد (2001). المقاربة الأمريكية الجديدة للدفاع الصاروخي وتأثيرها على المنطقة العربية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 3.

في بولندا والتشيك أهدافاً لصواريخ روسيا العابرة للقارات.

وتفاقمت الأزمة الأمريكية – الروسية عندما خرجت إلى الملأ مفاوضات أجريت لإقامة نظام الرادار في التشيك وصواريخ اعتراضية في بولندا، إذ هدد الروس بالانسحاب من معاهدة 1987، بشأن القوات النووية المتوسطة، وفي ديسمبر من عام 2007 علّقت روسيا تطبيق معاهدة الحد من نشر القوات التقليدية في أوروبا الموقعة عام 1990 للحد من نشر القوات التقليدية في أوروبا، وهددت أيضاً بتركيب صواريخ من نوع إسكندر في لينينغراد، وهي صواريخ دقيقة جداً يبلغ مداها 400 كم[1].

لذلك أصبحت قضية الدرع الصاروخي عنصراً من عناصر النزاع والصراع والمنافسة للاستحواذ على مناطق النفوذ في دول الاتحاد السوفيتي بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية، ويظهر ذلك جلياً في المناطق التي كان الاتحاد السوفيتي يعتبرها استراتيجية ومن بعده روسيا بالطبع، وهي مناطق البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى، وتوسع حلف شمال الأطلسي في مناطق الاتحاد السوفيتي السابق.

ولكن مع تولي باراك أوباما مقاليد السلطة في الولايات المتحدة، دخلت إدارته في مراجعة شاملة لمشروع الدرع الصاروخي في أوروبا تركزت على إعادة تقييم لقدرات إيران الصاروخية، وفي سبتمبر من عام 2009 تخلى الرئيس باراك أوباما رسمياً عن تصورات إدارة بوش الابن حيال الدرع الصاروخي في شرق أوروبا[2].

ثانياً: القواعد العرفية في العلاقات الدولية

تدور القواعد العرفية حول عدد من المواقف تسمى السوابق، ويصبح هذا السلوك قاعدياً معترفاً به نتيجة حاجيات المجتمع الدولي، والقاعدة العرفية أساسها

(1) لو غويلت، جورج (2010). قضايا "الدرع الصاروخي" الإقليمية والدولية، في أوضاع العالم 2010، تحرير: برتران بادي ودومينيك فيدال، بيروت: مؤسسة الفكر العربي، ص 351.

(2) المرهون، عبد الجليل. مرجع سابق، ص 5.

العمل الذي ينتج عن إعادة بعض المواقف بصفة مستمرة في ميدان خاص من ميادين العلاقات الدولية، وللقاعدة العرفية أهمية كبرى في العلاقات الدولية، لأن أغلب القواعد الحقيقية من أصل عرفي.

والقواعد العرفية هي مجموعة من الأعمال القانونية نشأت من تكرار التزام الدول بها في تصرفاتها مع غيرها في حالات معينة بوصفها قواعد بنيت لها صفة الالتزام القانوني، وقد عرفت المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية القواعد العرفية "بأنه عمل أو عادة مستمدان من التواتر والقبول بهما كقانون، وتتألف القواعد العرفية من قواعد غير مدونة استمدت من ممارسة عامة تم قبولها بوصفها تمثل قانوناً"[1].

وبالتالي من أجل وضع قاعدة عرفية دولية تستدعي الحاجة وجود عنصرين هما:

1- عنصر موضوعي وهو تكرار السلوك في الدولة.
2- عنصر ذاتي هو الاعتقاد بأن مثل هذا السلوك يعتمد على التزام قانوني (رأي قانوني).

ومن الأمثلة على تلك القواعد العرفية في العلاقات الدولية، قاعدة عرفية في تنص على عدم الاعتراف بالحكومات التي تأتي إلى السلطة عن طريق الانقلاب العسكري وعدم قبولها عضواً في المجتمع الدولي، وأن أساليب تغيير السلطة غير مقبولة والقاعدة الأخرى هي قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولعل أهم القواعد التي حرصت روسيا على إعادة الاعتبار لها هي قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ومن المبادئ الأساسية التي تنص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول اعتبار ذلك من صميم السيادة الوطنية للدول، وأن انتهاكها والاعتداء عليها يعد من المحرمات بحسب القانون الدولي. وارتبط مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول بفكرة نشوء الدولة القومية التي أرست دعائمها معاهدة ويستفاليا عام 1648 م.

---

(1) العبيكان، عبد العزيز ناصر (2007). الحصانات والالتزامات الدبلوماسية والقنصلية، الرياض: مكتبة العبيكان، ص 113.

وكان ظهور الدولة القومية في هذه المعاهدة هو البداية الحقيقية لظهور مفهوم السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادة الدولة. هذه المعاهدة تعد أول اتفاق دبلوماسي في التاريخ الحديث يأتي بعد حروب دينية استمرت زهاء ثلاثة عقود ليرسي نظاماً جديداً في أوروبا والعالم وفق مبدأ المساواة بين الدول واحترام السيادة القومية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى[1].

وللدلالة على مخاطر التدخل في الشؤون الداخلية للدول، عندما تدخلت الدول الكبرى في النسق الدولي في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الأولى، في شؤون داخلية للدول وأدى ذلك إلى تعريض السلم والأمن الدوليين للخطر، لذلك كان من أسباب انفجار الحرب العالمية الثانية. وقاعدة عدم التدخل كانت قد لاقت ضربات بعد الحرب الباردة، ثم أتى الصعود الروسي وأعاد الاعتبار لتلك القاعدة.

وقد انعكست إرادة دولية تحت مظلة القانون الدولي لحالة الحفاظ على هذه القاعدة العرفية في العلاقات الدولية "قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول"، إذ ينص ميثاق الأمم المتحدة في المادة الثانية الفقرة السابعة صراحة على أنه "ليس في هذا الميثاق ما يسوغ "للأمم المتحدة" أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما"[2].

وقد حاولت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن تضع معايير لتحديد التدخل: "لا يجوز لأي دولة التدخل بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو لأي جهة مهما كانت في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى، وبالتالي يشجب التدخل المسلح وكل أشكال التدخل"[3].

---

(1) السويدي، جمال سند. مرجع سابق، ص 92.
(2) ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك: مكتبة الأمم المتحدة.
(3) الداهري، خلف عبد الجليل (2004). الأمم المتحدة والتطور الحاصل على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي يتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول – دراسة في القرن العشرين، مجلة كلية الآداب، ص ص 485-486.

وفي مرحلة مهمة في النظام الدولي، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور نظام دولي جديد بقيادة القطب الأوحد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي لحظة ضعف وتراجع الدور الروسي في النظام العالمي، كما أشرنا في الفصل الثاني، برز مبدأ التدخل الإنساني كدور مهم للنظام العالمي الجديد عقب انتهاء الحرب الباردة وبروز معالم هذا النظام الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية.

واصطدم مبدأ التدخل الإنساني بمفاهيم السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمواثيق الدولية التي تعارفت عليه الدول[1]. لذلك حاولت الولايات المتحدة وحلفاؤها تأصيل مبدأ التدخل الإنساني ليتوافق مع سياساتها التوسعية لتصبح قاعدة عرفية في العلاقات الدولية.

ولعل أهم مظهر من مظاهر النظام العالمي الجديد، تأكيد سطوة الولايات المتحدة الأمريكية من خلال حلف شمال الأطلسي، الناتو.

وكانت حملة حلف شمال الأطلسي على يوغوسلافيا السابقة إجراء يعتبر سابقة أولى في التدخل الشامل دون تفويض من مجلس الأمن الدولي، فما حدث عملياً هو أن الدول المعنية بتلك الحملة قد قررت التحرك العملي والعمل على إيجاد سابقة يمكن من تواترها أن تأخذ شكل "العرف الدولي" الذي يمتلك كما أسلفنا قوة القانون، فالدول الغربية المنتصرة في الحرب الباردة قررت السعي إلى تحقيق ما أسمته "التحرك من أجل تطوير القواعد القانونية الدولية حتى تعترف بشرعنة التدخل الدولي"[2].

خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن يوغوسلافيا السابقة ووريثتها بعد تفككها هي جمهورية صربيا وتلك الجمهورية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بروسيا الاتحادية، لما بين البلدين من روابط تاريخية ضاربة في القدم كونهما من نفس العرق "السلافي"، وانتماء صربيا وروسيا إلى الكنيسة الأرثوذوكسية، ولكن

---

(1) السويدي، جمال سند. مرجع سابق، ص 77.

(2) جاد، عماد (2007). التدخل الدولي، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 29.

بسبب التراجع الروسي، لم تستطع روسيا أن تفعل شيئاً لمنع التدخل الغربي في يوغوسلافيا والمساهمة في تفكك الاتحاد اليوغوسلافي إلى خمس وحدات دولية جديدة. ولكن مع التغييرات في النسق الدولي وما ترتب على الصعود الاستراتيجي الروسي في النظام الدولي صاحب ذلك تأكيد روسي على أهمية مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتساندها في تلك الرؤية جمهورية الصين الشعبية.

إذ تؤكد روسيا الاتحادية في وثيقة وزارة الخارجية بعنوان المعالم الرئيسية للسياسة الخارجية الروسية التي أقرها الرئيس فلاديمير بوتين في 12 فبراير عام 2013 "إن روسيا تدعو باستمرار لتعزيز الأسس القانونية في العلاقات الدولية، وتعتزم دعم الجهود الجماعية من أجل تعزيز الأسس القانونية للعلاقات بين الدول، ومقاومة محاولات بعض الدول منفردة أو مجموعات الدول مراجعة قواعد القانون الدولي ومعاييره، والتفسير التعسفي لأهم قواعد ومبادئ القانون الدولي كعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدام القوة واحترام سيادة الدول ووحدة أراضيها وحق الشعوب في تقرير المصير"[1].

ويمكن ملاحظة ذلك من خلال قيام روسيا الاتحادية والصين باستخدام حق النقض الفيتو المتكرر في سياق الأزمة السورية وأيضاً هناك مساع لطرح اقتراح روسي داخل الأمم المتحدة لتبني بيان يضع تعريفاً محدداً لمبادئ وقواعد عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة[2].

بعد عرض جميع ما سبق في هذا المبحث، يتبين لنا الدور الروسي البارز في المؤسسات الدولية خاصة بعد الصعود الاستراتيجي، ولمسنا ذلك من خلال إعادة الاعتبار للدور الروسي داخل التنظيمات الدولية من خلال التأثير الروسي على دور الأمم المتحدة، وزيادة شبكة التفاعلات من خلال سعي روسيا إلى بناء مشاركة استراتيجية مع الصين وغيرها من دول آسيا الوسطى من خلال روابط مؤتمر شنغهاي للتعاون والاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

---

(1) عمارة، سامي. بوتين صراع الثروة والسلطة، مرجع سابق، ص ص 385-397.

(2) روسيا تطرح مناقشة مبدأ عدم التدخل في الأمم المتحدة: arabi-press.com/news/87496

أما على صعيد الاتفاقيات الدولية الثنائية بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية فإنه لولا الصعود الروسي لما تم التوقيع على معاهدات ضبط التسلح. أما فيما يختص بالقواعد العرفية، فإنه من المؤكد أن الصعود الروسي ساهم في ظهور قواعد دولية جديدة، ويؤثر هذا الصعود الاستراتيجي الروسي على استقرار قاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، ويعيد الاعتبار لهذه القاعدة بمساعدة مجموعة من القوى البارزة والصاعدة في النسق الدولي مثل جمهورية الصين الشعبية وغيرها.

المبحث الرابع

أثر الصعود الروسي على العمليات الدولية

يهتم هذا المبحث بتعرف آثار الصعود الاستراتيجي الروسي على العمليات السياسية الدولية، وذلك من خلال مطلبين، المطلب الأول الذي ينظر إلى تأثير هذا الصعود في عملية التكامل الدولي مع محيط روسيا الاتحادية، ويتناول المطلب الثاني موضوع الصراعات الدولية التي نشأت من الصعود الاستراتيجي الروسي.

تنصرف العمليات السياسية الدولية إلى حركة الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية، وهي بهذا المعنى تمثل الجانب الحركي من النسق الدولي. ويمكن تعريف العمليات السياسية الدولية بأنها مجموعة من الأنشطة المتعاقبة المترابطة التي تقوم بها الوحدات الدولية لتحقيق أهدافها الخارجية في إطار قواعد معينة، ومن ثم فإن العمليات السياسية الدولية تشمل أربعة أبعاد محددة أولاً: تنطوي على مجموعة من الأنشطة المستمرة أي التي لا تتوقف عند نقطة زمنية معينة ولكنها تتوالى زمنياً بشكل متواصل. ثانياً إن الأنشطة التي تنطوي عليها العمليات السياسية الدولية تتسم بالترابط بحيث أن وجود نشاط معين يؤدي إلى وجود أنشطة أخرى نابعة منه. ثالثاً تتم في إطار مجموعة من القواعد الوضعية ومن خلال مجموعة من الأدوات الفنية التي تحدد طبيعة الأنشطة التي يمكن أن تنشأ في إطار تلك العمليات. رابعاً إن تلك الأنشطة تسعى إلى تحقيق أهداف معينة في البيئة الخارجية للوحدة الدولية يمكن من خلالها فهم حركيات تلك الأنشطة[1].

وسنركز في هذا المبحث على نوعين من العمليات السياسية الدولية، عمليات التكامل الدولي وعمليات الصراع الدولي.

(1) سليم، محمد السيد. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص 262.

المطلب الأول: التكامل الدولي

التكامل الدولي هو عملية تعنى توظيف موارد الدول بشكل مشترك مع بقاء كل دولة متمتعة بوضعها الخاص، وقد يرتقي التكامل ليصل إلى درجة الاندماج.

وعملية الاندماج الدولي من شأنها خلق كيان دولي من مجموعة مختلفة من الكيانات بحيث تختفي الكيانات المندمجة ويظهر كيان جديد[1].

ويرى أرنست هاس أن التكامل الدولي هو "عملية يتم بواسطتها إقناع مجموعة من اللاعبين الدوليين في مناطق مختلفة من العالم بضرورة تحويل ولاءاتهم وتوقعاتهم نحو مركز جديد، حيث ينشأ عن ذلك مؤسسات جديدة يصبح لها سلطة ما على الوحدات السياسية القومية"[2].

إذاً التكامل الدولي هو مجموعة من الوحدات الدولية التي تعمل على توظيف كل قدراتها وإمكاناتها بشكل مشترك، للوصول إلى خلق مؤسسات تعاونية اندماجية. والخاصية الأبرز في التكامل الدولي وجود درجة من الاعتماد المتبادل بين الوحدات الدولية.

وتتحقق عملية التكامل حينما تتوافر لها ثلاثة شروط:

1- حينما تتعهد الدول الداخلة في عملية التكامل إلى المؤسسات والأجهزة التكاملية باتخاذ قرارات نهائية متعلقة بمجموعة من القضايا.
2- حينما يزداد حجم القضايا والمشاكل التي يعهد إلى تلك المؤسسات لمعالجتها.
3- تتفق الأطراف على استبعاد استعمال العنف كأداة لحل الخلافات بينهم[3].

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرن التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 41.
(2) غرايبة، مازن خليل (1991). نظريات التكامل الدولي، دراسة نظرية تحليلية، مؤتة للبحوث والدراسات، م6، ع3، ص 174.
(3) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية، مرجع سابق، ص 41.

وزيادة على تلك الشروط باعتقادي يجب أن يكون هناك تجاور جغرافي بين الوحدات الدولية التي تسعى إلى الوصول إلى مرحلة التكامل الدولي.

تعمل روسيا على استعادة نفوذها ومكانتها الدولية والإقليمية خاصة في المناطق التي كانت على مر التاريخ خاضعة لسيطرتها في حقبتي الإمبراطورية القيصرية والسوفيتية، ومحاولات تسعى إليها روسيا للتكامل مع الدول التي كانت تشكل الاتحاد السوفيتي لخلق توازن قوى عالمي جديد يتماشى مع وضع روسيا بعد وصول فلاديمير بوتين إلى السلطة.

مصطلح الجوار القريب تم ذكره في الفصل الثاني، وهو شائع في الأدبيات الروسية، وتتمتع تلك الدول بعمق استراتيجي لروسيا، لذلك استطاعت إعادة ترتيب أوضاعها الداخلية وإعطاء أولوية للتوجه الأوراسي الجديد في سياستها الخارجية.

تتمتع دول آسيا الوسطى الخمس (أوزباكستان – تركمانستان – طاجيكستان – قيرغيزستان – كازاخستان) بأهمية استراتيجية كبرى للنخبة السياسية الحاكمة في روسيا، ومنذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991 تمدد النفوذ الأمريكي في منطقة آسيا الوسطى، وازداد الحضور الأمريكي خاصة عقب الحرب على الإرهاب في عام 2001، وحصلت على قاعدتين في أوزباكستان وقيرغيزستان[1].

ولكن مع الصعود الاستراتيجي الروسي الذي أعاد لروسيا دورها المحوري في محيطها الاستراتيجي استطاعت تحجيم الدور الأمريكي في تلك المنطقة، وسحب القواعد الأمريكية من آسيا الوسطى. ووقعت روسيا مع قيرغيزستان اتفاقاً لتمديد وجود قاعدة قانت الروسية لمدة عشرين عاماً مقبلة، أي حتى عام 2032، كما أقامت قاعدة عسكرية في طاجيكستان، وهي أكبر قاعدة برية خارج روسيا لمدة ثلاثين عاما حتى عام 2042، كما وقعت روسيا معاهدة التحالف مع أوزباكستان في عام 2005 تنص على إجراء تدريبات مشتركة

(1) دياب، أحمد (2014). شراكة اقتصادية: محددات الدور الروسي في وسط وشرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، ص 115.

والمساعدة في حال تعرض البلدين لاعتداء[1].

ولعل أبرز مظاهر التكامل بين روسيا ودول الجوار القريب الاتفاق على إنشاء منظمة معاهدة الأمن الجماعي التي ذكرتها في المبحث الثالث، وأيضاً سعي دول الاتحاد السوفيتي السابق للتكامل والاندماج مع روسيا من خلال إطار المؤسسات الدولية والإقليمية مثل الاتحاد الاقتصادي الأوراسي.

لذلك نجحت روسيا الاتحادية في إعادة الاعتبار لدورها في محيطها الاستراتيجي، وتحجيم النفوذ الأمريكي الذي يناكف روسيا الاتحادية ويحاول محاصرتها من خلال استقطاب دول كانت في السابق تشكل الركيزة الأساسية للإمبراطورية القيصرية والسوفيتية من خلال الانضمام إلى مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو).

المطلب الثاني: الصراع الدولي

الصراع ظاهرة تنافسية تتضمن اتباع طرفين أو أكثر أهدافا متعارضة في نفس الوقت. فالصراع عملية سلوكية تتضمن التصادم الظاهر بين طرفي أو أطراف الصراع، ومن ثم فهو لا ينصرف إلى النوايا غير المعلنة بل يدور بين طرفين أو أكثر[2].

والصراع في صميمه تنازع الإرادات الوطنية، وهو التنازع الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول وفي تصوراتها وأهدافها وتطلعاتها، ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات أو انتهاج سياسات خارجية تختلف أكثر مما تتفق[3].

إذاً الصراع هو سلوك تنافسي يتضمن وجود طرفين أو أكثر للنزاع، وتتنازع فيه الأطراف نتيجة للاختلاف في دوافع الأطراف المتنازعة.

---

(1) دياب، أحمد. مرجع سابق، ص 116.

(2) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 39.

(3) مقلد، إسماعيل صبري. مرجع سابق، ص 223.

الصراع غير الحرب، إذ إن الحرب إحدى مراحل الصراع والتي عادة ما تكون باستخدام القوة المسلحة وتتنوع مظاهر الصراع وأشكاله فهو قد يكون صراعاً سياسياً أو عقوبات اقتصادية.

كما أن أدوات الصراع يمكن أن تندرج من أكثرها فاعلية إلى أكثرها سلبية، ومن نماذجها الضغط والحصار والاحتواء والتهديد والعقاب والتفاوض[1].

وسنتناول في هذا المطلب، أ/الصراع الجورجي – الروسي، ب/الصراع الأوكراني – الروسي، ج/الدور الروسي في الأزمة السورية، باعتبارها أمثلة للصراعات الناشئة عن الصعود الروسي.

أولاً: الصراع الجورجي – الروسي

تتميز منطقة القوقاز بأهمية استراتيجية لكل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، إذ تمتاز بوصفها منطقة عازلة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وبعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991، أصبح الصراع القومي والعرقي السمة البارزة في تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة منطقة دول الاتحاد السوفيتي السابق. شهدت جمهورية جورجيا صراعاً بين الأغلبية الجورجية وبعض الأقليات المطالبة بحق تقرير المصير والاستقلال كما هو الحاصل في إقليم أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا[2].

وترجع قضية أوسيتيا الجنوبية بجذورها إلى عام 1988 عندما تكونت جبهتها الشعبية التي أعلنت استقلالها عن جورجيا في 28 نوفمبر 1991، الأمر الذي أدى إلى نشوب صراع مسلح بين القوات النظامية الجورجية والانفصالية وأدى في النهاية إلى تمتع أوسيتيا الجنوبية بدرجة عالية من الاستقلال[3].

---

(1) مقلد، إسماعيل صبري. المرجع نفسه، ص 223.

(2) شعيب، مختار (1995). الصراع القومي والعرقي في الجمهوريات المستقلة أبخازيا/جورجيا، مجلة السياسة الدولية، السنة 31، العدد 120، ص ص 180–186.

(3) الشيخ، نورهان (2009). مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية، مجلة البيان، ص 361.

في العام 1992 أجرت الجبهة الشعبية لأوسيتيا الجنوبية استفتاء لتأكيد الإرادة الشعبية في الاستقلال عن جورجيا الأمر الذي أدى إلى نشوب الصراع المسلح بين القوات الأوسيتية الراغبة في الاستقلال والقوات الجورجية المتمسكة بالإقليم كجزء من جورجيا. وظلت جمهورية أوسيتيا الجنوبية تتمتع بدرجة عالية من الاستقلال أكده الاستفتاء الذي أُجري عام 2006، وأيد فيه 99% من سكان أوسيتيا الجنوبية الاستقلال عن جورجيا، إلا أن جورجيا رفضت هذا الاستفتاء[1].

اندلع الصراع الجورجي - الروسي في 8 أغسطس 2008، عندما اجتاحت القوات الجورجية إقليم أوسيتيا الجنوبية المتنازع عليه لإعادة السيطرة الجورجية على هذا الإقليم.

ودخلت القوات الروسية المعركة وتمكنت من طرد القوات الجورجية من أراضي أوسيتيا الجنوبية وطاردت وحدات الجيش الجورجي خارج حدود أوسيتيا وداخل الأراضي الجورجية ذاتها[2].

وبعد انتصار روسيا الاتحادية صعّدت الحكومة الروسية من مواقفها المتشددة حيال قضايا القوقاز، حيث أعلنت اعتراف روسيا باستقلال أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا عن جورجيا[3].

وقد أدى ذلك إلى:

1- إعادة الاعتبار لدور روسيا المهم والمؤثر في محيطها الاستراتيجي، إذ أوضحت هذه الأزمة أن روسيا استطاعت استعادة مكانتها كقوة مؤثرة في النظام الدولي، ويمكننا أن نستنتج أن الدور الروسي إبان الصراع مع جورجيا جاء رداً على مشروع الدرع الصاروخي، وعلى

(1) الشيخ، نورهان. المرجع نفسه، ص 362.
(2) بريماكوف، يفغيني (2010). العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه، (ترجمة، عبد الله حسن)، دمشق: دار الفكر، ص 233.
(3) براك، واثق محمد (2009). التنافس الأمريكي - الروسي في القوقاز: الحرب الروسية الجورجية أنموذجاً، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، جامعة الموصل، ص 315.

اعتراف الولايات المتحدة والدول الغربية باستقلال كوسوفو عن صربيا الحليف التقليدي لروسيا.

وهناك من يرى أن الأزمة عكست رغبة القيادة الروسية في التأكيد على كون روسيا لاعباً دولياً لا يمكن تجاوزه أو اختراق دائرة أمنه القومي[1].

2- تقارب نظام جورجيا برئاسة ميخائيل سكاشفيلي مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ورغبة جورجيا في إنهاء مسألة الحركات الانفصالية في منطقتي أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، وإثبات تمتعها بالاستقرار كشرط ضروري لانضمامها إلى حلف الناتو والرغبة الغربية في محاصرة روسيا من خلال ضم دول الجوار القريب إلى منظومتها.

3- الهوية الروسية لأوسيتيا الجنوبية وأبخازيا، إذ تتمتع بروابط عرقية مع روسيا، وكانت أوسيتيا الجنوبية تتمتع بقوات حفظ السلام الروسية الموجودة منذ عام 1993.

ثانياً: الصراع الروسي - الأوكراني

دخلت العلاقات الروسية - الأوكرانية في الفترة الأخيرة مرحلة متقدمة من التوترات والنزاعات التي سادت البلدين منذ تفكك الاتحاد السوفيتي عام 1991. نتيجة الخلاف حول تركة الاتحاد السوفيتي هددت روسيا عام 1992، بتعديل حدودها مع أوروبا، وهو الأمر الذي اعتبرته أوكرانيا بمثابة عودة للأطماع الروسية القديمة، وتصاعدت حدة الأزمة عقب موافقة برلمان شبه جزيرة القرم على الاستقلال عن أوكرانيا، وهو ما رفضته أوكرانيا بشدة[2].

(1) الشيخ، نورهان. المرجع نفسه، ص 336.
(2) التقرير الاستراتيجي العربي (1992). مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، القاهرة، ص 74.

لكن روسيا في تلك الفترة كانت تحت سلطة الرئيس بوريس يلتسين الضعيفة، والتي لم تكن تستطيع أن تعيد ضم شبه جزيرة القرم، كما أسلفنا في الفصل الثاني، بسبب التراجع الحاد في الدور الروسي في محيطها الاستراتيجي. بدأت وقائع الأزمة الأوكرانية في ديسمبر عام 2013، على شكل احتجاجات شعبية واسعة ضد رفض حكومة الرئيس الأوكراني فيكتور يانكوفيتش، توقيع اتفاقية للتجارة الحرة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وذلك لمصلحة الدخول ضمن الاتحاد الجمركي الروسي[1]. وبدأ البرلمان الأوكراني يشهد انشقاقات من الحزب الحاكم والانتقال إلى صفوف المعارضة، وبدأت مؤشرات التصعيد، وأعاد البرلمان الأوكراني دستور عام 2004، الذي يقيد سلطات الرئيس ويعزز سلطات البرلمان ورئاسة الحكومة وأسقط قانون منع التظاهر.

ترجع جذور الأزمة بين روسيا وأوكرانيا حول شبه جزيرة القرم، عندما قام سكرتير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوفيتي نيكيتا خرتشوف، بنقل إداري لتبعية الجزيرة من جمهورية روسيا السوفيتية إلى الجمهورية الأوكرانية السوفيتية عام 1954. وتتمتع جمهورية القرم بالحكم الذاتي وتقطنها أغلبية روسية داخل تلك الجمهورية. ولا يمكن فهم التدخل العسكري الروسي في شبه جزيرة القرم إلا في ضوء عدة عوامل تتراوح في درجة أهميتها إلى طبيعة الدور الروسي، ولعل العامل الجغرافي المهم الذي تتمتع به شبه جزيرة القرم بالقرب من منابع النفط في القوقاز، آسيا الوسطى، بالإضافة إلى أطلالها على البحر الأسود المرتبط بمياه البحر الأبيض المتوسط. ولعل الأهمية الاستراتيجية التي تربط روسيا بشبه جزيرة القرم هو وجود أكبر قاعدة بحرية لروسيا في ميناء سيفاستوبول الذي يقع على الساحل الجنوبي لشبه جزيرة القرم وهو مقر أسطول البحر الأسود الروسي الذي يضم الآلاف من عناصر القوة البحرية الروسية منذ الحقبة السوفيتية. وتصاعد النفوذ الروسي حيث تتعاطى روسيا مع

(1) أبو رشيد، أسامة (2014). الأزمة الأوكرانية أمريكياً: إعادة بعث الحرب الباردة؟ الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص 1.

دول الاتحاد السوفيتي السابق، على أنها امتداد طبيعي لها[1]، يتجسد ذلك من خلال محاولة روسيا التأكيد على أن دول الجوار القريب هي امتداد تاريخي وحضاري لها على مر العصور ومحاولة قوى أخرى الهيمنة عليه هو تهديد مباشر لروسيا. وبدأت القوات الروسية تنشط في شبه جزيرة القرم معززة بدعم من أهالي الجزيرة، ودعا برلمان القرم إلى إعلان استقلال جمهورية شبه جزيرة القرم ثم قيام سكان الجزيرة في 16 من مارس عام 2014 بالتصويت لصالح الاستفتاء بالانضمام إلى روسيا الاتحادية[2]. الجذور الحقيقية للأزمة الأوكرانية هي الصراع الروسي - الغربي حول الهيمنة والنفوذ على أوكرانيا ومحاصرة روسيا الاتحادية من خلال إحكام السيطرة الغربية على الدول ذات الأهمية الجيواستراتيجية لروسيا، لذلك كانت روسيا بحاجة إلى ضمان القاعدة البحرية في جزيرة القرم ولم يكن ذلك ممكناً من دون إحكام السيطرة التامة على شبه جزيرة القرم. وسعى الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة، من خلال دعم الأطراف في أوكرانيا، إلى زيادة النفوذ لجعل تلك المنطقة الساحة الخلفية للاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي الناتو. وسعت روسيا الاتحادية إلى تأكيد المعايير المزدوجة التي تمارسها الولايات المتحدة مع روسيا من خلال تأكيد روسيا على أن استقلال القرم لا يختلف عن استقلال كوسوفو التي أيدها الغرب مع رفض الغرب لاستقلال شبه جزيرة القرم.

فالولايات المتحدة والدول الغربية تريد أن تتوازن مع روسيا في القضية السورية بخلق أزمة بين أوكرانيا وروسيا. في المحصلة نرى أن تفاعلات الأزمة الأوكرانية وما صاحبها من تداعيات تؤكد مضي روسيا في استعادة دورها من خلال صعودها الاستراتيجي في النظام الدولي.

(1) راشد، باسم (2014). تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، ص 122.

(2) نافع، بشير (2014). الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 6.

ثالثاً: الدور الروسي في الأزمة السورية

شهدت منطقة الشرق الأوسط مع حلول عام 2011 تحولات وتبدلات جذرية أدت إلى تغيير بعض الأنظمة العربية التي كانت سائدة طوال حقبة زمنية معنية. ولعل الدور الروسي في هذه التحولات التي عصفت بالمنطقة العربية تميز بالتحفظ والتأني في إظهار المواقف تجاه الدول العربية التي شهدت هذه التحولات الشاملة في أنظمتها السياسية، وتتفاوت تلك المواقف طبقاً لمصلحة روسيا في هذه الدول العربية[1]. يأتي ذلك انسجاما مع مبدأ روسيا في عدم التدخل الخارجي للدول، ولعل أبرز دور لروسيا في منطقة الشرق الأوسط يكمن في الأزمة السورية.

أصبحت الأزمة السورية التي انطلقت شرارتها في عام 2011 ضمن سياق التحولات الجارية في منطقة الشرق الأوسط، وما تشهده تلك المنطقة من تطورات، تحدد مصير التحالفات الإقليمية والدولية لتحول الأحداث في سوريا، من حراك شعبي على المستوى الداخلي تزامناً مع مرحلة التحولات والتبدلات في النظام العربي، إلى مسرح للعمليات على المستويين الإقليمي والدولي بما يتضمنه من فاعلين مؤثرين وقوى دولية.

لعل أبرز نجاح للدبلوماسية الروسية في الأزمة السورية كانت في مبادرة نزع الأسلحة الكيماوية السورية. وكان من الواضح أن التهديد الأمريكي بتوجيه ضربة عسكرية إلى سورية اصطدم بعقبات كثيرة منها ما هو داخلي ومنها ما هو خارجي[2].

وأتت المبادرة الروسية لنزع الأسلحة الكيماوية ووقف الضربة الأمريكية تجاه سوريا. ولعل من أهم الأسباب التي دفعت روسيا إلى التدخل في الأزمة السورية بجانب علاقتها المتميزة مع دمشق، هي الحرب ضد الإرهاب والخوف

(1) الشيخ، نورهان (2012). الموقف الروسي من الثورات العربية: رؤية تحليلية، الرياض: مجلة البيان، ص 273، ص 291.

(2) دياب، أحمد (2015). مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط الفرص والمخاطر، القاهرة: شؤون عربية، ص ص 74-89.

من تدفق المقاتلين من سوريا إلى القوقاز في روسيا لذلك تعتبر روسيا الجبهة السورية خطها الدفاعي الأول.

بدأت روسيا الاتحادية تدخلها العسكري في سوريا بتوجيه ضربات جوية بتاريخ 30 من سبتمبر عام 2015 بعد طلب الرئيس السوري بشار الأسد دعماً من موسكو وموافقة مجلس الاتحاد الروسي على تفويض الرئيس فلاديمير بوتين استخدام القوات الروسية خارج الأراضي الروسية.

أتى التدخل العسكري الروسي بالحجم والكيفية مفاجئاً[1]. لقد ساهم التدخل العسكري الروسي في إعادة توزيع القوة على الأرض، وتأكيد مبدأ السيطرة الجوية ودحر القوى المتطرفة المتمثلة في الدولة الإسلامية.

وأعلن في 14 مارس 2016، عن إصدار الرئيس فلاديمير بوتين أوامره بسحب معظم القوة الجوية الروسية بعدما حققت موسكو بعض أهدافها من العملية العسكرية سواء على مستوى الساحة السورية أو على المستوى الدولي[2].

سوف تحدد الأزمة السورية الراهنة ملامح النظام العالمي وشكله خاصة أنها أزمة تحول بارز في القوى الدولية الفاعلة. من خلال صعود وحدات دولية جديدة هي روسيا والصين في مواجهة التصميم الأمريكي والغربي على المضي قدماً في تغيير النظام في سوريا بالقوة. وأكد ذلك الصعود التغيير في المؤسسات الدولية إذ ساهمت روسيا ومعها الصين في إعادة الاعتبار لدور مجلس الأمن الدولي من خلال استخدام حق النقض الفيتو في موضوع الأزمة السورية، والصعود الروسي أعاد الاعتبار للقاعدة العرفية في العلاقات الدولية قاعدة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول". وأخيراً من خلال الدور الروسي في الأزمة السورية سيتمحور شكل البنيان الدولي القادم انطلاقاً من التفاعلات الدولية في الأزمة السورية وسيأخذ شكل البنيان الدولي القادم مرحلة التحول إلى القطبية

(1) المرهون، عبد الجليل زيد (2015). قراءة عسكرية للتدخل الروسي في سوريا، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث، ص 1.

(2) مركز الجزيرة (2016). طبيعة الانسحاب الروسي من سوريا ودلالته، الدوحة: مركز الجزيرة للأبحاث، ص 1.

الثنائية وهي تتكون من القطب الروسي – الصيني ومن جانب آخر قطب الولايات المتحدة – أوروبا.

الصعود الروسي ونظرية تحول القوة

هل معنى ذلك أن الدور الروسي في تلك الصراعات المذكورة هو أن روسيا تسعى إلى تأجيج صراعات دولية والدخول فيها نتيجة لصعودها؟

كما ذكرنا سالفاً إن نظرية تحول القوة تتوقع أن الدولة الصاعدة ستدخل في صراعات مع القوة المسيطرة وهي في حالتنا الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن روسيا لا تتحدى الدور الأمريكي في العلاقات الدولية ولا تسعى إلى الهيمنة، إلا في إطار الحفاظ على مصالحها الأمنية المباشرة، وتؤكد دائماً على دور المجتمع الدولي في ظل سيادة القانون الدولي من خلال نظام دولي قائم على التعددية وليس على نظام الدولة المهيمنة الواحدة وهي لا تتبع سياسة توسعية حتى في إطار ضمها لشبه جزيرة القرم التي، كما بينا في إطار هذا المبحث، أحقيتها التاريخية والقانونية لها.

وكما ذكرنا سابقاً، إن الصعود الروسي ليس مكتملاً بعد، وهو يواجه محاذير ومعضلات كما أشرنا في الفصل الرابع، ومن ثم فإن توقع نظرية تحول القوة صحيح، ونتائجه لم تتحقق بعد، وذلك بسبب اتباع روسيا سياسة استراتيجية محسوبة في العلاقات الدولية وخصوصاً في جزئية الصراعات الدولية "الأزمة السورية مثال".

الخلاصة

بعد استعراض جميع ما سبق في هذا الفصل لمعرفة كيفية تأثير الصعود الاستراتيجي الروسي على العناصر الأربعة للتوازنات الدولية، إذ بينا في "المبحث الأول" تأثير الصعود الروسي على الوحدات الدولية، وكيفية تأثير ذلك الصعود في إيجاد وحدات دولية جديدة أخذت شكل فاعلين من غير دول، وانتقلنا في المبحث الثاني إلى تأثير الصعود على البنيان الدولي، وكيف أن روسيا، الوحدة

الدولية، قامت برفض البنيان الدولي أحادي القطب، وأن هناك قوى أخرى موازنة للولايات المتحدة، وأننا أمام نظام دولي غير أحادي القطب، وأن الصعود الروسي يشكل عاملاً موازناً في العلاقات الدولية، وأننا نرى أن البنيان الدولي يتجه نحو ثنائي القطب قيد التكوين: القطب الأول: روسيا الاتحادية والصين، والقطب الثاني: الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي.

أما "المبحث الثالث" فتناولنا من خلاله أثر الصعود على المؤسسات الدولية، وبينا كيف أن الصعود الروسي ساهم في بروز اتفاقيات ثنائية لضبط التسلح، وأن الصعود أثر في تكوين تنظيمات دولية جديدة لها تأثير في التوازنات الدولية، وكيف أن الصعود الروسي يؤثر على استقرار قاعدة أن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ويعيد الاعتبار لتلك القاعدة العرفية في العلاقات الدولية.

أما المبحث الرابع والأخير فيتناول أثر الصعود على العمليات الدولية من خلال نوعين من العمليات هما التكامل الدولي، وبينا فيه كيفية تحول دول الكومنولث نحو التكامل والاندماج مع روسيا الاتحادية من خلال الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ومنظمة شنغهاي للتعاون، وعمليات صراع ظهرت نتيجة وجود قوى هي روسيا أعيد لها الاعتبار خلال الصراع الجورجي – الروسي، والصراع الأوكراني – الروسي، وكيف أن روسيا الاتحادية استطاعت تقويض المساعي الأمريكية للاستحواذ على مناطق النفوذ التاريخي في محيط روسيا الاستراتيجي.

وكيف ساهمت الأزمة السورية في التأكيد على الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية ومساهمة روسيا في التأكيد على دور المؤسسات الدولية المتمثلة في الأمم المتحدة وقاعدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والمساهمة في تكوين نظام دولي جديد تكون فيه روسيا والصين قطباً دولياً بمواجهة القطب الأمريكي الأوروبي، ويكون فيه شكل البنيان الدولي ثنائي القطب.

النتائج الرئيسة للأطروحة

تهدف هذه الأطروحة إلى إظهار وإبراز وتحليل الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية، وأثر ذلك الصعود على التوازنات الدولية، حيث يتعدى تأثير ذلك الصعود النظام الدولي. وقد ساهمت عناصر النسق الدولي في بروز قضايا جديدة على الساحة الدولية، وبناء على الأهداف المتوخاة من هذه الأطروحة توصلنا إلى النتائج الآتية:

اختبار الفروض والنتائج

لقد طرح الباحث في الفصل الأول "الإطار النظري"، فرضيتين علميتين وما رافقهما من أسئلة بحثية توصلنا إلى ما يأتي:

بالاعتماد على الدراسة التحليلية للصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية تم التوصل إلى صحة فرضيتي الأطروحة، إضافة إلى صحة العلاقة التوافقية بين المتغير المستقل، وهو الصعود الاستراتيجي للدول، والمتغير التابع، تأثير ذلك الصعود على التوازنات الدولية، وذلك يشير إلى تأثير عملية صعود وهبوط القوى الكبرى في التغيرات في النسق الدولي.

الفرضية الأولى التي كانت تتمحور حول أن امتلاك الدولة لعناصر الصعود الاستراتيجي لم يؤدي بها إلى تحدي القوى المسيطرة في النظام الدولي. وهي الفرضية التي ثبتت صحتها من خلال الأطروحة، حيث بينت تحليلات الدراسة أن الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية أدى إلى اتباع القوى الأخرى المؤثرة في النظام الدولي أستراتيجيات احتواء للصعود الروسي، حيث إن جوهر العقيدة الروسية واستراتيجيتها تكمن في عدم تحدي القوة المسيطرة في النظام الدولي. إلا

أن روسيا كقوة كبرى تسعى إلى الحفاظ على مصالحها وحماية الأقليات الروسية في دول الجوار القريب، وللدلالة على ذلك تصريح فلاديمير بوتين "هل نحن الذين نحرك قواتنا نحو حدود الولايات المتحدة الأمريكية؟ من الذي يحرك قواعد الناتو والبنية العسكرية نحونا؟"[1]. وبسبب توسع حلف شمال الأطلسي ليضم دولاً كانت تابعة للاتحاد السوفيتي، وتعتبر من دول الجوار القريب وهي مناطق نفوذ روسية، فإن صعود روسيا الاتحادية، كما أشرنا، غير نهائي وقابل للتباطؤ، لأن روسيا لم تحقق شرط نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية، إذاً هي دولة غير راضية وغير قانعة عن وضعها في النظام، لكنها لا تتحدى القوة المسيطرة في النظام الدولي. وتدعو إلى إقامة نظام متعدد الأقطاب بالتعاون مع جميع القوى الكبرى، وخاصة في الأزمات الدولية كما أشرنا سابقاً في الفصل الخامس، من خلال الأزمة السورية والتعاون الأمريكي الروسي تجاه تلك الأزمة. وكما هو معروف في العلاقات الدولية، فإن القطب المهيمن في النسق الدولي هو الذي يتبع سياسات تساهم في استقرار السلام العالمي، كما حدث مع ألمانيا في عهد بسمارك التي كانت تتميز بسياسة عدم التوسع واتسمت الوحدات الدولية بتقبل سلوك ألمانيا، ما أدى إلى استقرار البنيان الدولي الذي كان نظاماً أحادي القطب. أما الولايات المتحدة التي تزعمت النظام الدولي منذ 1991 فقد تبنت سياسة توسعية مهيمنة في النظام الدولي، تميل إلى اتباع سياسات انفرادية، خاصة مع سياسة التوسع في حلف شمال الأطلسي. إذاً الولايات المتحدة تتبع في سياستها الدولية احتواء الصعود الروسي ومحاولة إبطاء الصعود الروسي من خلال وسائل عديدة، على سبيل المثال العقوبات الاقتصادية.

الفرضية الثانية للأطروحة تتمحور حول تأثير عملية الصعود الاستراتيجي للدول الكبرى في مجمل عناصر النسق الدولي الأربعة، فتنشأ تغيرات شاملة على تلك العناصر وتفاعلها. وتتكون تلك العناصر من الوحدات الدولية، البنيان

---

(1) مؤتمر صحفي للرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ديسمبر، 2014 تم الاستدعاء من موقع الكرملين:

http://en.kremlin.ru/events/president/news/47250

الدولي، المؤسسات الدولية والعمليات الدولية. وقد تم إثبات صحة الفرضية الثانية من خلال عرض تحليلات الدراسة التي تناولت أثر الصعود الاستراتيجي الروسي على الوحدات الدولية، فقد نتج عن الصعود الروسي تغير البنيان الدولي القائم على أحادية القطب إلى نظام ثنائي القطب قيد التكوين، كما أدى الصعود الروسي إلى تغيير في وظيفة المؤسسات الدولية، حيث ساهم الصعود الروسي في ظهور تنظيمات دولية جديدة، وإبرام اتفاقيات ثنائية جديدة في مجال ضبط التسلح وإعادة الاعتبار للقواعد العرفية في العلاقات الدولية "قاعدة عدم التدخل".

أخيراً لا بد من الإشارة إلى تأثير الصعود في العنصرين الرابع والأخير من عناصر التوازنات الدولية، وهي العمليات الدولية بشقيها التكامل الدولي والصراعات الدولية، وكيف أنه لولا الصعود الاستراتيجي الروسي ما رأينا دول الكومنولث المستقلة تعيد التكامل والاندماج مع روسيا. كما أن الصعود الروسي أثر في مسار عدد من الصراعات الدولية مثل الصراع في جورجيا، وأوكرانيا، وفي سوريا.

وقد تم استنتاج بعض الخلاصات التي تم التوصل إليها من خلال الأطروحة، كما أثيرت أسئلة بحثية عديدة تمت الإجابة عنها خلال تحليل الأطروحة على النحو الآتي:

1- يواجه الصعود الروسي عدة معضلات مهمة قد تؤدي إلى تباطؤ هذا الصعود، لعل أهمها المشكلة السكانية التي تواجهها روسيا وتزايد وتيرة تناقص عدد السكان، بالإضافة إلى الاعتماد الكلي على النفط كسلعة تصديرية رئيسة، يضاف إلى ذلك الإصرار الأمريكي والغربي على تحجيم الدور الروسي.

2- العامل المركزي المهم الذي أسهم في تحديد الصعود الروسي، والذي دفع معه باقي العوامل هو "شخصية القائد السياسي"، حيث إنها مرتبطة ببناء الدولة والمجتمع والنظام السياسي والنظام الدولي أيضاً. فهناك مجموعة من المتغيرات المرتبطة بشخصية القائد السياسي، على

سبيل المثال تؤثر نوعية القادة السياسيين في الدول الكبرى في السياسة الدولية وفي مجريات تلك السياسة، فقد ارتبط الاستقرار في أوروبا بعد مؤتمر فيينا عام 1815 بدبلوماسية المستشار النمساوي مترنيخ، وتأثرت عمليات نهاية الحرب الباردة بشخصية الرئيس ميخائيل جورباتشوف[1]. وفي دراستنا لعبت شخصية القائد السياسي لروسيا الاتحادية، فلاديمير بوتين، دوراً محورياً من خلال إقامته لنظام سياسي مستقر بعد الإصلاحات الداخلية التي قضت على الأوليغارشية التي تم ذكرها في الفصل الثاني من الأطروحة، حيث ساهم نمط شخصية أول رئيس لروسيا الاتحادية بوريس يلتسين بهبوط روسيا ودخولها في مرحلة فوضى شاملة وانهيار على الصعيد الداخلي، أما على الصعيد الخارجي فجعل روسيا تابعة لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية.

3- يمكن القول إن الصعود الاستراتيجي لروسيا أفاد النظام العالمي، فروسيا تسعى ليس إلى الهيمنة على النظام الدولي، بل تريد العمل مع جميع الشركاء، من أجل بناء نظام دولي متعدد الأقطاب لا توجد فيه قوة عظمى وحيدة تسيطر على النسق الدولي. لذلك تسعى أن تسود قيم القانون الدولي وفق مبدأ العدالة الدولية وسيادة الدول، إذ ساهم الصعود الروسي في إعادة الدور التنفيذي للأمم المتحدة من خلال مجلس الأمن الدولي، وإعادة الاعتبار إلى القاعدة العرفية في العلاقات الدولية "قاعدة عدم التدخل". ولعل أبرز مؤشر على تأثير روسيا على التوازنات الدولية اتباعها استراتيجية توافقية في الغالب مع الولايات المتحدة عدا حالات محدودة. وعليه فإن الصعود الروسي لن يؤدي إلى مواجهات عالمية بالضرورة إلا إذا أصرت الولايات المتحدة على إبطاء هذا الصعود، وهو الأمر الذي حدث في عهد الرئيس أوباما، ومن المؤكد سيحدث بشكل قوي إذا وصل دونالد ترامب أو هيلاري

(1) سليم، محمد السيد. تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مرجع سابق، ص 13.

كلينتون إلى سدة الرئاسة الأمريكية وما يزيد من احتمال ألاّ يؤدي الصعود الروسي إلى مواجهات عالمية أن الصين الحليف الأكبر لروسيا تصر بشكل قوي على عدم دعم تلك التوجهات الرامية إلى المواجهات العالمية إذ تعلن الصين صراحة إنها ليست بصدد توظيف صعودها ضد القوى الأخرى.

بعد طرح كل ما سبق، يلح علينا سؤال مهم حول ما هي دلالات هذه النتائج التي تم التوصل إليها في الأطروحة، في الدول العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص؟ في ظل التحولات والتبدلات التي عصفت بالدول العربية (تونس - مصر - ليبيا - اليمن - سورية) وما صاحبها من تداعيات خطيرة على النظام الإقليمي العربي.

في الواقع، إننا نرى اتجاهاً جديداً يشهده النظام الإقليمي العربي من تحول بعض الدول العربية نحو روسيا القوة الصاعدة في النسق الدولي، فهي تعد شريكاً استراتيجياً خاصة أن لديها رغبة في الانخراط في قضايا العرب، ونلمس ذلك في الموقف الروسي من الصراع العربي - الإسرائيلي.

ونستطيع أن نرى مساعي دول مجلس التعاون الخليجي لاتخاذ روسيا الاتحادية شريكاً استراتيجياً بعد زيارات متتالية لقادة دول مجلس التعاون الخليجي إليها وتوقيعهم اتفاقيات مهمة بين دول مجلس التعاون وروسيا، خاصة أن روسيا الاتحادية دولة كبرى في العلاقات الدولية بمعيار عضويتها في المنظمات الدولية الكبرى "الأمم المتحدة" وتأثير ذلك في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين كما حدث مع الموقف الروسي إبان الغزو العراقي لدولة الكويت، حيث كان الدور السوفيتي حاسماً في إفشال الغزو. ومن ثم فإن الصعود الروسي يفيد الدول العربية، لأنه كلما زاد عدد القوى الكبرى في النسق الدولي، أصبح شكل النظام الدولي ثنائياً أم متعدد الأقطاب ما يوفر للدول المتوسطة والصغيرة مساحة أكبر من الحركة الدولية.

آفاق الأطروحة

تبين لنا أن الصعود الاستراتيجي للدول يساهم في فهم شكل التوازنات الدولية، ثم التنبؤ بالصراعات المقبلة. وقد سعت هذه الأطروحة إلى فتح آفاق جديدة في بحث مجال صعود القوى الكبرى وهبوطها ضمن العلاقات الدولية، ومن القضايا المهمة التي لم تفتح هذه الأطروحة المجال لدراستها في المستقبل القضايا التالية:

1- أثر الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية على إدارة الأزمات الدولية: الأزمة السورية نموذجاً، العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا الاتحادية، وآفاق تطويرها في ضوء الصعود الروسي، وماهي الفرص والمخاطر التي يخلقها هذا الصعود.

2- إلى أي حد يمكن أن يتراجع الصعود الروسي في حالة خروج الرئيس بوتين من الحكم؟ وإلى أي مدى تستطيع روسيا التغلب على مشكلات الصعود.

المراجع

الوثائق

ميثاق الأمم المتحدة، الأمم المتحدة، نيويورك: مكتبة الأمم المتحدة.

أولاً - الكتب

إسكندر، مروان (2010). الدب ينقلب نمراً: روسيا الولادة الجديدة، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر.

الأمارة، لمى مضر (2005). المتغيرات الداخلية والخارجية في روسيا الاتحادية وتأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الأمارة، لمى مضر (2009). الاستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

إيدمان، فريتز (1997). روسيا، (زلماي خليل زاده، محرر)، التقييم الاستراتيجي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

بريماكوف، يفغيني (2010). العالم بدون روسيا؟ قصر النظر السياسي وعواقبه، ترجمة: عبد الله حسن، دمشق: دار الفكر.

جاد، عماد (2007). التدخل الدولي، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر.

حتي، ناصيف يوسف (1985). النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي.

حسين، أحمد سيد (2015). دور القيادة الروسية في إعادة بناء الدولة (روسيا في عهد بوتين)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

دوغين، ألكسندر (2004). أسس الجيوبولتيكا: مستقبل روسيا الجيوبولتيكي، ترجمة: عماد حاتم، بيروت: دار الكتاب الجديد المتحدة.

سليم، محمد السيد (2014). تطورات السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ط4، القاهرة: دار الفجر الجديد.

سليم، محمد السيد (1992). تصميمات البحوث غير التجريبية بين النظرية والتطبيق. تصميم البحوث في العلوم الاجتماعية (ودودة بدران، محرر)، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة.

سليم، محمد السيد (2013). تحليل السياسة الخارجية، ط3، القاهرة: دار الفجر الجديد.

السويدي، جمال (2014). آفاق العصر الأمريكي السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشيخ، نورهان (1998). صناعة القرار في روسيا والعلاقات العربية الروسية، بيروت: مركز وحدة الدراسات العربية.

صبح، علي (2006). النزاعات الإقليمية في نصف قرن 1945–1995، بيروت: دار المنهل اللبناني.

عبد الحميد، عاطف معتمد (2009). استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الله، أمجد جهاد (2011). التحولات الاستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية، بيروت: دار المنهل اللبناني.

العبيكان، عبد العزيز ناصر (2007). الحصانات والالتزامات الدبلوماسية والقنصلية، الرياض: مكتبة العبيكان.

العزى، غسان (2000). سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي والقوى العظمى، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية للبحوث والتوثيق.

عمارة، سامي (2015). بوتين صراع الثروة والسلطة، القاهرة: دار نهضة مصر للطباعة والنشر.

عمارة، سامي (2000). قريباً من الكرملين – من غورباتشوف إلى بوتين، القاهرة: دار الهلال المصرية.

القصير، ماهر إبراهيم (2014). المشروع الأوروآسيوي من الإقليمية إلى الدولية – العالم بين حالة اللاقطبية ونظام متعدد الأقطاب، القاهرة: دار الفكر العربي.

الكتاب السنوي 2014، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي. ترجمة، عمر الأيوبي وأمين الأيوبي، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

لو غويلت، جورج (2010). قضايا "الدرع الصاروخي" الإقليمية والدولية. في أوضاع العالم 2010، (برتران بادي ودومينيك فيدال، محرر)، بيروت: مؤسسة الفكر العربي.

مقلد، إسماعيل صبري (1987). نظريات السياسة الدولية – دراسة تحليلية مقارنة، الكويت: منشورات ذات السلاسل.

مقلد، إسماعيل صبري (1985). العلاقات السياسية الدولية، ط2، الكويت: دار ذات السلاسل.

ميلتشين، ليونيد (2001). تاريخ روسيا الحديث من يلتسين إلى بوتين، ترجمة: طه الولي، دمشق: دار علاء الدين.

نادكارني، فيديا (2014). الشراكات الاستراتيجية في آسيا – توازنات بلا تحالفات، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

هاشم، تامر إبراهيم (2013). الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، القاهرة: المكتب العربي للمعارف.

الدوريات العلمية

أبو رشيد، أسامة (2014). الأزمة الأوكرانية أمريكياً: إعادة بعث الحرب الباردة؟ مجلة السياسة العربية، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص ص 1-13.

أبو الخير، كارن (2011). تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، مجلة السياسة الدولية، العدد 185، ص ص 159-166.

الأصفهاني، نبيه (1999). السياسة الخارجية الروسية في مرحلة التحول الديمقراطي، مجلة السياسة الدولية، العدد 136، ص ص 100-108.

براك، واثق محمد (2009). التنافس الأمريكي - الروسي في القوقاز - الحرب الروسية الجورجية أنموذجاً، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية - جامعة الموصل، ص ص 301-325.

التقرير الاستراتيجي العربي (1992). القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، الأهرام.

الحيالي، نزار إسماعيل، ياسين، عمار حميد (2013). قراءة في المذهب العسكري الروسي بين الماضي والحاضر، مجلة الدراسات الدولية، العدد 56، ص ص 1-36.

الداهري، خلف عبد الجليل (2004). الأمم المتحدة والتطور الحاصل على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية الذي يتعلق بصميم السلطان الداخلي للدول - دراسة في القرن العشرين، مجلة كلية الآداب، ص ص 482-510.

دياب، أحمد، التحدي الديمغرافي للقوة الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، ص ص 100-105.

دياب، أحمد (2014). شراكة اقتصادية - محددات الدور الروسي في وسط وشرق آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 194، ص ص 115-120.

دياب، أحمد (شتاء 2015). مستقبل الدور الروسي في الشرق الأوسط - الفرص والمخاطر، شؤون عربية، ص ص 74-89.

دياب، محمد (2000). روسيا على حافة الهاوية، مجلة شؤون الأوسط، العدد 92، ص ص 45-47.

راشد، باسم (2014). تهديد جيواستراتيجي: حسابات القطب الروسي في الأزمة الأوكرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 196، ص ص 120-125.

سعد الدين، عزت (2014). تكاليف المنافسة: التحديات أمام مكانة روسيا في الاستراتيجية العالمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، ص ص 88-91.

سلامة، معتز (2014). تحركات مدروسة: طريق روسيا للعودة إلى المسرح السياسي العالمي، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، ص ص 82-83.

سليم، محمد السيد (2011). واقع ومستقبل التحالفات في آسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 183، ص ص 48-95.

سليم، محمد السيد (28 مايو 2010). العرب ونزاع ناغورنو قره باخ... سيناريو القرارات الدولية المتعلقة، جريدة النهار، العدد 955، ص 19.

سليم، محمد السيد، المكيمي، هيلة (2012). العلاقات بين الكويت ودول كومنولث الدول المستقلة وآفاق تطويرها، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، ص ص 108-140.

سليم، محمد السيد (1989). مفهوم التوازن الدولي وتطبيقاته الإقليمية، مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، ص ص 1-40.

سليم، محمد السيد (2011). الصعود الصيني والصعود الهندي في النظام العالمي، مركز سبأ للدراسات الاستراتيجية، ص ص 45-74.

سليم، محمد السيد (1992). العرب فيما بعد العصر السوفيتي، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، ص ص 146-165.

سليم، محمد السيد (2007). التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، ص ص 41-45.

سليمان، عادل محمد (2002). اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 149، ص ص 102-112.

شادي، هاني (2014). الثقة المفقودة: الصراع الروسي – الأوروبي على الفضاء الأوراسي، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، ص ص 108-111.

شعيب، مختار (1995). الصراع القومي والعرقي في الجمهوريات المستقلة: أبخازيا – جورجيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 120، ص ص 180-186.

الشيخ، نورهان (2010). طموحات روسية: قراءة في العقيدة العسكرية الروسية، مجلة السياسة الدولية، العدد 181، ص ص 190-195.

الشيخ، نورهان (2007). العلاقات الروسية – الأورأطلنطية بين المصالح الوطنية والشراكة الاستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، ص ص 46-55.

الشيخ، نورهان (2009). مستقبل النظام الدولي في ضوء أزمة أوسيتيا الجنوبية، مجلة البيان، ص ص 353-372.

الشيخ، نورهان (1998). السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ص ص 20-30.

الشيخ، نورهان (1995). أزمة التفكك في الكومنولث الروسي – العلاقات الروسية الأوكرانية بين أزمات الماضي وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 126، ص ص 140-151.

الشيخ، نورهان (2014). الاتحاد السوفيتي بين الصعود والسقوط وأثره على العالم الإسلامي، مجلة البيان، ص ص 315-375.

الشيخ، نورهان (2014). القيادة المحسوبة: كيف استعاد بوتين المكانة العالمية لروسيا، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، ص ص 84-87.

عباس، نجم (2015). الاتحاد الاقتصادي الأوراسي حماية للاقتصاد وحصانة للأنظمة، مركز الجزيرة للدراسات، ص 1، ص 15.

العزى، غسان (2000). روسيا ما بعد الحرب الباردة من "البلشفية" إلى "البوتينية"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ص ص 5-28.

العزى، غسان (1999). توسع حلف الشمال الأطلنطي وتعزيز الهيمنة الأمريكية، مجلة شؤون الأوسط، عدد 83، ص ص 99-102.

علوي، مصطفى (2014). قطبية لا متماثلة: التحولات السياسة الروسية تجاه الولايات المتحدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 195، ص ص 104-107.

عوني، مالك (2014). تحدي الأحادية: القوى الإقليمية الصاعدة واتجاهات تطور هيكل القيادة الدولية، مجلة السياسة الدولية، عدد 198، ص ص 10-12.

غرايبة، مازن خليل (1991). نظريات التكامل الدولي، دراسة نظرية تحليلية، مؤتة للبحوث والدراسات، ع3، ص ص 171-199.

الكومي، خالد محمود (1992). جيرنوفسكي بين السياسة الروسية والدولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 108، ص ص 286-288.

اللحيدان، عبد الله (2000). الدفاع الاستراتيجي والنظام الدولي، الرياض: مؤسسة الجزيرة للصحافة والطباعة والنشر، ص 22.

المرهون، عبد الجليل زيد (2001). المقاربة الأمريكية الجديدة للدفاع الصاروخي وتأثيرها على المنطقة العربية، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 1، ص 16.

المطيردي، عبد العزيز (2005). المقومات الجيوستراتيجية لجمهورية الشيشان والصراع الشيشاني الروسي "دراسة في الجغرافيا السياسية"، الرياض: مجلة جامعة الملك سعود، مجلد 18، ص 61، ص 115.

نافع، بشير (2014). الأزمة الأوكرانية تفجر الصراع على أوروبا من جديد، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ص 6.

نصار، وليم (2008). روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، بيروت، ص 9، ص 46.

يوسف، أيمن طلال (2008). روسيا البوتينية بين الأوتوقراطية الداخلية والأوليات الخارجية 2000-2008، بيروت: مجلة المستقبل العربي، ص 76، ص 96.

مواقع إلكترونية

أمين، سمير (2014). هل تمثل مجموعة الدول الصاعدة بديلاً للعولمة الفجة؟ تاريخ استرجاع الموضوع (10 فبراير 2015):
http://www.ahram.org.eg/NewsQ/328187.aspx

الرئاسة الروسية، (2007). خطاب الرئيس فلاديمير بوتين في مؤتمر ميونخ للأمن عام 2007، تاريخ استرجاع الموضوع (29 أبريل 2016):
http://goo.gl/HCNtSB

روسيا اليوم، (2009). دروس أزمة 1998 المالية في روسيا، تاريخ استرجاع الموضوع (30 مايو 2015): https://t.co/ekhT6I5U1Z

روسيا اليوم، (2015). منظومة الملاحة الفضائية الروسية - "غلوناس"، تاريخ استرجاع الموضوع (29 يناير 2016): https://goo.gl/jOPIl9

زياد، علي (2015). أوراسيا بوابة الصراع المقبل، جريدة الحياة، تاريخ استرجاع الموضوع (25 يناير2016):
www.alhayat.com/m/opinion/10203642

السعد، محمد نجيب، (2014). الدب الروسي ينتفض: قراءة في العقيدة العسكرية الروسية - بوتين، جريدة الوطن العمانية، تاريخ استرجاع الموضوع (12 ديسمبر 2015):
http://alwatan.com/details/13777

عربي برس، (2015). لافروف يشيد برغبة روسية بمناقشة اقتراح روسي داخل الأمم المتحدة، تاريخ استرجاع الموضوع (12 فبراير 2016):
http://arabi-press.com/news/874967

فيودور لوكيانوف، (2012)، "منظمة شنغهاي نموذج أولي للعامل الجديد"، أنباء موسكو تاريخ استرجاع الموضوع (8 فبراير 2016):
http://anbamoscow.com/opinions/20120608/375508665.html

قناة الجزيرة، (2001). انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية معاهدة الصواريخ، تاريخ استرجاع الموضوع (24 مارس 2015):

http://goo.gl/zs5d4V

كولسنسيتشينكو، أليكسندر، (2013). تطور الأزمة الدستورية في روسيا، موقع روسيا ما وراء العناوين، تاريخ استرجاع الموضوع (22 يوليو 2015):
http://arab.rbth.com/politics/2013/10/03/24873.html

مركز أنباء الأمم المتحدة، (2011). روسيا والصين تستخدمان الفيتو ضد مشروع قرار مجلس الأمن، تاريخ استرجاع الموضوع (26 أبريل 2016):
http://goo.gl/Exez2r

موسوعة الجزيرة، (2014). منظمة معاهدة الأمن الجماعي، تاريخ استرجاع الموضوع (1 أبريل 2016):
http://goo.gl/ZN3N0h

وكالة الأنباء الكويتية كونا (2003). الاتفاقيات الأمنية والدفاعية بين الكويت والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن، تاريخ استرجاع الموضوع (6 فبراير 2016):
http://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1332847&language=ar

وكالة الأنباء الكويتية (2015). الكويت وروسيا وحرص مشترك للارتقاء بالعلاقات الثنائية إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية، تاريخ استرجاع الموضوع (3 يناير 2016):
http://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=2470821&Language=ar

يوسف، مكي (2013). في التوازنات الدولية، جريدة إيلاف، تاريخ استرجاع الموضوع (21 مارس 2015):
http://elaph.com/Web/NewsPapers/2013/9/836773.htm

الرسائل العلمية

الحديد، علي مازن (2011). أثر المتغيرات الدولية على التحولات في السياسة الخارجية الروسية وصعود روسيا كقوة عظمى (2008-2003)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية.

عبد اللطيف، أماني (2011). التحول الديمقراطي في روسيا الاتحادية 1991-2008، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.

عكة، أشرف (2011). علاقة روسيا بحلف شمال الأطلسي، الناتو (1991-2008)، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت.

المراغي، عالية (2014). النتائج السياسية للأزمة المالية العالمية، 2008، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الدراسات العليا، جامعة الكويت.

الميمي، نردين (2011). الاستراتيجية الروسية في ظل نظام أحادي القطبية، الثوابت والمتغيرات، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة بير زيت.

المراجع الأجنبية

Brzezinski, Zbigniew (1997). The Grand Chessboard: American Primacy and its Geostrategic Imperatives. Basic books. United States.

Dawisha, Karen, Parrott, Bruce (1994). Russia and the New States of Eurasia: The Politics of Upheaval, Cambridge University press.

Fukuyama, Francis (1992). The End of History and the Last Man. Free press. USA.

Glosny, Michael (2012). The Grand strategy of Rising powers: Reassurance, Correction and Balancing Responses PhD thesis, MIT, USA.

Guriev, Sergi, Rachinsky, Andrei (2005). The role of Oligarchs in Russian Capitalism Jouranl of Econmic, vol. 19, Number 1.

Jack, Andrew (2005). *Inside Putin's Russia: Can There Be Reform without Democracy?* Oxford University Press: London.

Kennedy, Paul, The Rise and Fall of Great powers (New York vantage books, 1987).

Larrabee, F. Stephen, Karasik, Theodore W. (1997). Foreign and security policy decision making under Yeltsin, California: national defense research institute RAND.

Mcfaul, Michael, Stoner-weiss, Kathryn (2008). The myth of Authoritarian model How's Putin Crackdown Holds Russia Back, Foreign Affairs, volume 87, number 1.

Nikitina, Yulia (2011). The Collective Security Treaty Organization Through the Looking Glass, Problems of Post-Communism Journal, 59:3.

Pomper, Miles, The Russian Nuclear Industry Status and Prospects, Nuclear Energy Power, 2009 CIGI, Canada.

Porter, Bruce (1992). A country instead of a cause: Russian foreign policy in the past soviet era, Washington quarterly, vol. 15, no. 3.

Rasymov, Shvkat (2012). Statism in Russia: The implications for US-Russia relations, Journal of Erussian 61, 3.

Richard, Sakwa (2008). New Cold war "of twenty years of crisis, Russia and International politics Affairs", 84:2.

Robert, Sean P, Moshes, Arkady (2015). The Eurasian Economic Union: A case of reproductive integration? Post-Soviet Journal.

Rynn, Jonathan (2001). The power to create wealth: A system based theory of the rise and decline of great powers, PhD thesis, The City university of New York.

Shevtsova, Lilia (2007). Post-communist Russia: A historic opportunity missed. London: International Affairs, vol. 83, no. 5.

Simes, Dimitri (1999). *After collapse Russia seeks its place as a great power,* New York: Simon & Schuster.

Solomon, Peter H. (2005). Vladimir Putin's Quest for a strong State, International Journal on World peace, vol. XXII, no. 2.

The Military Balance (2015). Chapter Five: Russia, vol. 115, Issue 1, 159, 206, IISS London.

The Military Balance (1997). Chapter Three: Russia, vol. 97, Issue 1, 101, 114, IISS London.

The Military Balance (2001). Chapter Three: Russia, vol. 101, Issue 1, 105, 118, IISS London.

The Military Balance (2011). Chapter Five: Russia, 111; 1, IISS London.

The Military Balance (2010). Chapter Four: Russia, vol. 110, Issue 1, 211, 234, IISS London.

The Military Balance (2010). Chapter Nine: Country comparisons-commitments, force levels and economics, vol. 110, Issue 1, 441, 472, IISS London.

The Military Balance (2016). Chapter Five: Russia and Eurasia, vol. 110, Issue 1, 441, 472, IISS London.

The Military Balance (2016). Chapter Two: Comparative defense statistics, vol. 116, Issue 1, 19, 26, IISS London.

The Military Balance (2015). Chapter Ten: Country comparisons-commitments, force levels and economics, vol. 115, Issue 1, 481, 492. IISS London.

Tsygankov, Andrei (2005). Vladimir Putin's vision of Russia as a normal great power, Post-soviet affairs, 21:2.

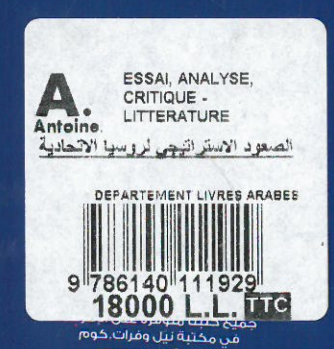
Turnbull, Brian J. (2011). The Siloviki And Autocracy In Russia: Are They The Source?, MA thesis, Georgetown University.

Woolf, Amy F. (2011). Nuclear Arms Control: The strategic offensive Reductions Treaty. Congressional Research service.

الصعود الإستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية (1991-2015)

عبدالله علي المالك الصباح

يتناول هذا البحث الصعود الاستراتيجي لروسيا الاتحادية وأثره على التوازنات الدولية، وذلك بهدف تبين واقع ذلك الصعود وتطوره وأثره على عمليات التوازن الدولي. وتتمثل المشكلة البحثية في معرفة كيف تكون الدولة في حالة صعود استراتيجي، وما هو العامل الأهم الذي يدفع معه باقي العوامل. أما المنهجية المتبعة في هذه الأطروحة فهي دراسة حالة اختبار فروض من خلال إطار نظري طوره محمد السيد سليم، في كتابه "تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين؟، من خلال منهج النسق الدولي وعناصره الأربعة، وكذلك نظرية تحول القوة في العلاقات الدولية، الإطار الذي طوره أورجانسكي. أما أبرز النتائج التي توصل لها الباحث فهي وجود صعود استراتيجي روسي، وهذا الصعود وصل إلى مرحلة الانطلاق، ولكنه قابل للانتكاس بسبب العامل الديموغرافي المؤثر، وقد أثر هذا الصعود على عناصر التوازنات الدولية الأربعة وهي: الوحدات الدولية، والبنيان الدولي، والمؤسسات الدولية، والعمليات الدولية. فقد أسهم الصعود الروسي في وجود فاعل جديد في العلاقات الدولية هي روسيا الاتحادية ومع هبوط الاتحاد السوفيتي ظهرت لدينا خمس عشرة وحدة دولية، أما من خلال البنيان الدولي فتوصلنا إلى أن البنيان الدولي يشهد تكوين نظام ثنائي القطبية وأن الدور الروسي فيه سيكون ذا تأثير، أما المؤسسات الدولية فقد ساهم الصعود الدولي في تكوين مؤسسات دولية جديدة وساهم في إعادة الدور للقواعد العرفية في العلاقات الدولية، وأخيراً وعلى صعيد العمليات الدولية ساهم الصعود الروسي في تكامل دول الكومنولث مع روسيا والسعي نحو الاندماج، أما على صعيد عمليات الصراع الدولي فساهم الصعود الروسي في استعادة شبه جزيرة القرم، مع القيام بدور تدخلي نشيط في الأزمة السورية.





ISBN: 978-614-01-1192-9

في مكتبة نيل وفرات.كوم
www.nwf.com



توزيع
الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.
www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

